حضرموت

والتطورات السياسية في الجنوب

1937 - 2025م

صالح سعيد بامطرف

دار حضرموت

حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب

1937- 2025م

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت 318/ 2025م

عنوان الكتاب: حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب

تـأليـف: صالح سعيد بامطرف

مقـاس الكتـاب: 17×24 سم

عـدد الصفحـات: 242 صفحة

المصحح اللغوي: د. عبد الله عبيد باحفي- جوال رقم: 967777317697+

الإخـراج الإلكتروني: عماد عوض باحشوان - جوال رقم: 967777357526+

تصميم الغلاف: علي حسين بن الشيخ أبوبكر- ت: 967733371377+

التنفيذ الطباعي: توب ديزاين للطباعة والإعلان - المكلا- 967773115977+

الطبعـة الأولى

1447هـ - 2026م

حُقوقُ الطبع مَحفُوظة

دار حضرموت للدراسات والنشر

عضو اتحاد الناشرين العرب

حضرموت - المكلا - ت: 05350549

e-mail : dar_hadhramout@hotmail.com

يُمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف

حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب

1937- 2025م

صالح سعيد بامطرف


بسم الله الرحمن الرحيم



إلى الأخ الصديق الوفي: **صالح سعيد باعامر**

(رحمــة الله تعالى تغشــاه في مثــواه)، رفيق الدرب والعمل المشــترك الــذي غمرني بوده ومســاعدته وشــجعني للكتابــة بالصحافة وكــذا بالتأليف ومنها تقديم كتابي: (محطات في حياتي) الصادر عام 2022م.

ومن جــوده وكرمه أننــي لما عرضت لــه قبيل وفاته بأشهر تقديم كتابي هذا أبدى موافقته.

ســتظل لك أخي صالح ســعيد باعامــر ذكرى طيبة وتاريخ مجيد وإبداع ثقافي وأدبي رفيع.

شكر وتقدير

أن هذا الكتاب ثمرة لعمل مشترك دام عامين مع الأخ **أ.د عبد الله سعيد بن جسار الجعيدي** أستاذ التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة حضرموت ومدير مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر وهو الكتاب الثاني الذي يقوم بمساعدتي في إعداده، حيث قام بتقديم كتابي الأول: (تجربتي مع الصحافة 1974 - 2016م) الصادر عن مطابع الهاشمية في المكلا عام 2018م، وتكرم بالإشارة لذلك في كتابه بعنوان: (حضرموت قراءات في النصوص: التاريخ- الصحافة- المؤلفات) الصادر عام 2021م. فله كل شكري وتقديري.

والشكر موصول لكل من له أدوار في أعمال الطباعة وغيرها من الأعمال الفنية وفي مقدمتهم الأخ **د. عبد الله عبيد باحفي** الذي تكرم مشكوراً بالتدقيق اللغوي للكتاب، ولكل من قدم لي المساعدة في أعمال الطباعة والإنجاز.

المؤلف

التَقْديم

أ.د. عبد الله سعيد بن جسار الجعيدي

يرصد الأستاذ صالح سعيد بامطرف في كتابه الموسوم «**حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب 1937 – 2025م**»، ذلك الارتباط العميق بين حضرموت وجوارها الجغرافي، ويغوص في التداخلات السياسية والاجتماعية التي تشكّلت خلال ما يقارب قرناً من الزمان. إلا أن ما يميّز هذا العمل هو تركيزه الواضح على القضايا الراهنة والملفات الساخنة التي تشغل الساحة السياسية اليوم، مما يقرّب هذا الكتاب من حقل الدراسات السياسية والاستراتيجية أكثر من كونه عملاً تأريخياً تقليدياً.

ورغم أن الامتداد التاريخي حاضر في طيات الكتاب، إلا أنه ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لفهم تعقيدات اللحظة الراهنة، وتفسير ما يشهده الواقع من تحولات متسارعة، قد تكون دراماتيكية في تأثيرها، لا على حضرموت والجنوب واليمن فحسب، بل على المنطقة برمتها.

من الجوانب اللافتة في هذا الكتاب، أن مؤلفه قد أولى اهتماماً كبيراً بتوثيق بدايات التكوين السياسي والاجتماعي للمجالس والهيئات في حضرموت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. وهو ما يعكس امتلاكه لحس وثائقي رفيع، ووعياً بأهمية تسجيل هذه اللحظات، لتكون مرجعاً للباحثين والمؤرخين في المستقبل، ممن سيتساءلون عن ملامح تشكل هذا المشهد،

وكيفية صناعة التاريخ في هذه المرحلة المفصلية.

لقد قدم المؤلف مادته بأسلوبٍ محايد، يتيح للقارئ المعاصر فرصة التأمل، ويفسح للمؤرخين لاحقاً مساحة لرؤية المشهد كما كان، من خلال عين شاهدٍ على التحولات، ومُعايشٍ لها. وبهذا، فإن للكتاب قيمة استثنائية، ويُحسب للمؤلف أنه قد سبق غيره في تناول هذا الموضوع بهذا الشمول، وهو جهد يستحق الثناء.

يتناول الكتاب أيضاً عدداً من الموضوعات المهمة، مثل مجلس حضرموت الأهلي، ودور الحضارم في الحراك الجنوبي، وتيار «مثقفون من أجل جنوب جديد»، إلى جانب تناول مكونات حضرمية ما تزال قائمة مثل العصبة الحضرمية، والمؤتمر الجامع، وسواها من الفعاليات والمكونات السياسية والاجتماعية التي أثرت المشهد في حضرموت خلال السنوات الأخيرة.

ولا يقتصر العمل على الرصد فقط، بل يحتوي الكتاب على مقالات وتحليلات كتبها المؤلف، عَبّر فيها عن رؤيته للأحداث الجارية، وسجل تفاعله مع ما تمر به البلاد من تغيرات.

وقد نالت القضية الجنوبية حيّزاً واسعاً في هذا الكتاب، حيث متابعة لتطوراتها منذ انطلاقتها من حضرموت – بوصفها منبع الحراك الجنوبي – مروراً بتناولها في الصحافة المحلية، ووصولاً إلى محاولات حلّ المعضلة اليمنية بعد سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، ومحاولات البحث عن

تسوية سياسية، وانتهاءً بدور التحالف العربي ومؤتمر الرياض في بلورة القضية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن أهمية هذا الكتاب لا تقتصر على كونه توثيقاً لتاريخ معاصر ما يزال في طور التشكل، بل تكمن كذلك في كونه قابل لأن يكون معينا لصنّاع القرار، ولكل من يبحث عن فهم الواقع السياسي بصورة شاملة ومتوازنة. فهو يخدم التاريخ، ويضيء دروب الحاضر، ويقدم للقارئ المعاصر صورة واضحة لمراحل التحول، كما عاشها الكاتب.

المقَـدّمَة

صالح سعيد بامطرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ما دونته في هذا الكتاب بعنوان **(حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب)** هو مواصلة وامتداداً لما جمعته سابقاً عن أدوار حضرموت في كتبي السابقة.. وهو أيضاً متابعة مني لربط الأحداث ببعضها البعض استكمالاً لجوهرية ترابطها.

وقد حددت موضوعات الكتاب على قسمين:

الأول: تطورات الحركة الوطنية بحضرموت، وينبثق منه أيضاً عناوين أساسية وفرعية

الثاني: القضية الجنوبية وتطوراتها السياسية، وله أيضاً عناوين أساسية وفرعية

وما ورد في هذا القسم هو إضافات لما تضمنه كتابي (الوحدة اليمنية - المسارات والمآلات) الصادر عام 2023م الناشر الأسعاء الثقافية بالشحر.

وسيجد القارئ والباحث في هذا الكتاب ما يفيد فيما يتعلق بأدوار

حضرموت في فترات متعددة منذ العهد الاستعماري السلاطيني وما بعده حتى حاضرنا.. وكذا أيضاً به رصد عام للتطورات بالجنوب وخاصة بعد تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي واتفاق الرياض ومشاوراته والمشهد السياسي الحالي ومتطلباته وخاصة ما يعتمل به من تطورات في المشهد اليمني وأدوار التحالف والمجتمع الدولي تجاه حل الإشكاليات المعمقة في هذا المشهد وأهمية وضع حلول تجاه إشكالية السلطة والثروة وعملية السلام.

آمل أن أكون في هذا الكتاب استوفيت فيه بعض ما تم إهماله أو عدم الحديث عنه أن كان في المشهد الحضرمي أدواره وأهمية تطويرها- وكذا تجاه الوضع في الجنوب والحاجة الملحة لحل إشكاليات ما يتصل به من أزمات معمقة وظروف اقتصادية واجتماعية في غاية التعقيد في حاجة إلى حلول سريعة لهذه الأزمة التي طال أمدها والمتمثلة بإدارة البلد بتعدد السلطات والهيئات التي لا تجد لها أثراً واضحاً في الواقع العملي إلا زيادة في عوامل الإفساد وغياب المحاسبة في ظل تزايد العوز والفقر والمظالم الأخرى المعيشية الصعبة.

وبالله التوفيق وعليه الاعتماد

تحرير: أغسطس 2025م

القسم الأول

تطورات الحركة الوطنية في حضرموت

- تمهيد
- أولاً: حضرموت والجنوب العربي في الفترة الاستعمارية البريطانية
- ثانياً: مكانة حضرموت بعد الاستقلال الوطني والوحدة
- ثالثاً: الأوضاع في حضرموت قبل مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبعده (2011- 2016م)
- رابعاً: التطورات السياسية في حضرموت (2017- 2025م)

تَمهيْد

حضرموت ومكانتها موضوع يطول الحديث عنه في التاريخ القديم والمتوسط والحديث والمعاصر، وقد تناوله المؤرخون والعلماء في حقبات تاريخية مختلفة ومنهم الحضارم، أدوارها لا يمكن وضعها إلا في مسارها التاريخي بأزمانه المختلفة، حضرموت الحضارة والجغرافيا حاضرة وذات شأن تشاهدها في الآثار والنقوش وغيرها ولا يمكننا إلا أن نشيد بذلك.

وفي التاريخ الحديث والمعاصر احتلت حضرموت موقعا مهما في موقعها الجغرافي والاستراتيجي في مقاومة الغزاة وفي تعاضدها مع محيطها الجنوبي الجغرافي وقابلته عدن إن كان قبيل الفترة الاستعمارية أو بعدها وهذا يشكل أساس نسيجها الاجتماعي.

وفي هذا السياق لتوضيح دور الحضارم في عدن فقد نظم مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية والنشر بتاريخ 18 أبريل 2019م ندوة بعنوان (دور الحضارم في عدن عبر التاريخ)، وأصدر كتاباً وافياً بذلك الطبعة الأولى 2020م، دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع- مصر عدد صفحاته (614)، وقدمت فيه (26) ورقة بحثية، وشارك في أعماله باحثون حضارم وآخرون.

في هذا المبحث (القسم الأول) نتطرق إلى بعض أدوار حضرموت وخاصة ترابطها بالجنوب العربي وتطوراته في الفترة الاستعمارية البريطانية دورها في حركة التحرر الوطنية وتحقيق الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م،

والتطورات الجديدة بعد وحدة دولتي اليمن وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م والأحداث والتطورات العاصفة التي شهدتها الأوضاع بعدها ودور ومكانة حضرموت فيها..

لقد أخذت بالاهتمام منذ انخراطي في الكتابة بالصحافة منذ عام 1974 التطرق إلى أهمية حضرموت أدوارها وضمنت ذلك في كتبي الصادرة، بل إنني خصصت عام، 2023م كتابا مستقلاً بعنوان (مسارات حضرمية في السياسة والثقافة والتعليم)، ولذلك ستظل حضرموت مكانتها وتطوير أدوارها في اهتمامنا فهي موطن النشأة الأولى ومنها اكتسبنا التعليم والمعرفة وتحقق اتصالنا وعلاقتنا بالإقليم الجنوبي والعالم..

ويستهدف البحث في الشأن الحضرمي مسألة تطوير الأداء ورفع المكانة وتحقيق الاستحقاقات والنهوض بالأوضاع السياسية بوحدة الحضارم لنيل حقوقهم والتخلص من الفجوات أو الثغرات والظروف الكابحة والمعيقة وحدتهم لنيل مطالبهم وحقوقهم.. وهذا ما تم الحديث عنه في تناول المشهد الحضرمي 2023- 2025م.

أولاً: حضرموت والجنوب العربي في الفترة الاستعمارية

- الأهداف الاستعمارية البريطانية في الجنوب وحضرموت.
- حضرموت والجنوب العربي.
- تطور الحركة الوطنية بحضرموت.
- دور الحضارم في محطات الحركة السياسية الجنوبية.

الأهداف الاستعمارية البريطانية في الجنوب وحضرموت

في كتابها بعنوان (أيامي في الجزيرة العربية - حضرموت وجنوب الجزيرة العربية 1934– 1944م) دار الصالحية للنشر ترجمة الأستاذ نجيب سعيد باوزير ص (27) تشير دورين إنجرامز إلى «الوجود البريطاني باحتلال عدن في 19 يناير1839م، وكانت المدينة وقتذاك تابعة لسلطان لحج التي كانت عاصمته تقع على بعد أميال إلى الشمال من عدن» أما زوجها دبليو أتش إنجرامز ففي كتابه (وصف رحلة إلى الملايو وجاوة وحيدر آباد) الطبعة الأولى 2018م دار الصالحية بغيل باوزير أيضاً في الفصل الخامس بعنوان (الوضع السائد في حضرموت) يشير إلى أن«معاهدة الحماية مع السلطان القعيطي عام 1888م بالتزام السلطان باتباع نصيحة الدولة الحامية في جميع المسائل المتعلقة مع الدول الأجنبية والرؤساء المجاورين له، ودخل السلطان الكثيري تحت الحماية البريطانية بموجب الاتفاقية القعيطية لعام 1918م التي أقر فيها بأن معاهدة 1888م بين القعيطي وبريطانيا ملزمة له.» ومما يجدر الإشارة إليه أن حضرموت بسلطنتيها القعيطية والكثيرية قد انضوت بالتبعية لبريطانيا محكومة بمعاهدات (الصداقة 1882م، الحماية 1888م، الاستشارة 1937م).

كنتاج تكليفه من السلطات البريطانية بزيارة حضرموت أعد إنجرامز تقريراً لحكومته بعنوان (تقرير عن الحالة في حضرموت سياسياً واجتماعياً واقتصادياً 1934– 1935م)، وقد شكّل هذا التقرير الأساس الذي كنتاج له تم تعيينه أول مستشار بحضرموت، وهذا ما أشارت إليه زوجته دورين إنجرامز

في كتابها المشار إليه أعلاه «في أغسطس من عام 1937م وقع السلطان القعيطي (المقصود به صالح غالب بن عوض القعيطي) مع حكومة عدن معاهدة الاستشارة التي تنص على أن يعين هارولد إنجرامز أول مستشار مقيم للسلطان، وبعدها بشهور قليلة وقع السلطان الكثيري معاهدة مماثلة، وبذلك أصبح هارولد إنجرامز مستشاراً للسلطنتين» والذي استمر مستشارا للفترة من عام 1937م حتى عام 1944م.

ووفقاً لما أشار إليه د. عبد الله سعيد الجعيدي في موضوع له بالفيس بعنوان (حضرموت الفرص ذات الصدع) «فمنذ 1937م بدأ التدخل السياسي البريطاني المباشر في شؤون حضرموت بموجب معاهدة الاستشارة مع سلطنتيها التي مكنتهم من التدخل الفاعل في شؤونهما».

وتوضح الكتب الصادرة من إنجرامز وكذا زوجته دورين أدوارهم في حضرموت، وكذا أيضاً الكتب والمقالات لعدد من الكتاب والمؤرخين الحضارم، ترونا استناداً إلى هذه المصادر التاريخية نشير إلى هذه الأدوار منها:

أولا: دور إنجرامز في إنجاز الصلح بين السلطنتين القعيطية والكثيرية والقبائل والتوقيع عليه في 16 رمضان 1355 هجرية- نوفمبر1936م والذي أطلق عليه صلح إنجرامز، ومن خلاله تم استتباب الأمن بحضرموت والتنقل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وكذا دوره في تأسيس جيش البادية الحضرمي أواخر عام 1939م.

هنا نشير إلى موضوع نشره د. خالد يسلم بلخير بمدونة اليمن الجديد (10 مايو 2011م) حول ما أوردناه حيث أشار إلى أدوار إنجرامز وزوجته بالتالي: أولا «لعل صلح إنجرامز الذي أنهى حالة القتال والثأر في حضرموت التي يذكرها الحضارم بإكبار وإعجاب، كما أن الجيش البدوي الحضرمي قد ساند هذا الصلح وأمّن استمراريته بعد أن مثلت القبائل جميعاً في هذا الجيش الذي تمتع بسمعة طيبة وبمهنية عالية».

ثانياً: بداية النهضة في السلطنتين، وقد أشارت دورين إنجرامز إلى ذلك في كتابها المشار إليه أيضاً حيث أوضحت: «عمل السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي يحمل فعلاً هم دولته التي تشغل جزءا من الجنوب العربي». كما أن د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر في كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) الصادر عن دار حضرموت للنشر عام2023م هو الآخر أوضح التالي: «دخلت المكلا بداية عصر الازدهار العمراني والتجاري في عهد السلطان صالح بن غالب القعيطي الذي تولى الحكم فيما بين (1936– 1956م) والذي مثل بداية مرحلة الاستقرار المدني السياسي والإداري والتعليمي للمدينة والسلطنة».

حضرموت وبداية الحريات:

يشير الأستاذ التربوي كرامة مبارك سليمان (رحمه الله) في كتابه (التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن الجزء الأول - مركز الدراسات صنعاء 1994م) إلى تطورات الأوضاع السياسية للحركة الوطنية بحضرموت: «شهد العام 1937م، وهو العام الثاني من عمر صحيفة (الأمل) ظهور الأحزاب

أو التكتلات السياسية ذات الأهداف والمضامين المختلفة والتي اتخذت من عواصم السلطنتين القعيطية والكثيرية مراكز لها ومن هذه الأحزاب (هيئة وحدة حضرموت ومركزها تريم)، و(لجنة المطالبة بحقوق الدولة الكثيرية ومركزها سيئون) و(الحزب الوطني والرابطة ومركزها المكلا) و(حزب الهيئة المركزية ومركزها دوعن)، وكان المحرك الأساسي لوحدة حضرموت أعضاء من جمعية الأخوة والمعاونة بتريم أبرزهم الأستاذ علي عقيل بن يحيى والأستاذ شيخان عبد الله الحبشي، وتطالب هذه الهيئة بوحدة المرافق والمصالح الحكومية في السطنتين وقيام مجلس تشريعي يتولى الإشراف على شؤون حضرموت مع بقاء السلطنتين في مركزيهما».

حادثة القصر:

كانت استجابة السلطان صالح بن غالب القعيطي بالحريات بالسماح بتأسيس عام 1947م الحزب الوطني بالمكلا خطوة لها أثرها في مساق الحريات وبدء مطالبة الحضارم بالمطالبة بحقوقهم في إدارة السلطة ومن أهمها مطالبة السلطان بتعيين سكرتير وطني، وتم تنظيم المظاهرة المطالبة بذلك في 27 ديسمبر 1950م وما واجهته من تعامل السلطات وسقوط الشهداء والمصابين وكذا تم السجن لعدد من المشاركين، فهذه الحادثة كانت ثقب أسود في إطار ما تلت المرحلة وقد وصف الأستاذ أحمد عوض باوزير في كتابه (شهداء القصر) قصة أول انتفاضة شعبية ضد الحكم الانجلو سلاطيني في حضرموت بالتالي: «لم تكن تلك الأحداث مجرد تظاهرة عابرة ترمي إلى

تحقيق غاية معينة بقدر ماهي دلالة مهمة لصوت المعارضة الذي أخذ يرتفع لأول مرة ضد مشيئة السلطان الذي تعود (من رعاياه الطاعة والولاء والتام)، فيما أطلق على حادثة القصر د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر في كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) تسمية (الربيع الحضرمي).

تجربة المجالس البلدية:

ومن أجل ذلك استمرت المطالبة بالحريات والمشاركة في إدارة السلطة ليتحقق بعد ذلك مصادقة السلطان صالح بن غالب القعيطي بتشكيل مجلس بلدي بالمكلا، وفقاً لما ورد في كتاب (د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر) (كلام عن المكلا وأهلها) حيث ورد الآتي: «كانت تجربة المجالس البلدية في حضرموت قد بدأت بصدور القانون رقم (23) لعام 1950م بإنشاء مجلس بلدي برئاسة السيد عبد القادر أحمد بافقيه مكون من ثمانية أشخاص جميعهم معينون وممثل للمستشارية البريطانية هو الأستاذ محمد عبد القادر بامطرف.. وفي وقت لاحق حيث أن تجربة مثل هذا المجلس في واقعها تتصل بالسلطة الحاكمة ولا تستمد شرعيتها من المواطنين.

أول تجربة ديمقراطية انتخابية:

بأثر بداية المد القومي التحرري في الخمسينيات، وبداية نشوء التنظيمات والأحزاب السياسية القومية، بدأت هذه الأوضاع تفعل فعلها في إطار نظام السلطنات وخاصة السلطنة القعيطية، فبعد قمعها لانتفاضة

27 ديسمبر 1950م (حادثة القصر) بدأت تسمح تدريجياً بالحريات ومنها السماح بتأسيس بعد سنوات من الحادثة منتدى ثقافي عام 1957م، يشير إلى ذلك الأستاذ سالم عوض باوزير رحمه الله في كتابه (محطات على الطريق) الطبعة الأولى 1932هـ- 2011م ص (60) إلى التالي: «لم يكن أمام المثقفين من الشباب سوى التقدم إلى الحكومة بطلب افتتاح منتدى ثقافي يجمعهم، وأطلق عليه (النادي الثقافي بالمكلا) كان ذلك في عام 1957م، فوافقت السلطة على افتتاحه.. واجتمع الشباب المؤسسون لهذا النادي لانتخاب مجلس إداري كان منهم كما أذكر (محمد عبد القادر بافقيه، عوض عيسى بامطرف، سعيد يسلم الرباكي، عمر محمد بن سهيلان، علي سالم الغرابي، سالم عوض باوزير) ولم يعمر النادي الثقافي طويلاً إذ أقدمت السلطة المحلية على إغلاقه بعد أن شعرت بتعاظم دوره في توعية الجماهير» ويعلق الأستاذ الصحفي أحمد عوض باوزير على هذا أيضاً بالتالي: «تم وأد تلك المحاولة في مهدها وأغلق النادي واعتقلت قياداته في نفس العام».

وهذا ما دفع السلطة وفقاً لما أشار إليه د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر بعد فشل تجربة المجلس البلدي المعين، وفي ظل السماح بالحريات حيث أوضح د. صالح التالي: «بتوجه السلطة نحو السماح بهامش للحريات تمثل ذلك في إجراء انتخابات مباشرة للمجلس البلدي عام 1962م، فاز في الانتخابات كل الأسماء المرشحة للتغيير والإصلاح وهم: عبدالله عبدالرحمن باهرمز، أبوبكر بن سالم بن الشيخ أبوبكر، أبوبكر عمر باناعمة، محمد صلاح

الذيباني، صالح عوض غزي، عبيد أحمد بلحمر، محمد علي باحشوان، إضافة إلى حسين محمد البار والانتخابات النهائية لانتخاب المجلس البلدي بالمكلا 1962م وعددهم (8)، أما الأعضاء المعينون من السلطان منهم: سالم عبد الله بامطرف، أحمد سعيد الحضرمي، الدكتور طيب شاكر، علي سالم باعشن وعددهم (4) ليصبح قوام المجلس (12).

وهنا نشير إلى إشارة د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر في تقييمه لهذه الانتخابات ومقارنتها بتجارب أخرى وخاصة في عدن، حيث أشار في كتابه المشار إليه - سابقاً- إلى التالي: «تاريخياً سبقت عدن جميع مناطق الجزيرة العربية والخليج في إرساء أنظمة حديثة للحكم المحلي بإنشاء (المجلس البلدي) المنتخب لمدينة عدن سنة 1959م بصفتها مستعمرة بريطانية ثم تلتها المكلا بقيام أول مجلس بلدي منتخب في حضرموت والمحميات الشرقية سنة 1962م».

حضرموت والجنوب العربي

حول ترابط الجنوب وفي موضوع أعده نجمي عبد المجيد لصحيفة الأيام بعدن الموافق 19 مايو 2018م بعنوان (عدن وبريطانيا: وليم هارولد انجرامز.. عندما تحكم الجغرافيا وينفذ التاريخ) يقول د. أبوبكر السقاف: «عملت الإدارة البريطانية في عدن بجد لتعزيز الطابع المحلي في كل منطقة في الجنوب، وبعد توقيع المعاهدات مع هذه المناطق بدأ تكوين الملامح الأولى للإدارة المحلية خاصة في مناطق لحج وحضرموت، وأرسل المندوب السامي البريطاني عدداً من الممثلين السياسيين والمستشارين للعمل مع السلاطين والأمراء والمشايخ في هذه المناطق، وبذلك استطاع البريطانيون تأسيس وحدة سياسية بين المستعمرة ومحمياتها.»

وفي إطار تبلور تطور الوعي الوطني السياسي وامتداداً لتشكيلات متعددة سابقة تم توافق عدد من التيارات الوطنية الجنوبية على تأسيس إطار سياسي جامع (حزب رابطة الجنوب العربي) في 29 أبريل من عام 1951م بقيادة كوكبة من فرسان العمل الوطني يتقدمهم السادة محمد علي الجفري وشيخان الحبشي، وحدّد هدفهم (تحرير الجنوب العربي ووحدة أراضيه من المهرة إلى باب المندب). يشير الكاتب والباحث علي محمد السليماني إلى أدوار هذا الحزب: «مستنداً إلى حقائق الجغرافيا والسياسة والتاريخ والقانون تمكن من عرض قضية الجنوب العربي على لجنة تصفية الاستعمار خلال الفترة من عام 1959– 1963م واستخلاص قرارات بحق شعب الجنوب العربي في

الحرية والاستقلال ووحدة أراضيه «تكلل هذا الجهد الذي قاده الحزب وأمينه العام شيخان الحبشي بموافقة لجنة تصفية الاستعمار على قضية الجنوب العربي وتحقيق استقلاله عام 1968م»

ترابط حضرموت بمصير الجنوب العربي:

هناك دور اضطلع به القائد الحضرمي السيد شيخان الحبشي في مسألة إقرار حق تقرير المصير لشعب الجنوب العربي في الأمم المتحدة، وقد أشار إلى هذا الترابط عدداً من المفكرين والمؤرخين وغيرهم في كتبهم أو بالصحافة هنا فقط نخص بعضهم، ففي مقال له بصحيفة النهضة العدد (26) في 21 يوليو 1955م بعنوان (تعليقات.. هذا الجنوب ملك لنا) تحدث الكاتب الصحفي أحد رواد الصحافة الجنوبية ومؤسس صحيفة الطليعة الحضرمية الأستاذ أحمد عوض باوزير: «فالجنوب العربي كل لا يتجزأ، وتسير شعوبه في هذا الاتجاه كتلة واحدة، يحدوها الأمل إلى غد أفضل وحياة كريمة، هذا الجنوب لا يقبل بالوحدة بديلاً، سيكافح من أجل تحقيق هذه الوحدة، ولو اجتمعت قوى الشر على خذلانه ومحاربته، أن هذا الجنوب العربي الكبير ملك لنا جميعاً ولن نسمح لأحد بتضييعه وإلقائه على أتون الجحيم.. أو في أحضان الشيطان»

أما المؤرخ والمثقف والتربوي القدير الأستاذ سعيد عوض باوزير فنراه في كتابه (معارك الأحرار) وفي موضوع نشره بصحيفة الطليعة العدد (174) 8 نوفمبر 1962م يوضح «إذا كانت عدن هي مركز الثقل حالياً في هذه المعركة

فإن حضرموت لن تشد عن غيرها من إمارات الجنوب بالنسبة لتطورات القضية وما يترتب عليها من نتائج.» ودعونا أيضاً نشير هنا إلى رأي القاضي العلامة الشيخ عبد الله عوض بكير رئيس مجلس القضاء الأعلى في السلطنة القعيطية ونظرته لهذا الترابط، ففي رسالة له إلى فضيلة الإمام محمد شلتوت إمام الأزهر الشريف بمصر في 1383/5/7هـ الموافق 1963/9/25م.

يوضح هذا الارتباط حيث ورد فيها «أنه يوجد لدينا هنا بحضرموت بلواء المكلا بالدولة القعيطية معهد ديني إسلامي (المعهد الديني بغيل باوزير) قائم بالصرف عليه الدولة القعيطية وتعتزم الآن توسيع التعليم فيه ليكون ثانوياً على نحو القسم الثانوي بالأزهر الشريف ويرجى لهذا المعهد أن يكون نافعاً لا لحضرموت بل لكل الجنوب العربي.»

حضرموت والحركة التحررية القومية والجنوبية:

من الأهمية تبيان أن للبعثات التعليمية التي أرسلت من حضرموت إن كان لعدن أو بعض البلدان العربية كمصر وسوريا والعراق والسودان ولبنان دورها في الارتباط بحركة التحرر الوطنية العربية ومدها التحرري لنيل الاستقلال من المستعمر، وللثورة المصرية بقيادة الزعيم الرئيس جمال عبد الناصر الأثر الأكبر وكذا التأثير والدعم، وهذه الانتصارات في مصر أدت إلى قيام الدول الاستعمارية ومنها بريطانيا وفرنسا و إسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م.

توضح هذه السياسة الاستعمارية في المنطقة زوجة المستشار البريطاني

بحضرموت دورين إنجرامز في كتابها (أيامي في الجزيرة العربية...) المشار إليه سابقاً:«كان من الأسباب التي زادت من تمسكنا بهذه السياسة وجود ذلك البعبع الذي كرسناه في شخص الرئيس جمال عبد الناصر، كنا نرى في عبد الناصر خلف كل عربي يسعى للتخلص من السيطرة البريطانية، وقد ساعد العدوان الذي قمنا به ضده في عام 1956م على تعزيز مكانته على امتداد العالم العربي.»

انتفاضة طلاب المدرسة الوسطى بغيل باوزير:

لقد شكلت انتفاضة طلاب المدرسة الوسطى بمدينة غيل باوزير في مارس1958م أحد أهم تجلي ارتباط حضرموت بقضايا المصير العربي وحركة التحرر الوطني ورفضاً للعدوان على مصر و للمخططات الاستعمارية، وقد تناول الكاتب عدنان أحمد سالم جروان في كتابه بعنوان (مدينة غيل باوزير دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) 1355 –1378هـ/1967- 1936م- الطبعة الأولى 1433هـ–2012م، دار الفالحين للطباعة والنشر والتوزيع في صفحات كتابه (145– 160) هذه الانتفاضة تفصيلا استناداً لشهادة الشيخ التربوي أحمد عبدالقادر الملاحي في(المذكرة التاريخية الشحرية)، وكذا الأستاذ الدكتور صالح علي باصرة في كتابه (دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر) الطبعة الأولى 1421 هـ–2001م دار المسيرة للنشر والتوزيع. لقد أظهرت الاحتفالات بعيد المدرسة الوسطى 13-14 مارس 1958م الدور المهم الذي، اضطلعت به هذه المدرسة (طلاب ومدرسون) وكذا

المدارس في المنطقة التعليمية بغيل باوزير من ارتباط وطني وقومي ووجهت الفعاليات المنظمة ضربة قوية وموجعة للمستشار البريطاني الكولونيل بوستيد ووزير السلطنة وأعضاء المجلس السلطاني وغيرهم الذين حضروا الحفل المسائي وكذا كافة النشاطات الأدبية والمسرحية كانت هادفة، ومما يجدر الاشارة إليه الأدوار البارزة للمدرسين وكذا الطلاب والإداريين بالمدارس ونذكر منهم (الأستاذ سالم يعقوب باوزير مدير المدرسة حينها والمدرسين فيصل عثمان بن شملان، حسين بارباع، فرج سعيد بن غانم، سالم محمد عبدالعزيز) ومن الطلاب(فائز محمد عبدالعزيز، خالد محمد عبدالعزيز، مصطفى أحمد عبود، سالم محمد الأشولي، سالم أحمد باصريح، عمر حسين البار، أحمد سالم وحدين، أحمد محمد بن بريك، أحمد صالح المرفدي، عوض عبد الله الجعيدي وغيرهم)

وساعد تطور العملية التعليمية والثقافية والرياضية بالسلطنتين القعيطية والكثيرية، ومنها السماح بتأسيس الحزب الوطني بالمكلا عام 1947م وبعدها انطلاق في عام 1962م أول تجربة انتخاب مجلس بلدي بالمكلا في انعاش في أواخر الخمسينات وبداية الستينات تأسيس النقابات والأندية المهنية حيث تشكلت بالمكلا نقابة المعلمين والنادي الأدبي وكذا اتحاد الطلاب الحضارم بالمكلا عام 1960م، وانتقل مركز الثقل الأدوار للطلاب إلى إطار أوسع بعد افتتاح أول ثانوية للبنين بالمكلا في أكتوبر عام 1962م وتضم طلاب من السلطنتين القعيطية والكثيرية حتى افتتاح عام 1965م أول مدرسة

ثانوية للبنين بسيؤن، وقد اضطلعت الثانويتين بأدوار كبيرة في أطار الحركة الوطنية الحضرمية والجنوبية.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الحركة الوطنية الجنوبية التي بدأت نشاطها العلني بتأسيس رابطة أبناء الجنوب العربي والتي تشكلت من التيارات القومية حينها، انتقلت هذه الأحزاب لتعمل بشكل مستقل علنياً منذ الستينات من القرن العشرين ومنها (حركة القوميين العرب، البعثيين، واتحاد الشعب الديمقراطي برئاسة الأستاذ عبد الله باذيب) ولعدد من لهذه الاحزاب امتدادات في الجنوب ومنه حضرموت.

ومن المعروف فقد حدثت تطورات في الحركة الوطنية اليمنية بخطوات متدرجة من النضال السلمي والنقابي والجماهيري والذي توج بقيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م وإسقاط نظام الإمامة بدعم الثورة المصرية بقيادة الزعيم الرئيس جمال عبد الناصر، وبعدها بعام في 14 أكتوبر 1963م انطلاق الثورة بالجنوب ضد النظام الاستعماري السلاطيني. وبالانطلاق والاستناد على هذه الإرهاصات وتأثيرها على الجنوب وفي أحد مقالاته بصحيفة الطليعة التي وردت في كتابه (معارك الأحرار.. مقالات في السياسة) ص (78) أشار المؤرخ سعيد عوض باوزير إلى بعض ما اعتمل في حضرموت وتعامل السلطات معه بحضرموت بالتالي «في سبتمبر من عام 1963م اعتقلت السلطات في سيؤن الاستاذ عمر سالم باعباد ثم حكمت عليه بالسجن عاماً كاملاً بتهمة الدعوة إلى قيادة مظاهرة سلمية تأييداً لعرض قضية الجنوب

على مؤتمر القمة العربية الثاني المنعقد حينذاك في الإسكندرية.. وفي يونيو 1964م فصلت السلطات نفسها علي عقيل بن يحيى من وظيفته كمدير لمدرسة النهضة المتوسطة بسيؤن عقوبة له على قيامه بالدعوة لعقد اجتماع شعبي تعبر فيه كافة الهيئات الوطنية في حضرموت عن رأيها في مؤتمر لندن الدستوري الاستعماري وتعلن فيه تمسكها بقرارات هيئة الأمم المتحدة ولجنة تصفية الاستعمار الخاصة بمستقبل الجنوب وحق أبنائه في تقرير مصيرهم.»
عرضنا لكم مواقف شخصيتين وطنيتين أسهمت بقدر كبير في الحركة الوطنية التحررية الجنوبية وقد أنصفهم التاريخ بتخليد أدوارهم وأن كان لم تعطيهم التجربة الثورية ممن ذكرناهم من مؤرخين وكتاب القدر المتناسق مع أدوارهم.

تطور الحركة الوطنية بحضرموت

أخذت الحركة الوطنية في الستينات في مواجهة الاستعمار البريطاني وأعوانه المحليين أساليب عديدة من التظاهرات والإضرابات والعصيانات وبعدها اختطت بقيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية أسلوب الكفاح المسلح وانطلاقة ثورة الرابع عشر من أكتوبر1963م، وكان لتأثير ثورة يوليو المصرية 1952م ودعمها لثورة 26 سبتمبر1962م الدور المهم في تقديم كافة أشكال الدعم والمؤازرة للثورة الجنوبية التحررية. وقد أشرنا سابقاً إلى أساليب المواجهة للسياسة البريطانية والسلاطين بحضرموت ومنها اضطرار السلطات المحلية بتأثير هذه التحولات والتطورات الحادثة في إطار المستعمرة عدن وانعكاساتها على المحميات الشرقية ومنها السماح بهامش من الحريات للنقابات والاتحادات الطلابية والأحزاب وأهمها انتخاب أول مجلس بلدي بالمكلا عام 1962 واستمراره حتى عام 1965م. يشير د. صالح ابوبكر بن الشيخ ابوبكر في كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) في صفحة (584) إلى ذلك«دخلت البلاد في دوامة من الصراعات السياسية تحت عنوان(هامش الحريات) حيث تم السماح بقيام الأحزاب والنقابات، فتسابقت التنظيمات السرية وجعلتها واجهات رسمية علنية لها» ومن وجهة نظرنا فان التطورات والمتمثلة ببداية افول النظام الاستعماري والبريطاني وتصاعد المد التحرري الجنوبي كان له الاثر الكبير في سماح السلطات المحلية بالسلطنة القعيطية والكثيرية للاستجابة والسماح بالحريات والمشاركة الشعبية من أجل تقرير المصير،

ففي السلطنة القعيطية وعلى ضوء توجيهات السلطان في اخذ رأي الشعب في تحديد مستقبله قاد الوزير الوطني السيد أحمد محمد العطاس الوزير الأول للسلطنة خلال شهر مارس 1966م عددا من اللقاءات السياسية في كل من المكلا والشحر وغيل باوزير وشبام من أجل أخذ رأي النخب السياسية والنقابية والطلابية والتعاونية والمثقفين وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية، ترونا نحطكم براي الأستاذ المؤرخ سعيد عوض باوزير المقدم إلى الاجتماع المنعقد بمستشفى الغيل عن وجهة نظره «أننا لا نختلف كثيراً عن مواطنينا في الشحر والمكلا إلا في بعض التفاصيل التي ربما كانت في نظرنا.. إلا أن مشكلة الساعة وأعني بها المستقبل السياسي لمنطقة الجنوب المحتل ككل أن تلقي مزيدا من الوضوح والحسم والإيجابية وان تتخذ بشأنها قرارات واضحة وصريحة»

وقد حققت الاجتماعات التي قاد أعمالها في اطار السلطنة القعيطية بحكمة السيد الوزير، أحمد العطاس نجاحاً باهراً وتخطت بعض ماساد بعضها من مناكفات سياسية، وتم بها الاتفاق على أهم المطالب، بخلاف ما تم في إطار السلطنة الكثيرية حيث رفضت في البدء عقدها ومن ثم بتأثير نجاحات اجتماعات المكلا والضغط الشعبي تم عقدها. وقد رافقت صحيفة الطليعة الحضرمية الاجتماعات وقامت بالتغطية الإعلامية لنتائجها، وهنا نشير إلى أهم القرارات: (رفض المقترحات الدستورية الاستعمارية، اعتبار الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل الممثل الشرعي لشعب الجنوب وعلى

بريطانيا التفاوض معها) وغيرها.

تظاهرات طلاب ثانويتي سيئون والمكلا:

ومما يجدر الإشارة إليه أن عاصمتي حضرموت الكثيرية والقعيطية قد شهدت مظاهرات أشار إليها الأخ الأستاذ محمد علي باحميد في كتابه (التعليم النظامي في عهد الدولة الكثيرية 1967- 1949م) الطبعة الأولى 2009م دار حضرموت للدراسات والنشر حيث بين في صفحات الكتاب (249/255) الأحداث التي شهدتها سيئون وبعدها المكلا: «سادت شوارع مدينة سيئون يوم السبت 10 سبتمبر1966م مسيرة طلابية اشترك فيها كل طلبة المراحل الدراسية المختلفة للتنديد بزيارة المندوب السامي البريطاني للدولة الكثيرية، وعندما اقترب الطلبة المتظاهرون من مقر حزب رابطة أبناء الجنوب العربي أطلق من شرفته عضو حزب الرابطة عبد الله الجابري الرصاص على المتظاهرين وأصيب من جراء ذلك أربعة طلاب (محمد عبدالقادر جواس، محمد برك هبيص، أبوبكر صالح الحامد، صالح محفوظ كرامة.. وقد شهدت مدينة سيئون في 11 سبتمبر اليوم الثاني مسيرة جماهيرية عارمة استنكاراً لذلك الحادث الأليم، وفي يوم الاثنين 12 سبتمبر1966م شهدت مدينة المكلا عاصمة الدولة القعيطية مسيرة طلابية استنكارا لحادثة سيئون وتوجه المتظاهرون إلى مقر حزب الرابطة، ورمى أحد أعضاء الرابطة قنبلة يدوية حيث استشهد الطالب خالد بن هامل، وإصابة أكثر من خمسين طالباً وتلميذاً بإصابات مختلفة)، (الكاتب من المشاركين في هذه التظاهرة حينها

يدرس بالسنة الأولى من العام الدراسي1966/1967م بثانوية البنين بالمكلا التي كانت مشاركتها فاعلة وجرح من طلابها العدد الاكبر). هذه التظاهرات الصاخبة في كل من سيئون والمكلا وغيرها المنددة بحزب الرابطة والمطالبة بمحاكمة منفذيها من حزب الرابطة أدت في حصيلتها إلى سقوط وأفول هذا الحزب ليس في حضرموت بل بالجنوب، كنتاج لسياساته التي اختلفت عن مسارها الأول عند التأسيس.



دور الحضارم في محطات الحركة السياسية الجنوبية

كنتاج لهذا الوضع السياسي والزخم الثوري الذي شهدته حضرموت وفي توافق بين قياداتها السياسية والجماهيرية والنقابية والطلابية مع المجرى العام السياسي التحرري والاستقلالي، وكذا العمل مع المؤسسات العسكرية والأمنية أيضاً بالمحافظة تم إسقاط السلطنة القعيطية في السابع عشر من سبتمبر 1967م، وفي الثاني من أكتوبر السلطنة الكثيرية من قبل القيادات المحلية للتنظيم السياسي الجبهة القومية، وليكن لحضرموت الدور الفاعل في إسقاط المناطق الأخرى المجاورة بالمهرة وشبوة، بل وتقديم الإمكانيات للقيادة السياسية في عدن ولتحقيق الاستقلال الوطني الناجز في الثلاثين من نوفمبر 1967م.

عن هذه الحالة السياسية بمحافظة حضرموت (السلطنتين) يشير أستاذ التاريخ بكلية الآداب جامعة حضرموت محمد سعيد داؤود في مشاركة له في حلقة نقاش نظّمها مركز حضرموت للدراسات التاريخية والمنعقدة بالمكلا في 1/ سبتمبر/2017م (بمناسبة ذكرى سقوط السلطنة القعيطية في السابع عشر من سبتمبر 1967م من قبل قيادة الجبهة القومية حيث وصف الأوضاع قبلها بالتالي: »وجود سيطرة كاملة بحضرموت بعد إقرار السلطنة القعيطية قانون إطلاق الحريات عام 1965م، من قبل القيادات الموالية للجبهة القومية للعمل السياسي والطلابي والنقابي والجماهيري في العاصمة المكلا وكافة أنحاء السلطنة واكتساحها الشارع وهذا كان له الأثر في القرارات المتخذة في

اللقاءات العامة للحريات وبعدها إسقاط المكلا والسلطنة القعيطية.. وكذا السلطنة الكثيرية».

وعند استرجاع المحطات الأساسيات لتطور دور حضرموت في المشهد السياسي الجنوبي، فيمكن الإشارة إلى الآتي:

أولاً: دورهم الفاعل في تأسيس حزب رابطة الجنوب العربي وفي قيادته وإيصال قضية الجنوب إلى الأمم المتحدة والدور البارز الذي اضطلع به في ذلك القيادي الحضرمي (شيخان الحبشي).

ثانياً: يشير د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر في كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) عن أدوار عدد من القادة الحضارم في دعم أول انتخاب لمجلس بلدي بالمكلا عام 1962م ص (556): «نستطيع أن نتبين النشاط الذي كانت تقوم به تلك المجموعة من خريجي (كلية عدن Aden College) و(المعهد الفني بعدن) ومن بينهم علي سالم البيض، حيدر أبوبكر العطاس، عبد الله صالح البار، أحمد مبارك بلعفير ومعهم رفاقهم في المكلا محمد محفوظ باحشوان وفيصل النعيري (العطاس) وجميعهم محسوبين على (حركة القوميين العرب) التي تكونت منها في وقت لاحق (الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل N.L.F).

ثالثاً: لقد شكلت هذه المجموعة وبمشاركة آخرين الأساس في قيادة عملية الاستيلاء على المكلا في سبتمبر 1967م، وسيئون 2 أكتوبر والسيطرة

على السلطنتين (القعيطية والكثيرية)، وكذا إسقاط المناطق الأخرى.

رابعاً: أسهم عدد من القادة الحضارم في وفد المفاوضات بجنيف بين قيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية والحكومة البريطانية ومنهم السيد خالد محمد عبد العزيز، وكذا المتشارون المقدم حسين بن مسلم المنهالي، محمد سعيد مدحي وآخرون.

خامساً: في أول تشكيل لحكومة الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م، شارك في أول حكومة من الحضارم الوزراء التالية أسماؤهم (1) علي سالم البيض وزير الدفاع، (2) فيصل بن شملان وزير الأشغال العامة والمواصلات (3) محمد عبد القادر بافقيه وزير التعليم (4) سعيد عمر العكبري وزير لشؤون الإدارة المحلية والزراعة.

ثانياً: مكانة حضرموت بعد الاستقلال والوحدة

- مكانتها بعد الاستقلال الوطني.
- الأوضاع في حضرموت بعد تحقيق الوحدة اليمنية.
- أدوار حضرموت وأشكال مقاومتها.

مكانتها بعد الاستقلال الوطني

أسهمت حضرموت كما أشرنا سابقاً في حكومة الاستقلال الوطني بعدد (4) أربع وزارات مهمة في الدفاع والتعليم والإدارة المحلية والأشغال العامة. ومما يجدر ذكره إن هذه الجمهورية الفتية التي أصبحت عضواً في المنظمات الدولية والإقليمية، تشكلت في ظروف صعبة واستثنائية بعد نكسة الخامس من حزيران (يونيو 1967م)، وفي ظل بداية ارتداداتها ونتائجها على الواقع العربي وهذا كان له الأثر على مسارات هذه الدولة.

وبالنسبة لمواجهة الواقع الموجود المتمثل بتكوينها من عدد من السلطنات والإمارات والمحميات التي بلغت في حدود (23)، فقد اتخذ النظام حينها قراراً بتسميتها على أساس الأرقام وليس بتسميتها المناطقية السابقة فسميت حضرموت بالمحافظة الخامسة ففي تقييمه لهذه الخطوة يشير أ.د. عبد الله سعيد الجعيدي في كتابه (عابر سبيل) الطبعة الأولى 1435هـ- 2014م الناشر مكتب الثقافة م/ حضرموت وتحت عنوان (حضرموت خرير وهدير) إلى الآتي: «لهذا التقسيم الكثير من الحيثيات المقنعة في حينه، فالحكم الجديد قام على انقاض أكثر من عشرين إمارة ومشيخة وسلطنة، وبالتالي من أجل تعزيز الانتماء للكيان الجديد لابد من غرس ثقافة جديدة يستبعد فيها الانتماء المناطقي والقبلي، لهذا غلبت رموز الأرقام على جذور التاريخ، ثم بعد سنوات من إظهار الوحدة الوطنية أعيد تسمية المحافظات وسميت الأسماء بأسمائها وعادة لحضرموت التسمية من جديد». كما أوضح تأثير هذه

التسمية (الخامسة) على الأوضاع بمحافظة حضرموت «لابد أن نسجل هنا إنه عندما غابت التسمية عن حضرموت، ظلت حضرموت الجغرافية والثقافة أكثر تماسكاً مما كانت عليه أيام الحكم السلاطيني، وللتاريخ لابد أن نسجل أن حضرموت الجغرافية والثقافة كانت الحاضنة لسلطنتيها وأكبر منها».

أما المؤرخ محمد عبدالقادر بامطرف في كتابه (في سبيل الحكم) الطبعة الأولى 2008م الصادرة عن دار حضرموت للدراسات والنشر في صفحة (11) حول وضع محافظة حضرموت في ظل دول جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية«لم تعرف حضرموت في تاريخها الطويل حكومة مركزية ذات شوكة فعالة خضعت لها كل أنحاء الإقليم إلا بعد أن أصبحت جزءاً من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» وفي صفحة (12) يشير إلى: «يستطيب البعض الزعم بأن حضرموت كانت موحدة سياسياً وإدارياً تحت حكم السلطان بدر بن عبد الله الكثيري (بوطويرق) ولكن الواقع كان غير ذلك لأن الخصومة والتنازع على الحكم في أرجاء متعددة من حضرموت ظلا سائدين حتى داخل أسرة أبي طويرق».

لقد أخذت محافظة حضرموت مكانتها في إطار الدولة الجنوبية، بل امتد تأثيرها واتساع نطاق دورها إلى المحافظات الأخرى المجاورة الذي يتسع نطاقه إلى شبوة، وكذا المهرة وسقطرى من خلال دورها في مجال تطوير هذه المحافظات في المجالات المتعددة في التعليم والتنمية والدفاع.. الخ. وحيث إن الحديث عن دور حضرموت في هذا القسم ضمن إطار دولة

ج.ي.د.ش مجاله واسع ويمكن أن يخضع لتقييمات مختلفة ليس هنا مجال سردها فقد اكتفينا ببعض آراء للمؤرخين المذكورين (بامطرف، الجعيدي).

أن أهم ما تميزت به أوضاع محافظة حضرموت في هذه الفترة (والتي تتسع مساحتها وجغرافيتها، وتشمل الساحل والوادي والصحراء) هو التنظيم الإداري المتناسق بين المركز ممثلاً بالعاصمة (المكلا) والمديريات الأخرى، وما تم وضعه وتطبيقه من مشاريع خدمية في مجال التعليم والطرقات والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية للعيش الكريم، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة والحصار وغيرها من الظروف، والحفاظ على مستوى معيشي متناسب معها حينها وكذا توصيل الخدمات في كل أنحاء المحافظة بأسعار موحدة وكذا عملية الحساب والرقابة والاستقرار في العملة الوطنية وكذا حظيت محافظة حضرموت أيضاً في مجال المشاريع الاستراتيجية ببناء الطرق بين المكلا وعدن والمهرة، والمطارات الجديدة والمتطورة بالريان وسيئون، وحظيت المكلا بأهم مشروع استراتيجي مهم في الثمانينيات (المجاري) وكان للخبرات المنتقلة من حضرموت إلى العاصمة عدن في المجال المالي والاقتصادي دوراً كبيراً في تطوير الأوضاع بالجمهورية الناشئة حينها

حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب 1967- 1990م:

عند الحديث عن أدوارهم خلال الفترة منذ استيلاء التنظيم السياسي الجبهة القومية على السلطنتين القعيطية والكثيرية وما بعد الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر 1967م وحتى 21 مايو 1990م وهي فترة قيادة البلد

من التنظيم السياسي الجبهة القومية وبعدها الحزب الاشتراكي اليمني الأداة السياسية والحزب الحاكم الواحد

فممكن أن نشير إلى الآتي: حدثت في فترة ما بعد الاستيلاء والاستقلال الوطني بالمحافظة خلال فترة (1967- 1973م) العديد من الممارسات الخاطئة تتصل بعضها في خانة ضعف الخبرات أو المنافسات السياسية والشخصية مما يحسب ضمن أخطاء النظام السياسي، وتسببت بأضرار في التنظيم السياسي نفسه وكذا بالمجتمع، وهي الممارسات والاستهدافات المتصلة بعمل هيئات غير منتظمة قانونياً ضمن الهيئات الشرعية المختصة بإدارة الدولة وتسببت بأضرار في أوساط قطاعات اقتصادية إنتاجية في المجال الزراعي والسمكي، وما ارتبط بها من ممارسات ومظالم في إطار عمل محافظة حضرموت.

خلال الفترة منذ أواخر عام 1973م وبداية عام 1974م:

بدأت بوادر استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي بالمحافظة وتم انتخاب أول مجلس شعبي بحضرموت قبل كل محافظات الجمهورية بالجنوب برئاسة الأستاذ عبد الله صالح البار (رحمة الله تعالى تغشاه) السكرتير الأول لمنظمة التنظيم السياسي الجبهة القومية بالمحافظة...تأثرت محافظة حضرموت بالأحداث والتطورات السياسية وخاصة (أحداث 26 يونيو 1978م- 13 يناير 1986م) ونتائجها على المستوى السياسي والوطني ووحدة الجنوب وتماسك نسيجه الاجتماعي وبالتالي تأثير ذلك على علاقاته الخارجية، إلا أن ماتميزت به المحافظة عدم تعرضها في الإطار الداخلي إلى الاضطرابات والانقسامات

البينية الكبيرة وكذا أعمال العنف والتصفيات كماتمت في المحافظات الأخرى العاصمة عدن والمحافظات الأخرى المجاورة، حيث لم تشهد المحافظة أية أعمال عنف.، وان كان من نتائجها أيضاً بروز بعض الانقسامات والتباينات السياسية المرتبطة بهذه التطورات، والعديد من الخلافات الداخلية ارتبطت بطابع مواقف القيادات الحضرمية في تلك الهيئات المركزية وبعده عكسه على المحافظة، إلا أنني أشير إلى الوضع العام في مساره اتسم بالحكمة ومراعات مصالح المحافظة وتنفيذ خطط تطويرها. والتسميات التي برزت لإظهار هذه التبيانات ليست من الثوابت وتخضع للتغيير وفقا لمسار العملية السياسية والتنظيمية وغيرها.

وكخاتمة لتقييم تجربة الجنوب السياسية أرى أن أشير إلى ما أوردته في كتابي (محطات في حياتي) الطبعة الأولى 1443هـ - 2022م في تقييمي تجربة الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية ص (133) الآتي:

رابعاً: إن الصراعات السياسية في إطار النظام السياسي لدولة جمهورية اليمن الديمقراطية وإن تم التعبير عنها بأنها ذات طابع سياسي ووجهة فكرية وفقا للصراع في النطاق القومي بين قوى التحرر والرجعية، أوالعالمي وفقاً للتوجه والانعطافة نحو المعسكر الاشتراكي إلا أنها من خلال مساراتها المتعددة عكست في الأساس صراع الإرادات والمصالح السياسية المغلفة بالطابع الأيديولوجي، وإن اتسمت في حالاتها القصوى في أحداث 13 يناير 1986م.

بالمناطقية والدموية وما أوجدته من انقسام وطني كبير بعيدا عن ادعاءات التحلي بالفكر المستنير الذي أساسه حل القضايا الخلافية في الإطار السلمي والديمقراطي.

كما ورد في كتابي هذا في صفحة (128) الآتي: «ورغم أنه تم الاعتراف بالأخطاء التي سادت التجربة الثورية في دولة اليمن الديمقراطية الشعبية إلا أن القدرة على المعالجة وتأثير الأخطاء على هذا المسار ظل يحمل في ثناياه هذه المظالم التي تحتاج إلى معالجات معمقة في وضع سياسة سليمة في كشف حقائق هذه الأحداث وتجبر خواطر الضحايا والانتصار لمظلمويتهم، وهذا الملف استخدم كثيرا في إطار فخفخة الأوضاع بالجنوب وفي التحكم بمساراته اللاحقة، وخاصة من قبل نظام الجمهورية العربية اليمنية وآخرين كانوا في عداء مع النظام وداعمين للقوى المضادة له.»

الأوضاع في حضرموت بعد تحقيق الوحدة اليمنية

إن حضرموت حافظت على وضعها كوحدة إدارية موحدة تقاد من مركز واحد ممثلاً بالعاصمة (المكلا) تخضع لها كافة الوحدات الإدارية الأخرى. ولكن بدأ الوضع بعد تحقيق الوحدة في 22 مايو 1990م بين النظامين تشهد المحافظة محاولات تقسيمها إلى محافظتين (ساحلاً ووادياً) والتي لاقت رفضاً كبيراً جماهيرياً وسياسياً، كما بدأت بأثر الوحدة وخاصة بعد حرب صيف 1994م تزداد في المجتمع الجنوبي وحضرموت. ومنها تشجيع العديد من المظاهر للفساد وكنتاج للتغييرات الإدارية التي تمت بنقل إليها العديد من المسؤولين وخاصة من المحافظات الشمالية وفي أهم مجالات الإدارة والمؤسسات العسكرية والأمنية، وبدأ تشجيع إعادة نبش المظالم السابقة وكذا الثأرات وكذا العمل على تدمير القيم والأخلاق السابقة التي سادت، وإحلال محلها قيم محاولات التكسب والفساد في أجهزة الدولة والمجتمع. ويشير د. عبد الله سعيد الجعيدي في كتابه المشار إليه سابقاً (عابر سبيل) إلى الأوضاع التي سادت كنتاج للوحدة وتطبيقاتها إلى الآتي: أولاً: «اتفق الشريكان المؤتمر والحزب على أن يلتحم بينهما أفضل ما عندهما، وفي غياب الرؤية والمشروع الحقيقي ساد أسوأ ما لديهما» واستنتج «أعقبت العواصف ريح شديدة توارى على أثرها دفء أكتوبر، واختفت نسمات مايو الحالمة، وسادت أجواء يوليو الساخنة على البلاد والعباد» أما مآلات هذه الأوضاع للمرحلتين السائدة قبل الوحدة وما بعدها فقد لخّصها في

الاستنتاج الآتي: «في نصفنا الثوري لم يقلق الناس على تعليم أبنائهم، ولا على الدواء الذي يتجرعونه، ولا الطعام الذي يأكلونه، ولا الماء الذي يشربونه، كانت المراقبة يقظة والمحاسبة قوية، في نصفنا الوحدوي فتحت الأبواب واتسعت تجارة التهريب والتسريب، وغاب الرقيب والحسيب». هل يمكن أن نجد وصفاً دقيقاً أكثر مما أشار إليه وأوضحه د. عبد الله سعيد الجعيدي في هذا الشأن.

أدوار حضرموت وأشكال مقاومتها

تحتل محافظة حضرموت أهمية كبيرة في كافة مراحل التاريخ السياسي المعاصر وهي لمكانتها وأدوارها تشكل كفة الميزان في الأحداث العاصفة، ونذكر هنا بعضاً منها فقط:

أولاً: تميزها في موقعها الاستراتيجي وارتباطها بالممرات الدولية، وما اشتهرت به من وجود فيها كنوز أثرية أو ما تدخر به من ثروات معدنية ونفطية وأدوارها التاريخية المختلفة.

ثانياً: رفضها لأشكال السيطرة والعدوان ومقاومتها للغزاة ومنها ما اشتهرت به وخاصة في ملحمة مقاومة الغزاة البرتغاليين في مدينة الشحر وما قدمت المقاومة من أثر أسطوري وتاريخي، وكذا ترابط حضرموت بعدن قبلها في مثل هذه المقاومة نفسها.

ثالثاً: لحضرموت الدور الأساسي في تحقيق دولة الاستقلال وفقاً لما أوردناه سابقاً. كما إن سقوطها في اتجاه معاكس كنتاج لحرب صيف عام 1994م شكّل الأساس لسقوط العاصمة عدن.

وفي ضوء ذلك فإن ما يتم فيها حالياً منذ عام 1994م يصب هو الآخر في اتجاه العمل الدؤوب من أجل اختراق وحدتها والعمل على تقسيمها واستمرار المصالح للقوى النافذة في ممارسة النهب للثروات بحضرموت وخاصة في مواقع الاستكشافات النفطية، وكذا زيادة هيمنتها العسكرية وجعل الوظائف

في هذه الشركات وكذا الاتفاقيات من نصيب العائلة الأسرية لآل الأحمر والمشائخ والعسكريين.

أشكال المقاومة الحضرمية بعد حرب 1994م:

لقد تميزت محافظة حضرموت وحاضرتها المكلا بموقفها المبادر والرافض للحرب ونتائجها. وقد شهدت محافظة حضرموت هبة سياسية وجماهيرية رفضاً للواقع الموجود بعد حرب 1994م وما عانته المحافظة من مظاهر سلبية عديدة في مجال حل قضايا المواطنين والفساد في القضاء المتصل بايجاد قضاة من خارج المحافظة وفي النيابات العامة. وقد استقطبت هذه الحركة الجماهيرية شخصيات وطنية لها وزنها وفي مقدمتهم الشيخ العلامة القاضي عبد الله محفوظ الحداد (رحمه الله).. ومن أجل مواجهة مخططات تقسيم المحافظة إلى محافظتين تم إنشاء لجنة الدفاع عن حضرموت ووحدتها عام 1997م وكذا أيضاً عدداً آخر من اللجان منها: اللجنة الشعبية المساندة لمنظمات المجتمع المدني عام 1998م، وكذا اللجنة التنفيذية لفروع أحزاب اللقاء المشترك عام 2006م، وكذا هيئة تنسيق الفعاليات السياسية والجماهيرية في 2007/7/27م، كل ذلك تم إيضاحه في كتابنا و(الوحدة اليمنية – المسارات والمآلات) الصادر عام 2023م عن دار الأسعاء بالشحر.

هذا النضال السلمي والمدني قادته الأحزاب والمنظمات للمجتمع المدني من نقابات مهنية ونقابية وشخصيات سياسية واجتماعية هو خارج إطار العصبوية والجهوية، وكان نتاجاً وتضاداً لأهداف نظام علي عبد الله صالح

الذي سعى بكل إمكانياته بعد حرب عام 1994م لتعميم مفاهيم النظام القبلي الموجود في إطار نظام الجمهورية العربية اليمنية، وكذا العمل على محاولة استمالة بعض رموز القبائل من خلال تقريبه لبعض الواجهات القبلية ومحاولة كسبها بالإغراءات أو المناصب والامتيازات، والذي اصطدم برفض مثل هذه الإغراءات والرضا بالفتات والسكوت على الممارسات ضد حضرموت، مما أدى إلى تعامل النظام مع بعض هذه الرموز القبلية باستخدام القوة والإرهاب كما حدث في مقتل الشيخ علي بن حمد بن حبريش العلي عام 1997م في الواقعة الشهيرة في طريق الريان بعد لقائه مع قائد المنطقة العسكرية في حضرموت الجنرال محمد إسماعيل، مما دعا قبائل الحموم لتنصيب الشيخ سعد بن حبريش مقدماً لقبائل حضرموت قاطبة.

وقد شهدت العاصمة المكلا وعدد من مديريات المحافظة تنظيم فعاليات الاعتصامات والإضرابات والعصيانات، وكذا تنظيم التظاهرات وكانت المسيرة التي شهدتها المكلا في 27 أبريل 1998م (المسمى حينها يوم الديمقراطية) تعبيراً عن الرفض لهذه الأوضاع، تلك التظاهرة التي واجهها النظام بإطلاق الرصاص الحي وسقط فيها الشهداء (فرج مرجان بن همام، وأحمد عمر بارجاش).

يشير د. عبد الله سعيد الجعيدي في إفاضته عن أشكال المقاومة الحضرمية ضد حرب 1994م ونتائجها في موضوعه (حضرموت.. الوطن ذات الصدع) لتوضيح فيه علاقة حضرموت وأدوارها في تحليل معمق إلى الآتي:

«وانطلقت المحاولات الأولى للخروج من عنق (مجرة الوحدة) من حضرموت في شكل رفض لسياسة الضم التي ضغطت على كاهل الناس، ثم اتسعت مشاعر الرفض لتصل إلى كل المحافظات الجنوبية (المهزومة)، فتشكل موقف جنوبي عرف بالحراك الجنوبي السلمي، أو ما يمكن وصفه (بوحدة الغضب الجنوبي) الذي قادته حضرموت في بداياته، وما كان لحضرموت - بالواقعية السياسية- أن تتجاوز (حلفاء الهزيمة) أو أصدقاء (العدو المشترك) حتى تطالب بحقوقها بعيدة عنهم، ولأن فكرة الحكم (في الشمال المنتصر) تستند تاريخياً على ثنائية (القوة والوصاية)».

لقد ازداد الصراع السياسي بالمحافظة بين النافذين والمجتمع المدني والقبلي إثر هذه الحادثة (مقتل المقدم الشيخ علي بن أحمد بن حبريش عام 1997م حيث تداعت قبائل حضرموت وفي مقدمتها قبيلة الحموم لتعيين شيخ قبلي جديد بدلاً عنه فتم تنصيب الشيخ سعد بن حبريش مقدماً لقبائل حضرموت قاطبة وبعدها تأسيس كيان قبلي حضرمي في عام 2013م برئاسته، ولكن النظام رأى في هذه الخطوة أيضاً تهديداً له فقام باغتيال المقدم سعد عند مدخل مدينة سيئون في واقعة جديدة، مما أدى إلى تداعي القبائل لعقد لقاء عام لها في منطقة نحب تم فيه ترتيب البديل واختيار المقدم عمرو بن حبريش العلي والدعوة للهبة الشعبية الحضرمية في الثاني من ديسمبر 2013م واستشهد كنتاج لها عمر علي بازنبور بالمكلا أحد نشطاء العمل المدني للحراك الجنوبي وهذا الحادثة تؤسس بأنها تمت في فترة رئاسة الجمهورية اليمنية من

قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي.

ومما يجدر الإشارة إليه إن من أهم أهداف النظام بعد السابع من يوليو 1994م لأضعاف حضرموت ومكانتها وأدوارها، محاولات تقسيم حضرموت وقد وقفت قوى الحراك والمجتمع المدني ضد هذه الخطوة بصورة مبكرة وفقاً لما أشرنا في فقرات سابقة، إلا أن النظام برئاسته من قبل المشير علي عبد الله صالح عمل في فترة لاحقة اختراقاً جديداً في تقسيم حضرموت بإقرار إنشاء سلطتين تنفيذيتين إداريتين (ساحلاً ووادياً)، وهو ما يتناغم مع سياسته (فرق تسد) وللحفاظ على مصالحه المهمة وكذا دعم نافذيه وفي ظل تواجد المنطقة العسكرية الأولى التابعة له منذ انتصاره عام 1994م وبالتالي سيطرته على مواقع استراتيجية عسكرية واقتصادية حيث هناك آبار النفط، وهذا الحال الذي وجد هو أحد المترتبات التي لا زالت تفعل فعلها في استمرار تشابك المصالح بين قوى الاحتلال وكذا بعض النافذين المحليين ومصالحهم في استمرار عملية النهب للثروة واستمرار تغذية هذه الانقسامات الضارة بحضرموت ومصالحها ووحدتها.

ثالثاً: الأوضاع في حضرموت قبل الحوار الوطني الشامل وبعده (2011 - 2016م)

- الثورة الشبابية والتسوية السياسية.
- مجلس حضرموت الأهلي أبريل 2011م.
- دور الأكاديميين ونقابتهم بجامعة حضرموت.
- دورهم في إشهار (تيار مثقفون من أجل جنوب جديد)
- الأوضاع بحضرموت قبل مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- العصبة الحضرمية (2012م) ونظرتها السياسية.
- مكانة حضرموت في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- استيلاء القاعدة (أنصار الشريعة) على ساحل حضرموت 2- 3 أبريل 2015م.
- إشهار المجلس الأهلي الحضرمي 13 أبريل 2015م ومآلاته.
- تحرير ساحل حضرموت 24 أبريل 2016م.

الثورة الشبابية والتسوية السياسية

في كتابنا (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات) أشرنا في صفحة (168) إلى ما يأتي:

«إن انطلاق الاحتجاجات من جامعة صنعاء بأمانة العاصمة في الحادي عشر من فبراير 2011م شكل أهمية كبرى حيث إنها تعتبر أحد مراكز الثقل والتأثير للتجمع اليمني للإصلاح، وتوسعها إلى محافظة تعز ولمحورية مكانتها أيضاً في إطار النظام السياسي وهي أيضاً أحد أهم معاقل نفوذ هذا الحزب».

كما أشرنا أيضاً في صفحة (169) إلى الآتي: «ولكن مشاركة الجنوبيين كانت محدودة وتمثلت في التجمعات التي نظمها فروع أحزاب التجمع اليمني للإصلاح بعدن والمكلا، وأن شارك في صنعاء بعض الشباب الجنوبيين والذين بعد فترة تم انسحابهم لاختلاف في الأهداف الاستراتيجية».

دعونا نوضح الوضع الحادث بحضرموت:

الأهداف النبيلة تقف وراء تحقيقها قوى نظيفة وصادقة ومخلصة لأوطانها وليست من أدوات النظام السلطوي التي تنازعها المصالح وكذا التي عاثت فساداً وحولت النظام الجمهوري وبعده الوحدوي إلى اقطاعية تعود لها ومصالحها، هذا هو الواقع، فكانت أدوات التغيير لهذه الأهداف السامية والتي تبثها بعض القوى الحية والشبابية اصطدمت بهذا الواقع لتصارع المصالح والذي أدى بنتيجة إلى الحلول التوافقية لحفظ هذه المصالح،

دون تحقيق إرادة التغيير للمنظومة السياسية وبالنتيجة تدخل القوى الإقليمية والخارجية بالارتباط مع هذه المصالح لوضع الحلول والتي تجسدت في المبادرة الخليجية التي صممت من أجل الخروج الآمن وحل إشكالية السلطة والمعلن عنها في الثالث من أبريل 2011م والتوقيع عليها في 23 نوفمبر 2011م.

وإذا كان من نتائجها إزاحة من سدة النظام الرئيس السابق/ علي عبدالله صالح إلا أنها أبقته في الساحة السياسية ليواصل تعطيل كل الاتفاقات، وتزداد الأوضاع تعقيداً في المجال السياسي والاقتصادي والأمني ومنها الأضرار بالأوضاع الاقتصادية والخدمية، وكذا تدهور الأوضاع الأمنية، وهو ما يشير إليه تقرير الحالة الأمنية (2012– 2013م) وإن تحريك القاعدة والإرهاب بجناحيها كانت ضمن اللعبة السياسية لتبادل الأدوار السياسية للنظام وخاصة في سياسته بالجنوب.

وفي إطار محافظة حضرموت، كان أيضاً الوضع يسير على حالات ثلاث تقريباً:

الأولى: القوة المناهضة لنظام علي عبد الله صالح والتي اتصلت بالاحتجاجات وتنظيم الاعتصامات في الساحات بالمكلا بقيادة التجمع اليمني للإصلاح والتي دعمها في تحركاتها في الميدان قيادة المنطقة العسكرية الثانية.

الثانية: القوة الأساسية وقبل انطلاق الثورة الشبابية 2011م، والمتمثلة في

الحراك السياسي الجنوبي والمنطلق في السابع من يوليو 2007م والذي له أيضاً مواجهات مع قوى نظام علي عبد الله صالح منذ حرب 1994م وشكلت في الأساس من التيارات: الحزب الاشتراكي والأحزاب الأخرى وفي أوقات وجد اصطفاف واسع بمشاركة قيادات إصلاحية تم الإشارة إليها في كتابنا (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات).

الثالثة: القوة المرتبطة بالنظام بقيادة المؤتمر الشعبي العام، وأجهزته العسكرية والأمنية ومنها الأمن القومي.

وقد استفادت هذه القوة الثالثة من قوة الحراك الجنوبي ومطالبه لتأجج الصراع ضد القوة الأولى وميادينها، مما أدى في الأخير إلى رفع مخيماتها وانتهاء أدوارها ضمن التسوية السياسية للتحالفات السابقة والمتجددة.



مجلس حضرموت الأهلي أبريل 2011م

التحضيرات الأولى لتأسيسه:

إن فكرة تأسيس هذا المجلس ارتبطت بالتطورات بالجمهورية اليمنية إثر الثورة الشبابية في الحادي عشر من فبراير 2011م وما ترتب عليها من انقسامات في إطار الدولة اليمنية بين أنصار النظام السابق برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح، والمعارضة برئاسة اللقاء المشترك ويترأسها الطرف الآخر في أسرة النظام ممثلاً بالشيخ حميد عبد الله الأحمر وأخوانه وكذا بعدها انضمام إليهم قائد اللواء الأول مدرع علي محسن الأحمر، وعدد من المشائخ الموالين سابقاً للرئيس السابق كمثال الشيخ عبدالمجيد الزنداني كل هذه التطورات المرتبطة بالصراع على السلطة والثروة أدت إلى التفكير لدى الحضارم في وضعهم في هذا الإطار وكيفية مواجهة مستجدات هذه الأحداث.

يشير د. خالد يسلم بلخشر إلى هذه التحضيرات في حديث لمدونة اليمن الجديد في 10 مايو 2011م بالآتي: «قبيل تشكيل المجلس دعيت إلى اجتماع تشاوري في ديوان العلامة أحمد محمد المعلم وبحضور آخرين، كان الحديث يتمحور حول آلية العمل لتشكيل مجلس حضرموت، واقترحت على الحاضرين مجموعة من النقاط: أولاً: ضرورة تمثيل حضرموت ساحلاً ووادياً وصحراء. ثانياً: دعوة جميع الهيئات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وممثلين عن الحضارم دون أقصاء أو استثناء. ثالثاً: عدم الاستعجال في تكوين هيئات المجلس حيث يتطلب الأمر الاجتماع ليوم

كامل لإنجاز المهمة بشكل مرضي. رابعاً: يتم انتخاب الهيئات للمجلس ورئاسته من قبل الحاضرين بالاقتراع السري.

كما أشار أيضاً إلى أنه لكي يكتب لهذه العملية النجاح تترك الخيارات للجميع ليحدد من يرأس المجلس ومن يرأس اللجان بعيداً عن التجاذبات السياسية المقيتة وبعيداً عن المصالح الفئوية والفردية الأنانية.

إشهار مجلس حضرموت الأهلي 2011م:

في لقاء انعقد في الغرفة التجارية والصناعية بالمكلا في السادس من أبريل 2011م تم الاجتماع المتعلق بإشهار هذا المجلس وقد أشار أحد مؤسسي المجلس المهندس محسن علي باصرة عضو مجلس النواب ورئيس اللقاء المشترك للأحزاب حينها بأن ذلك تم بالتنسيق والعمل المشترك بين كتلة حضرموت البرلمانية والغرفة التجارية، وإنه في الاجتماع هذا الأول التأسيس الذي شاب أعماله بعد الاضطراب والشغب تم الاتفاق على الآتي:

أولاً: التوافق على تشكيل هيئة استشارية في البدء من:

- د. عبد الله محمد باهارون رئيساً.
- المهندس محسن علي باصرة نائباً.
- عمر عبد الرحمن باجرش رئيس الغرفة التجارية نائباً.

وبعدها تم تدوير قيادة المجلس

ثانياً: انعقد في العاشر من أبريل 2011م الاجتماع الثاني الذي أعلن فيه

عن اللجان لمجلس حضرموت الأهلي وقد تم فيه:

أولاً: توسيع الهيئة الاستشارية للمجلس لتتشكل من عدد (33) برئاسة د. عبد الله محمد باهارون ليضم في قوامه تمثيل واسع لكل المكونات السياسية والجماهيرية، والثقافية والتعليمية والاجتماعية.

ثانياً: تشكيل اللجان المساعدة وهي:

- اللجنة القانونية من عدد (16) يترأسها: د. محمد صالح العوادي.
- اللجنة الإعلامية: من عدد (10) برئاسة د. سعيد سالم الجريري
- لجنة التوعية والإرشاد: من عدد (12) برئاسة الشيخ العلامة أحمد حسن المعلم
- لجنة الخدمات: من عدد (24) برئاسة الأستاذ عوض عبد الله المرشدي
- لجنة التواصل: من عدد (20) برئاسة الشيخ محمد سعيد الجريري

وفي كلمته في الاجتماع الموسع للجان أشار د. عبد الله محمد باهارون «دعا الجميع للتعاون سواء في السلطة، أو المشترك أو الشارع أو الحراك نحو تحقيق الأمن والوصول إلى الحقوق في الثروة والسلطة، وكذا رفض أن تكون حضرموت ساحة صراع.

كيف سارت الأمور بعد ذلك؟

مما يجدر الإشارة إليه أن تم إقرار وثيقة مهمة لعمل المجلس بعنوان

(الرؤية والمسار) وعقد ندوة برئاسة د. سعيد سالم الجريري بعنوان "الرؤية والمسار" تم التوافق منها على وثيقة لتحقيق أهدافه وتم عقد لقاءات عديدة لشرح بلورتها..

ولنعد إلى تقييم بعض من شاركوا في قيادة هذا المجلس أو في التحضير لأعماله عن ماذا تم بعد ذلك.

يشير د. خالد يسلم بلخشر إلى رأيه حول نتائج عقد اللقاء التأسيسي بالآتي: «لم يسر الاجتماع بطريقة سلسلة وزعت المهام بطريقة لا تنم عن وعي بحجم الأمانة ولا ثقل المسؤولية، وزعت الحقائب السيادية وحقيبة الرئاسة بآلية تفتقر لأبسط مقومات العمل التنظيمي المؤسس».

فتوالت الاستقالات من رئيس المجلس الأول د. عبد الله محمد باهارون كأول استقالة بأسباب عدم قدرته على قيادة المجلس الذي تتجاذبه مصالح الأحزاب والتيارات المتضاربة.. وبعدها تمت استقالة الشخصية الثانية في الاجتماع الأول المهندس محسن علي باصرة على أساس تجنب إدعاء سيطرة الحزبيين وبالتالي إتاحة المجال للآخرين في قيادة المجلس، وتدوير عمل المجلس.

أما عن فترة عمل المجلس فإنه لم يستمر طويلاً حيث شهد انسحابات وانشقاقات عديدة مرتبطة بالأوضاع السياسية والتنظيمات والحزبية وكذا محاولات أطراف السيطرة على المجلس وكذا وقوف بعض القيادات في اتجاه

العمل على توجيه بعض الأطراف الحزبية المرتبطة ببعض الأحزاب لممارسة الانتقام من الآخرين، واستمر عمله ولكن تعثر حتى استعادة سيطرة الدولة من جديد إلى المبادرة الخليجية وتكوين الحكومة برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة في 3 يناير 2012م وانتخاب في 21 فبراير عبدربه منصور هادي كما يشير لذلك الأخ المهندس محسن علي باصرة.

وعلى العموم فقد شكل قيام هذا المجلس الحضرمي أساساً لجهود خلاقة في ظرف استثنائي إلا إنه ظل تتجاذبه الأطراف المرتبطة بالمصالح الحزبية والتنظيمات التي ارتبطت بالنظام السياسي الذي سعى بكل إمكاناته لأن يجعل من حضرموت ساحة ليس فقط للفوضى السياسية، بل وأن تكون ساحة أيضاً تصفية خصومه السياسيين من الأحزاب والحراك وكذا القيادات العسكرية والأمنية والمدنية التي بيّنها التقرير في صحيفة المنتصف الذي سيتم تبيانه لاحقاً للأعوام 2012– 2013م.

دور الأكاديميين ونقابتهم بجامعة حضرموت

وبالتزامن مع مسار العمل لتأسيس المجلس الأهلي الحضرمي 2011م كان لنقابة هيئة التدريس بجامعة حضرموت دورها في عقد اجتماع الجمعية العمومية لنقابة هيئة التدريس ومساعديهم الموافق 2011/4/18م وتم تشكيل لجنة لصياغة رؤية متكاملة حول الأوضاع الراهنة واستشراف آفاق المستقبل للمساهمة في بلورة رأي عام تجاه ما يعتمل في الساحة الوطنية. وأقر في الرؤية حول وضع حضرموت الآتي:

- حق المشاركة في السلطة وصنع القرار باعتماد المساحة والثروة معياراً والتمتع بما لا يقل عن 75% من ثرواتها.

- حق إدارة شؤونها ذاتياً في إطار نظام اتحادي فيدرالي (جنوبي) أو كنفدرالي (شمال- جنوب).

ومما يجدر ذكره إن مشاركة المثقفين والأكاديميين في إنشاء مجلس حضرموت الأهلي وفي تحديد مساراته لعب فيها العديد من الأكاديميين وقيادات نقابة هيئة التدريس بالجامعة دوراً مرموقاً وواضحاً.

دور الحضارم في إشهار (تيار) مثقفون من أجل جنوب جديد 18 يونيو 2012م

أدوار محافظة حضرموت ونقابتها تواصلت بعد اجتماع هيئتها في 2011/4/18م من أجل إشهار هذا التيار لتيار مثقفون من أجل جنوب جديد حيث ورد في سياق الإشهار له الآتي: «لقد ائتلفت ثلة من المثقفين والأكاديميين الجنوبيين، تأسيساً على مبادرة أطلقها مثقفون وأكاديميون في حضرموت بعد مشاورات مستفيضة خلال يناير- مارس 2012م وبعد التنسيق مع مثقفين وأكاديميين في عدن في أبزيل 2012م تم الاتفاق على تأسيس تيار يسمى (مثقفون من أجل جنوب جديد) ينهض بدوره التنويري والثقافي والوطني في إنجاز المرحلة الراهنة الشديدة التعقيد والبالغة الحساسية واستشراف آفاقها المستقبلية ويكون رافداً نوعياً لمسار الثورة الشعبية التحررية السلمية الجنوبية».

مما يجدر الإشارة إليه أن مثقفي وأكاديمي حضرموت أخذوا لهم دوراً أساسياً حيث ترأس هذا التيار د. سعيد سالم الجريري وشارك في إطار قيادته كل من الأخوة د. عبد الله سعيد الجعيدي ومحمد أبوبكر بن الشيخ أبوبكر وشكّل تواجد حضرموت في هيئة بشكل راجح ومؤثر.

كما إن هذا التيار استقطب في صفوفه العديد من نخب القيادات من الأحزاب وكذا غير الحزبيين من أجل ايجاد إطار جامع للجنوبيين ووضع برنامج توافقي بدلاً من تشتت التيارات والعمل في إطار الحراك السلمي الجنوبي وقياداته.. وكرّس هذا التيار الكثير من نشاطه من أجل ايجاد توافق

وطني جنوبي جامع ورؤية شاملة وقيادة موحدة.. إلا إنه للأسف الشديد فإن كل الجهود والتي بذلها هذا التيار من إعداد الوثائق أو تنظيم اللقاءات مع القيادات في الحراك الجنوبي وغيره اصطدمت بالعقلية السياسية واستمرار مشكلات الماضي المتمثلة في إدارة تجربة دولة اليمن الديمقراطية وما خلفته أحداثها من انقسامات عميقة، رغم ما حدث في إقرار مبدأ التصالح والتسامح عام 2006م وبروز الحراك الجنوبي 2007م ومطالبه الواضحة، إلا إن تشتت القيادات كان لها الأثر في الكثير من النتائج والمآلات على القضية الجنوبية وتحقيق أهدافها.

الأوضاع بحضرموت قبل مؤتمر الحوار الوطني الشامل

ظلت الأوضاع بحضرموت تسودها عدد من المؤشرات السلبية والانقسامات بين أطراف مكوناتها، وبرزت أيضاً ظواهر وتيارات سياسية وكذا سادت الساحة السياسية اليمنية أيضاً خلال المرحلة الانتقالية بتشكيل الحكومة الجديدة من المعارضة برئاسة الأستاذ/ محمد سالم باسندوة في 3 يناير 2012م وبعدها الانتخابات الرئاسية بانتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً في 21 فبراير 2012م.

فالوضع الأمني خلال هذه الفترة شهد اضطراباً كبيراً وكان وقعه على محافظة حضرموت واضحاً، حيث يشير تقرير صادر في صحيفة المنتصف في 27 يناير 2014م العدد (73) تطورات المشهد الأمني وحجم الاغتيالات بين صفوف العسكريين والمدنيين الجنوبيين غير المسبوق في ملف شامل وفقاً للتالي:

المحافظة	العسكريون	المدنيون	الإجمالي
حضرموت	٢١٠	٠٥	٢١٥
أبين	٦٤٦	٨٤	٧٣٠
عدن	٠٣٢	٠٤	٠٣٦
لحج	٠٥٢	٠٢	٠٥٤
الضالع	٠٢٦	٠٢	٠٢٨
شبوة	٠٧٨	٠٢	٠٨٠
الإجمالي	١٠٤٤	٩٩	١١٤٣

هنا نجد أن محافظة حضرموت تأتي في المرتبة الثانية في عملية الاغتيالات للعسكريين والمدنيين.

والتقرير يحتوي أيضا تعدادهم بشكل عام في الجمهورية اليمنية بالتالي:

المحافظات الجنوبية	١١٤٣
المحافظات الشمالية	٠٦٤٨
الإجمالي العام	١٧٩١



العصبة الحضرمية (2012م) ونظرتها السياسية

بدأت تبرز في محافظة حضرموت حركات مطالبية بأن يكون لحضرموت واقعاً جديداً أو إطاراً مستقلاً وهذا أتى بعد تحقيق الوحدة اليمنية ونتاجاً لآثارها وما نتج عنها من انقسامات في النطاق الوطني وأهمها في الإطار العام بين الشمال والجنوب، وتأثير النهج بعد الوحدة وزيادة المظالم وتشجيع النعرات القبلية والمناطقية وكذا دعم أية أعمال في اتجاه تقسيم الجنوب كإطار واحد في الدولة المستقلة السابقة، والاستفادة من المظالم والأخطاء للتجربة في هذا المجال.

وهنا برزت العصبة الحضرمية وتشكلاتها امتداداً لواقع ما قبل الاستقلال الوطني الجنوبي وما بعده من التدخلات الخارجية التي دعمت الأطراف المناوئة للنظام بكل الوسائل ومنها الاضطرابات على الحدود في حضرموت وشبوة، ووصل إلى دعم التخريب في العاصمة عدن.

يشير موقع (ويكيبيديا) بالإنترنت إلى العصبة الحضرمية بأنها: «هي حركة حقوقية تشكلت من عدة منظمات وتكتلات حضرمية في العام 2012م على رأسها المنظمة الوطنية لتحرير حضرموت (حتوم) التي تأسست 2003م، وجيهة إنقاذ حضرموت 2010م وتجمع أبناء حضرموت والتجمع الوطني الحضرمي وتكتل شباب حضرموت وتكتل صحوة حضرموت في محافظة حضرموت على يد عبدالله سعيد باحاج وصالح بن عبد الله باسويد.

أهداف العصبة الحضرمية:

كما يحددها هذا الموقع بالتالي: «تدعو العصبة إلى تقرير المصير لسكان حضرموت في الداخل والخارج، وحقوق الشعب الحضرمي المشروعة بموجب القوانين الدولية وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره واستعادة دولته المستقلة، معتبرة أن حضرموت دولة مستقلة تعرضت لاحتلالين الأولى في عام 1967م من قبل اليمن الجنوبي، والثاني في عام 1990م بعد الوحدة بين دولتي اليمن الشمالي والجنوبي وتنظر إليه العصبة الحضرمية بأنه (احتلال يمني)»

هذا الواقع للعصبة الحضرمية يضعها أمام مأزق وخيارات معقدة، وإن كان ماهو مجمع عليه إنه من الأهمية بمكان أن يكون لمحافظة حضرموت واقعاً خاصاً يتوازي مع أدوارها السابقة في فترة العهد السلاطيني والاستعماري وأن تشكل إقليماً أساسياً في إطار الدولة التي يتم التوافق عليها سياسياً.

وككاتب وباحث فإني أحترم الخيارات أياً كانت، ولكني أناقش معطياتها موضوعياً وأكد على الآتي:

أولاً: احترامي وتقديري لشخصية د. عبدالله سعيد باحاج كباحث معطاء وله كثير من الإصدارات القيمة التي أهداني نسخاً منها، وقد أشرت في (شكر وتقدير) بكتابي (تجربتي مع الصحافة 1974– 2016م) الصادر عام 2018م إليه بالآتي: «كما إنني ممتن للأخ الأستاذ د. عبدالله سعيد باحاج ومشاركته الإعداد للكتاب في مسودته الأولى.

ثانياً: إن حضرموت بسلطنتيها القعيطية والكثيرية هي سلطنتان في عهد فترة العهد الاستعماري البريطاني ولم تكن دولة مستقلة واحدة، وهناك شروط للدولة المستقلة منها في الأساس بالإضافة إلى وحدتها كنظام سياسي أن تكون ذات استقلال حقيقي وهذا لا تسمح به الاتفاقيات بين السلطنتين والتي هي ضمن المحميات الشرقية التابعة للسلطة الاستعمارية (ونظام الاستشارية الأخير 1937م). وهذا الموضوع أشار إليه أ. د. عبد الله سعيد الجعيدي في برنامج حوارات بتلفزيون قناة حضرموت غير الحكومية أجراه معه أ. د. عبد القادر علي باعيسى.

وفي كل هذه الفترة ظلت حضرموت في فترة ما قبل الاستقلال الوطني جزءاً من دويلات أو محميات النظام الاستعماري المسيطر على الجنوب العربي بأكمله، ثم بعد التوقيع على اتفاقية الاستقلال بين المملكة المتحدة البريطانية والجبهة القومية أصبحت جزءاً أصيلاً من دولة اليمن الجنوبية وبعدها الديمقراطية ثم الوحدة جزءاً من الجمهورية اليمنية.

ثالثاً: أن يكون لحضرموت إطاراً كإقليم فيدرالي مسألة مشروعة وتتطلب تظافر الجهود للحضارم ووحدتهم لتحقيق ذلك.

مكانة حضرموت في مؤتمر الحوار الوطني الشامل

بعد تحضيرات مكثفة وبالتوازي مع تشكّل السلطة الجديدة كنتاج للثورة الشبابية 2011م، وتشكيل الحكومة وكذا الرئاسة حسب ما أوضحناه سابقاً، جرت التحضيرات لعقد مؤتمر الحوار الوطني اليمني الشامل.

لقد انعقد هذا المؤتمر تحت إشراف دولي وإقليمي في صنعاء في الفترة من (26 مارس 2013م إلى 25 يناير 2014م) وكان أهم القضايا التي وضعت في جدول أعمال القضية الجنوبية وقضية صعدة والمطالب الوطنية الأخرى حيث نحب أن نشير بالنسبة لمؤتمر الحوار الوطني إلى الآتي:

أولاً: هذا المؤتمر استند في تشكيل حضوره على التمثيل للمكونات السياسية وليس الإطار الجغرافي للمحافظات، وروعي في تمثيله الأساس (الشمال والجنوب) في إجمالي عدد أعضائه وأعطى للحراك الجنوبي عدد (85) من أعضائه من تعداد (565) وفروع المقاعد الأخرى للأحزاب ورئيس الجمهورية، النساء، الشباب، منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: استناداً على ما جاء في أولاً فإن تمثيل محافظة حضرموت أتى على أساس تواجدها في هذه المكونات الوطنية وليس الإطار الجغرافي.

ثالثاً: أن القضايا الأساسية التي ناقشها المؤتمر في الإطار العام ووفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة الاهتمام في الأساس ضمن جدول أعمالها القضايا التالية (القضية الجنوبية، قضية صعدة، قضايا ذات بعد وطني).

أما النتائج الختامية لمؤتمر الحوار الوطني فكانت مخيبة للآمال وخاصة

تجاه القضية الجنوبية في تعسف الإخراج الهزيل لها سياسياً بتحويلها إلى إطار لتنظيم الدولة الأقاليم (الدولة الفيدرالية ذات الست الأقاليم) ويقسم الجنوب إلى إقليمين (أقليم عدن وأقليم حضرموت) باتجاه مخالف لكل الآراء الإيجابية المهمة المطروحة في مناقشات المؤتمر وليضع المؤتمر إطاراً لمشكلات برزت بعدها واضحة في الانقلاب على نتائجه وسيطرة الحوثيين على السلطة المركزية واعتقال القادة لها وغزو الجنوب بالتحالف مع نظام علي عبد الله صالح.

ويمكن القول إن محافظة حضرموت التي كانت لها أدوار مهمة في إطار الفترة قبل الاستقلال الوطني وبعده وكذا من أنها أول محافظة بعد انتكاسة الوحدة بالحرب لعام 1994م كانت المحافظة الأولى التي ترأست المقاومة الجنوبية في الجنوب قاطبة وأدوارها هنا مشهودة.. إلا أن الأوضاع الناتجة عن الحرب والمخططات لتفتيت حضرموت وتقسيمها وكذا تقاسم القوى النافذة لخيراتها جعل منها البقرة الحلوب التي تقدم ما تدخره للآخرين على حساب مصالحها الحيوية وفي الأساس فإن محافظة حضرموت منذ بعد حرب 1994م كانت تتقاسمها مصالح ونفوذ الأسرة الأحمرية في المواقع المدنية والعسكرية وكذا الأمن القومي، ومما يجدر إن غالبية محافظيها من المنتمين للحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) حيث بلغ عددهم (5)، وفي عام 2014م فقط تم ترشيح محافظ إصلاحي، وكانت حضرموت مجال للانقسامات وصراعات النفوذ، وشهدت المحافظة أيضاً فقدان العديد من خيرة كوادرها العسكرية والأمنية.

استيلاء أنصار الشريعة على ساحل حضرموت 2- 3 أبريل 2015م

وتطورات الأوضاع بعد انقضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل من إن حضرموت شهدت في عام 2015م وخاصة في الفترة من 2– 3 أبريل 2015م استيلاء أحد الأجنحة فيما يسمى بالقاعدة (أنصار الشريعة).

في صفحات كتابي (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات) الصادر عام 2023م الصفحات (230– 231) توصيفاً للأوضاع التي وجدت بساحل حضرموت كنتاج لذلك ونذكر هنا منها الآتي: «لقد كانت واقعة الاستيلاء على ساحل حضرموت وما سادها من غموض هي أحد وسائل تغذية الصراع لتعطيل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإظهار قدرات فرقاء النظام السابق في عملية تبادل الأدوار، فمن المعروف إن محافظة حضرموت وساحلها على وجه الخصوص تتحكم في مفاصله حينذاك قوتين أسايتين الأولى منها المنطقة العسكرية الثانية ويترأسها ابن علي محسن الأحمر، والثانية هي الحرس الجمهوري والأمن القومي الذي يتبع الرئيس صالح وابنه أحمد ويمكن وصف الحال بتراجيديته بأنه تم إحلال قوة طرف ضد آخر التي تتبع التجمع اليمني للإصلاح، والطرف الآخر يناصبها العداء ويعمل بكل طاقته لؤدها باستغلال الالتماس الموجود بين الحراك الجنوبي ومطالبه والعداء شبه المستحكم بينها والإصلاح مما أدى في الأخير إلى تقويضه، ولم يكن موقف الحكومة التوافقية موفقاً في توصيف الحالة التي وجدت بساحل حضرموت بعد استيلاء أنصار الشريعة (أبناء حضرموت) ويظهر أن لها نظرة خاصة من منطلق موازين الفعل

ورد الفعل لموقف الرئيس صالح تجاه خطواتها لتنفيذ المبادرة الخليجية، كما إن للأطراف الإقليمية هي الأخرى دورها في استخدام هذه الورقة في مجال الصراع السياسي العام وخاصة تجاه تحجيم التحالف الذي بدأ يتبلور بين صالح والحوثيين، ولكن بعد فترة شعر التحالف بخطورة هذا الوضع وخاصة بتأثير القوى الدولية التي رأت في ذلك تهديداً لمصالحها الاستراتيجية.

كانت فترة استيلاء (أنصار الشريعة) تحت مسمى أبناء حضرموت فترة عام ظلامية من حيث الحريات السياسية والثقافية وكذا بما شهدته ساحل حضرموت من نهب لممتلكات الدولة (البنك المركزي) وكذا الدوائر الأخرى الأساسية، وتعطيل للمصالح، وكذا تكريس أساليب البطش والاعتداء على المواطنين، ووقف المحاكم وغيرها من المؤسسات.

وفي مواجهة القاعدة (أنصار الشريعة) كانت هناك أدوار واضحة للنقابات وفي مقدمتها الحقوقية والصحافية التي نظمت وقفات تنديد بأعمالها وتقدمت لمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع الإقليمي والعربي والدولي بتوضيح شامل لكل ما يجري في ساحل حضرموت.

إشهار المجلس الأهلي الحضرمي في 13 أبريل 2015م

بادر مجلس علماء السنة والجماعة وشيوخ القبائل وثلة من الوجهاء والأعيان بجهود لرأب الصدع وحفظ البلاد من الانزلاق إلى صراعات دموية وتم الاجتماع على تكوين المجلس الأهلي الحضرمي ليكون المرجعية لإدارة شؤون عاصمة المحافظة، وبتنسيق وبإشراف محافظ حضرموت د. عادل محمد باحميد وفقاً لبيانه.. تم توصل المجلس مع شباب أبناء حضرموت إلى الآتي:

أولاً: تسليم كافة المرافق وإداراتها إلى المجلس الأهلي الحضرمي، ومن حق المجلس أن يعين من شاء رئيساً.

ثانياً: يتحمل المجلس الأهلي إدارة الأمن العام ومرافقه.

ثالثاً: يتم تقديم ما يسير أعمال المجلس والإدارات الخدمية من شباب أبناء حضرموت إلى المجلس الأهلي بالتوافق بين الجميع.

تشكيل قيادة المجلس على النحو الآتي:

- الأخ المهندس عمر صالح بن الشكل الجعيدي رئيساً.
- الأخ الشيخ عبد الحكيم علي سالم بن محفوظ أميناً عاماً.

ويكون مجلس علماء أهل السنة والجماعة بحضرموت المرجعية للمجلس الأهلي الحضرمي.

«يشيد المجلس بجهود عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي لردع العدوان الحوثي والمتحالفين معه.»

لم تمر فترة طويلة على تشكيل هذا المجلس حتى بدأت بوادر التصدع في إطار قيادته حيث أصدر أحد مكوناته ممثلاً بأعضاء المجلس الأهلي الحضرمي الممثلين عن قبائل نوح وسيبان بياناً ورد فيه: «للأسف الشديد أن أنصار الشريعة لم يلتزموا بما تم الاتفاق عليه وأصبحوا هم المسيطرون على الوضع ويتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، ويستخدمون كل وسائل الترهيب من ملاحقات ومطاردات واعتقالات للمواطنين مما أعطى صورة سلبية للناس في الداخل والخارج بأن المجلس يعتبر غطاء لوجود القاعدة، واعتبروه الواجهة السياسية لهذه الجماعة».

أما الخارجية الأمريكية فقد صنفت في بيان لها 2017/7/27م المسؤولون على ساحل حضرموت ضمن قائمة الإرهاب وورد في البيان ذكر: «تنظيم القاعدة الذي أطلقوا على أنفسهم (أبناء حضرموت) في فترة احتلالهم لمدن ساحل حضرموت منذ مطلع أبريل 2015م حتى أبريل 2016م والمجلس الأهلي الحضرمي الذي أنشأه تنظيم القاعدة في المكلا لإدارة الشؤون المدنية في العام 2015م وهو ما يسمى (بالمجلس الأهلي الحضرمي).

تحرير ساحل حضرموت 24 أبريل 2016م

في كتابي (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات) الطبعة الأولى 1445هـ-2023م الناشر دار الأسعاء للدراسات والنشر نشرت في الصفحة (232): ما يلي: «في 24 أبريل 2016م وبعد تأسيس القوة العسكرية للنخبة الحضرمية والمقاومة الشعبية وبمساعدة إماراتية في الميدان تم تحرير ساحل حضرموت من هذا الواقع المزري وبدأ استعادة الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بالمحافظة (الساحل)».

ولهذا تكونت مرحلة مفصلية مهمة في استعادة الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والتطبيع العام للحياة المدنية والجماهيرية ومن أهم الإنجازات تأسيس النخبة الحضرمية كقوة نظامية تؤسس لدورها على حضرموت في المجال العسكري ومن أجل قيام مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة امتدادها على كافة أرجاء حضرموت.. وكان إنجاز تحرير ساحل حضرموت من القاعدة (أنصار الشريعة) أحد المكاسب لدعم التحالف العربي والدولي.

رابعاً: التطورات في المشهد الحضرمي (2017م- 2025م)

- انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع 22 أبريل 2017م نتائجه ومستجداته.
- التطورات الأخيرة في المشهد العام والحضرمي (2023- 2025م)
- دلالات ومغازي انعقاد المشاورات الحضرمية بالرياض.
- مقابلة المهندس حيدر أبو بكر العطاس مع قناة حضرموت الحكومية.
- مجلس حضرموت الوطني التكوين والأهداف .
- وجهة نظر: المكونات والعمل المؤسسي.
- عبر وحكم التاريخ.
- خارطة طريق للنهوض بأوضاع حضرموت.
- حضرموت ماذا يراد لها؟
- المجلس الرئاسي وخطته لتطبيع الأوضاع في حضرموت.

انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع 22 أبريل 2017م ونتائجه ومستجداته

كنتاج لهذا الواقع الجديد المتشكل بساحل حضرموت وخاصة الأهمية الكبيرة لدور العاصمة (المكلا) في قيادة العملية السياسية والتنموية وغيرها، وبدعم من السلطة المحلية حينها برئاسة اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك محافظ حضرموت وكذا قائد المنطقة العسكرية الثانية اللواء الركن فرج سالمين البحسني ودعم التحالف وتنفيذاً للمطالب الشعبية في أن تكون لمحافظة حضرموت مكانتها في المشهد السياسي العام، وباعتبار توحيد القوى الحضرمية هو أحد المطالب التي أكدت عليها الهبة الشعبية الحضرمية عام 2013م وكذا الحراك الجنوبي والفعاليات والمكونات الحضرمية المدنية والجماهير ية والأحزاب السياسية، وبعد تحضيرات مكثفة لأشهر تم إنعقاد مؤتمر حضرموت الجامع بالمكلا في 22 أبريل 2017م حيث تم فيه إقرار الوثائق المهمة لتنظيم عمله والمتضمنة اهم الحقوق والمطالب الأساسية وكذا اختيار قياداته.

لقد شكّل هذا المؤتمر محطة مهمة في إطار تحقيق منجزتوحيد القوى الحضرمية، وان سادت أعماله بعض الثغرات والنواقص التي ممكن يكون لها الأثر اللاحق على أدواره.

وتحت عنوان (مؤتمر حضرموت الجامع.. أهمية انعقاده وتقييم عام لنتائجه؟!) سلطنا الأضواء حول هذا المؤتمر أهميته وكذا التقييم العام لنتائجه في الصفحات (253– 258) من كتابي (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات) ومن جديد أرى أن أوضح بأنه كان من المؤمل فيه أن يتجسد من خلال عمله

بإن يكون الحامل السياسي لمطالب حضرموت التي حددته وثائقه وقراراته، إلا أن سير الأمور في نشاطه لم تسير وفقاً للتطلعات والأهداف قد يكون منها الأسباب المتعلقة باختيار قيادته وقدراتها على العطاء، وكذا أيضاً وضع خطة عمل متناسقة تقدم للسلطات المحلية والمركزية تحتوى بشكل فعال المطالب الأساسية والاحتياجات الضرورية لمحافظة حضرموت تناسباً مع ما تقدمه للدولة من موارد متعددة. كما أن القرارات المتعلقة أيضاً بالجانب العسكري والأمني وخاصة بتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية ونشر النخبة الحضرمية في كل أنحاء المحافظة هو الآخر واجهته العديد من الصعوبات. وانعكس ضعف الأداء والمبادرة وعدم الانتظام في المتابعة وتوحيد الجهود لتحقيق الاستحقاقات المتعلقة بقراراته بإن بدأت تبرز على السطح بالمحافظة مكونات أخرى رديفة في الساحة الحضرمية منها ما كان سابقاً وموجوداً قبيل انعقاد المؤتمر الجامع، ومنها ما استجد من جديد كمثال:

- رئاسة مرجعية قبائل حضرموت في الوادي.
- كتلة حلف من أجل حضرموت والجنوب.
- الهبة الحضرمية الثانية بقيادة حرو.
- وكذا أيضاً العصبة الحضرمية.

وغيرها من التجمعات القبلية وكذا استخدام التنازعات القبلية لتفكيك النسيج الاجتماعي بحضرموت خدمة لأجندات مشبوهة أو في إطار تجريف المسار العام الذي حدده مؤتمر حضرموت الجامع في وحدة حضرموت

وزيادة دورها ومكانتها.. إن جانب من هذه النزاعات واستخدام القبيلة خارج تموضعها الوطني وخدمة حضرموت المدنية أشار إليها في موضوع له الشيخ (أبو سعد بانجوة في 22 ربيع الأول 1444هـ الموافق 2022/1/18م بعنوان (حضرموت والخطر القادم.. فتنة القبائل) ترونا نورد بعض فقراته لأهميتها:

أولاً: «من أخطر الأمور التي تحصل اليوم بحضرموت هي الزج باسم القبيلة في المعتركات السياسية والمماحكات الحزبية الدائرة وتؤدي للتباين الكبير لربما بين القبيلة الواحدة فذاك يؤيد وآخر معترض، وذلك في صف آخر معادي، ولكل واحد مؤيد ومحرض سواء بالمال أو الرجال أو بالنشر عبر مواقع التواصل الخ.. وهذا قد تؤدي إلى فتنة كبيرة جداً بينهم إذا لم يتدارك الحضارم ذلك، وهذا للأسف لا يوجد إلا بحضرموت».

ثانياً: «فلتكن لكم كيانات تدخلون تحتها وتعملون من خلالها تحمل اسم حضرموت (وهي موجودة في الأصل)، وإنما تحتاج شيء من اللمسات والإصلاحات ومن أعظمها صدق النوايا ويكون العمل بعد ذلك منظماً وناجحاً نافعاً». الخ

في تناولاتنا السابقة أشرنا إلى نفس ما أشار إليه (بانجوة) وأكدنا إن حضرموت تستطيع أن يكون لها شأن أكبر وتحقق خطوات عملية في انتزاع مطالبها بعمل منتظم وهادف وقيادة واعية وحكيمة على قاعدة جماهيرية شعبية خارج إطار العصبيات أو التنازعات المناطقية أو القبيلة، إطاراً مدنياً

تتعزز من خلاله اللحمة الحضرمية في إطار الجسد الواحد المتماسك البنية، والواضح في أهدافه بواقعية، وهذا هو الأساس الذي من خلاله شكّل أساس التحرك السياسي والجماهيري لدور محافظة حضرموت في الفترات المهمة في مسيرة المطالبة بالحقوق والانتصار للمظلومية، دون ارتهان للقبيلة أو العصبية المقيتة تلك التي تعمل على زرعها بأشكال مختلفة القوى المعادية لحضرموت وكذا لحقوقها. يشير د. عبد الله سعيد الجعيدي في كتابه (عابر سبيل) إلى مسألة الانتماء الحضرمي أو الهوية الحضرمية في هذا الكتاب: «والحضرمية في تقديرنا- ليست نزعة عنصرية أو طائفية ممقوتة، بل هي هوية وثقافة.. والخصوصية الثقافية لا تعني الأفضلية الثقافية والتعالي على الآخرين، بل على العكس من ذلك فإن من صميم الخصوصية الحضرمية التواضع».

التطورات الأخيرة في المشهد العام الحضرمي (2023- 2025م)

التطورات التي أشرنا إليها حول المستجدات في المشهد الحضرمي فيما بعد مؤتمر حضرموت الجامع وبالتناسق مع الجهود السياسية الجارية للتوصل إلى حلول سياسية تتعلق بموضوع الحرب والاستحقاقات بعدها لها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الرياض 2019م بين أطراف الشرعية، أو أيضاً مشاورات الرياض في أبريل 2022م، هذه الاتفاقات التي وضعت استحقاقات الجنوب ومنها في الجانب الأمني ما يتعلق بها نقل الوحدات العسكرية المتواجدة بالجنوب وأهمها الموجودة في المنطقة العسكرية الأولى بحضرموت، وكذا أن يكون الجنوب مشاركاً في المفاوضات للحرب وإحلال السلام في الوفد التفاوضي لوضع حل لقضية الجنوب يتوافق مع أهدافه، كما إن النجاح الذي حققه اللقاء التشاوري الجنوبي المنعقد بعدن خلال الفترة (4– 8 مايو 2023م)، كل هذا عجل ببروز التأثيرات للقوى المناهضة للجنوب وقضيته في الواجهة، ومنها إفصاح البعض عن مطالبها بالنسبة لحضرموت إقليم مستقل ليس تابعاً للشمال أو الجنوب، بل ترى أن تكون دولة مستقلة وليس كما هو سابقاً جزءاً من إطار محميات الجنوب العربي ودولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واضعين جانباً أن هذه المطالب لا تتوافق مع المنطق السياسي وكذا الجماهيري في ما قدّمه الجنوب من تضحيات لشهداء، وجرحى، واعتقالات وكذا المليونيات التي سطّر فيها بوضوح مطالبه الواضحة في وحدة جغرافية الجنوب ومشروعية قضيته في استعادة الدولة العضو السابق في كل المنظمات الإقليمية والدولية.

دلالات ومغازي انعقاد المشاورات الحضرمية بالرياض

ترونا نوضح هذه الدلالات والمغازي المتمثلة بالآتي:

أولاً: في نفس اليوم لانعقاد الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي بالمكلا أرخ بداية هذه المشاورات وبعد 13 يوماً على انقضاء عقد اللقاء التشاوري الجنوبي في عدن (4 – 8 مايو 2023م) والنتائج التي حققها في اتجاه وحدة الجنوبيين من أجل مشروعهم الوطني المتمثل في استعادة الدولة الجنوبية والوثائق المهمة التي تم إقرارها تتم مثل هذه الاستضافة لهذه المشاورات وفي الرياض قائدة عاصفة الحزم والتحالف، وحاضنة لقاء الرياض ومشاورات الرياض برعاية مجلس التعاون الخليجي وما أكدته هذه اللقاءات من اهتمام بالمشهد اليمني والجنوبي والسؤال الذي يطرح هنا هل ما يتم في هذا المجال يساعد على حل القضايا الأساسية المتعلقة بأسس المشكلة اليمنية أم يزيدها تعقيداً؟!

ثانياً: هل بالإعلان عن تأسيس كيان حضرمي تم بالتقييم لتجربة مؤتمر حضرموت الجامع ومآلات تشرذمة، أم أن المعطيات تبني في السير في نفس مشوار الانقسامات السياسية والبينية لتقارب المصالح، وما يؤكد بذلك ما جاء في البيان بأنه ينأي بنفسه لفظياً عن الصراعات والمنافسات الوطنية المتصلة بالاستحقاقات السياسية، وأهمها أن الوحدة الاندماجية في 22 مايو 1990م تمت بين نظامين ودولتين وبحرب 1994م واحتلال الجنوب انقض على هذا العقد، ومن أجل هذا قدّم الجنوبيون قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين،

وكذا في مواجهة الغزو الثاني عام 2015م الحوثي اليمني، وبالتالي ليس هناك مجال للعيش في جزيرة أحلام وهمية.

ثالثاً: نلتمس العذر للمجلس الانتقالي الجنوبي من أجل التحليل المعمق لما يحدث وإن كنا نرى اهتماماً واصطفافاً في مواقف عدد من أعضاء المجلس الرئاسي دعماً لهذا المكون، وكذا وسائل إعلامية كالعربية والإخبارية السعودية والقنوات الأخرى المعادية للجنوب وقضيته ومنها بلقيس والمهرية وتوابعهما بينما اللقاء التشاوري الجنوبي غابت عنه هذه التغطيات.

رابعاً: أول التعليقات بوجهه النظر عن انعقاد هذه المشاورات بالرياض ونتائجها وردت من قبل اللواء الركن فرج سالمين البحسني عضو المجلس الرئاسي ونائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي حيث قال: «ما يجب أن يكون في هذه المرحلة بحضرموت هو أن يحمل كل أبنائها رؤية واضحة فهماً للواقع السياسي والواقع على الأرض، وتعدد المشاريع والرؤى والإقصاء لن يزيدنا إلا تفككاً ونحن لسنا بحاجة لذلك، ومن يدرك الواقع سيدرك أموراً كثيرة ومن لا يدرك شيئاً سيظل كما هو ولن يقدم شيئاً سوى مزيداً من التشرذم».

وفي الأخير فإن منطق العقل والحكمة تقتضي العمل من العقلاء أحكام التبصر فيما يحدث والعمل قدر الإمكان بالتمسك بما يوحد المسارات الحضرمية بالتناسق مع المشروع الجنوبي الذي من خلاله سيتم الظفر وتحقيق

مطالب حضرموت الموحدة في أمنها واستقرارها والاستفادة من خيراتها وثرواتها بعيداً عن طمع الناهبين الذين عاثوا فساداً ووجدوا لهم مرتعاً على حقوق حضرموت والتي تئن ويكتوى شعبها بأزمات الكهرباء والمياه وتلوث البيئة في حين تذهب خيراتها ودخلها لطابور من الفسدة والمنتفعين.

وفي الأخير فإننا نأمل ولا زال لدينا الشعور بأن أمام التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة ودولة الإمارات العربية المتحدة والذين قدموا الكثير بأن يعملوا معاً بتناسق لتطبيق كل الاتفاقات وأن تكون حضرموت المسالمة نصب أعينهم فهي رمانة الجنوب وعمقه والعمل معاً للحفاظ على أمنها واستقرارها والاستفادة من الخيرات التي تكسدت بها.

الفيس (21 يونيو 2023م)

مقابلة المهندس حيدر أبوبكر العطاس مع قناة حضرموت (4- 3- 2 مايو 2023م)

شاهدت حلقات هذه المقابلة المثيرة للجدل والتي انزاح من خلالها الردود على عدد من الأسئلة الهامة على النطاق المحلي الحضرمي والجنوبي والوطني العام في ظل هذا المشهد السياسي الضبابي بعد ثمان سنوات من عاصفة الحزم. تروني أضع بعض ما توصلت إليه من خلال هذا اللقاء وخاصة فيما يتعلق منها بالعطاس وزيارته للمكلا عاصمة حضرموت في هذا الوقت الحساس وخاصة مرافقته لرئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد عبد الله العليمي بعد انقضاء مشاورات رعتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لبعض أطراف حضرمية انبثق من خلالها بالرياض كيان جديد وما آثاره ذلك والزيارة من لغط كبير حول التوقيت والأهداف. ومما يجدر الإشارة إليه إن زيارة المهندس حيدر العطاس للمكلا والجنوب تأتي لأول مرة وبعد انقضاء 29 عاماً على حرب عام 1994م على الجنوب، وبالتالي فإن هذا الحوار أجاب من خلاله على أسئلة مهمة منها:

أولاً: أزاح جانباً اللغط الكبير في مواقع التواصل الاجتماعي المتعلق بزيارته في هذه الظروف الحساسة والمتعلقة بحضرموت والجنوب، من خلال إيضاحاته ورأيه حول هذا المكون الجديد على وحدة الحضارم والذي كان المكون الجامع الذي تأسس في أبريل 2017م أهم رافعة لهم وفقط يتطلب التقويم وترتيب وضعه القيادي بكفاءات مقتدرة، وأن يكون شاملاً لكل

المكونات الحضرمية وليس خاضعاً لحزب سياسي معين.

ثانياً: من خلال اللقاء أوضح العطاس رأيه بوضوح حول المشهد السياسي الراهن ووضع النقاط على الحروف فيما يسوده من ضبابية من قبل التحالف والشرعية، وأكد على أهمية وضع خارطة واضحة للعمل بما يؤدي إلى تخطى حالة اللاحرب واللاسلم وتأثيرها الأكبر على أوضاع المناطق المحررة وخاصة في الجنوب من توفير الاستقرار والخدمات الأساسية في ظل إن الوضع في الشمال المحتل يوجد به خلاف ذلك. كما أشار إلى إنه من غير المبرر وجود قوات المنطقة العسكرية الأولى في الوادي والمهرة حيث أن منطق تموضعها يحتم أن تكون في جبهات المواجهة.

ثالثاً: أشار في حديثه إلى المحاذير والتوجسات من إطلاق ما يسمى الإدارة الذاتية في حضرموت حيث ذلك يتطلب وضع نظام واضح يحدد معالمها وأهدافها من قبل المجلس الرئاسي بحيث لا تشكل مشكلات بين المحافظات وخاصة في المحافظات الجنوبية الأخرى المحررة، وأوضح بجلاء إن إرساء نظام الحكم المحلي في نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تم بحضرموت ثم تم تعميمه بالمحافظات الجنوبية الأخرى استناداً إلى نظام يحدد الصلاحيات المحلية والمركزية.

رابعاً: في الجزء الثالث من المقابلة التلفزيونية تحدث المهندس حيدر أبوبكر العطاس عن الأوضاع بالجمهورية اليمنية بعد عاصفة الحزم النجاحات

في الجنوب والإخفاقات في الشمال ونتائجها الحالية في المشهد الحالي، وما قدّمه للتحالف من آراء ومقترحات مما أوصلنا إلى الحالة الموجودة وبروز الجنوح للسلم والهدن مع تمكن الحوثي من السيطرة شمالاً على أغلبية الشمال بأثر أخطاء إدارة الحرب والذي لا تحسمها هجمات الطيران بل الواقع في الميدان وغيرها من المثالب، والسيطرة للقوى النافذة في الأخوان (الإصلاح) في هذا المجال والمترتبات الناتجة على ذلك، مما يتطلب تصحيح المسارات.

خامساً: كما تحدث عن القضية الجنوبية ومحوريتها في حل وترتيب الأوضاع بما ينسجم بالعودة إلى أساس وجوهر إشكالية الوحدة والحرب، ومشروعية قضية الجنوب، وعرج إلى تأسيس المجلس الانتقالي وإنه قبيل ذلك كان لديهم تصورات حول هذا الجانب، وبقيام هذا المجلس الجنوبي تم تخطيها.

وهنا أحب أن أصحح بعض ما ذهب إليه الأخ/ المهندس حيدر العطاس بالآتي:

أولاً: إن إقالة اللواء عيدروس الزبيدي من عمله كمحافظ لعدن من قبل رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي تمت في 27 أبريل 2017م، وكذا هاني بن بريك من عضوية مجلس الوزراء، وهذا تم قبل تأسيس المجلس الانتقالي.

ثانياً: إن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي تم بعد تنظيم المليونية بعدن والتفويض له في الرابع من مايو 2017م والتي بعدها في الحادي عشر منه تم إعلان تأسيس المجلس الانتقالي، وليس كما أشار إليه المهندس حيدر العطاس بأن هذه الإقالة للرئيس عيدروس أتت كنتاج لتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي وبعدها تواصلت الإقالات أولاً للدكتور الخبجي محافظ لحج وإقالة محافظي حضرموت وشبوة وسقطرى وكما هو معروف فإن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي تم بدعم كبير من دولة الإمارات العربية المتحدة وبعدها المملكة العربية السعودية وهو ما أشار إليه العطاس في ثنايا حديثه، وتجسد بعدها في اتفاق الرياض 2019م ومشاوراته أيضاً برعاية مجلس التعاون الخليجي.

ومن الأهمية التوضيح أن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي كان خطوة مهمة في توحيد الحراك الجنوبي وإيجاد جهة وطنية واسعة تعززت بنجاح اللقاء التشاوري الجنوبي في عدن (4– 8 مايو 2023م) ونتائجه المهمة والتي يتطلب العمل لتنفيذ كافة مخرجاته على الواقع.

الفيس 6 يوليو 2023م



مجلس حضرموت الوطني التكوين والأهداف

في موضوعنا المنشور بموقعنا بالفيس 21 يونيو2022م بعنوان: (دلالات ومغازي انعقاد المشاورات الحضرمية بالرياض (21 مايو- 19 يونيو 2023م) حيث بينا إن انعقاده أتى بعد اللقاء التشاوري الجنوبي المنعقد في عدن (4– 8 مايو2023م وكذا انعقاد الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي بالمكلا ووفقاً للبيان الصادر عن تشكله في الرياض في شهر مايو 2023م وتم إشهاره فيها في 20 يونيو 2023م، ويتكون من عدد من الشخصيات من المكونات بحضرموت (حزب الإصلاح، مؤتمر حضرموت الجامع، حلف قبائل حضرموت، والعصبة الحضرمية، ومرجعية قبائل الوادي والصحراء ومرجعية قبائل الهضبة والساحل).

أوضح البيان الصادر الالتزامات والمبادئ لهذا المجلس هي:

- وحدة حضرموت وحق أبنائها في إدارة شؤونهم الاقتصادية والسياسية والأمنية.
- الإقرار بالتعددية السياسية والاجتماعية في حضرموت.

- التأكيد على الالتزام بالأهداف المشتركة مع تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، وإعلان نقل السلطة وحيادية رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي وهيئاته المساندة وقيادات السلطة العليا، وعدم توظيف أو استخدام مهامهم الدستورية (لتحقيق مكاسب سياسية).

- للشعب في حضرموت عبر مكوناته المختلفة حق المشاركة العادلة في

صناعة القرار السياسي، والتمثيل في الغرف البرلمانية والهيئات الحكومية والاستشارية والتفاوضية بما يضمن حماية المصالح الحيوية لأبناء حضرموت بشكل مستقل.

- تتعهد المكونات الحضرمية بتحييد مؤسسات الدولة الخدمية والأمنية والعسكرية عن أي خلافات بينية من شأنها الأضرار بالمصالح العامة ومفاقمة الأزمة الإنسانية في حضرموت.

- المشاركة في صياغة إعلان مبادئ على نطاق واسع يضمن تماسك الجبهة الداخلية وردع أي تهديدات تستهدف حضرموت والمناطق المحررة، ودول الجوار والأمن والسلم الدوليين، ويضمن وضع البلد على طريق السلام والاستقرار والتنمية.

- تدعم الوثيقة السياسية والحقوقية الحضرمية أي إجراءات تدريجية تسعى لمعالجة المظالم وايجاد آليات متوافق عليها للانتقال إلى التسوية السياسية النهائية دون إلغاء رغبات المجتمعات المحلية في إعادة تقرير مصائرها من مؤسسات الحكم المختلفة.

مما يجدر الإشارة إليه حول هذا المكون وعمله فيمكن التوضيح الآتي:

أولاً: تشكل هذا المكون تم خارج إطار حضرموت حيث تمت الاستضافة لأعضائه لمرات في الرياض.

ثانياً: في عملية تشكيل هيئاته سادها كثير من المشكلات الداخلية في توزيع المواقع القيادية.

ثالثاً: حتى الآن لا نجد له تكوينات بالمحافظة تعمل على تنفيذ مخرجاته، بل نرى أن عمله شبه معطل، وكأن هذا التشكيل له لأهداف سياسية أساساً تتعلق بالواقع بحضرموت كمنطقة لصراع ونفوذ دول التحالف وكذا التدخلات الدولية لما تحتله من مكانة جغرافية وكذا ما تملكه من ثروات.

رابعاً: في الظروف الحالية من وجود الانقسامات بمحافظة حضرموت وصدور قرارات المجلس الرئاسي حول حضرموت أيضاً لم نجد لهذا المكون حضوراً إن كان في مناقشة الأوضاع أو التعاطي معها، مما له مدلول حول طابع التشكيل له والأهداف السياسية المستوفاة من قيامه.

يوليو (2023م)



وجهة نظر: المكونات والعمل المؤسسي

يتبادر إلى ذهني وأنا أتابع التطورات إن كان على المستوى الوطني أو المحلي الافتقار إلى التعاطي مع الأحداث والتطورات ببعد النظر والتخطيط والمنهجية، بل التعامل مع الواقع بردات الأفعال وليس العمل المنتظم والذي يكون له نتائج على الواقع وكل ذلك له أضرار جسيمة على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالوطن بشكل عام أو في محافظة حضرموت، ويمكن رصد أمثلة من الواقع كمثال على المستوى المركزي وخاصة في المناطق المحررة والعاصمة عدن في أن سير الأوضاع لا يلامس في عمل الحكومة حل الإشكاليات المهمة في مجال الخدمات وكذا المعيشة وفي هذا المجال نجد أن كل ما يتم ينطبق عليه أيضاً ردات الأفعال وليس التغيير للأفضل مما يؤدي إلى زيادة الإحباطات لدى المواطن العادي ويؤثر على المزاج الشعبي ويزيده إحباطاً ما يراه من مظاهر الترف والرفاهية.

أما على المستوى المحلي بحضرموت فالوضع هو الآخر لا يختلف عن ذلك، وعلى سبيل المثال وضع مؤتمر حضرموت الجامع وتطويره وتنفيذ مقرراته وجعله رقما مهماً وفاعلا بحضرموت واستحقاقاتها وتناغم دوره بالعمل الفاعل المنتظم بالسلطة المحلية وكذا دعمها للمتابعة المركزية لم يكن فاعلاً بحيث يؤدي في الأخير إلى إمكانية نجاح معارضيه أو هدم هذا البناء الجامع كما نرى ما يحدث في الدعوة لتأسيس مكون حضرمي آخر، كما أننا للأسف أيضا نجد بين حين وآخر محاولة بعض الأطراف استخدام القبيلة أو النفوذ

القبلي في المعترك السياسي وهو ما أشار إلى أخطاره الشيخ أبو سعد بانجوة بعنوان الخطر القادم فتنة القبائل في حضرموت.

المصداقية تتطلب بالنسبة للمحافظة اصطفاف واسع يراعي فيه التشاركية من أجل التوحد حول ما يجمع عليه ويهم التنمية في حضرموت وتحقيق استحقاقاتها الأساسية بالتوازي مع ما تقدمه من إمكانيات وموارد، وان يتم وضع خطة تنظم هذا الموضوع وليس إخضاعه للعفوية والمزاج وأهواء الأشخاص، وان تضطلع السلطة المحلية بدورها الداعم والمنظم لهذا الشأن، أما أن نستمر في اتباع سياسة الرد والرد المضاد كما هو حادث مثلاً في البيان الأخير باسم حلف قبائل حضرموت أو تجاه أية استهدافات أخري لتمزيق حضرموت وتشجيع الفتن بها فسيكون الخاسر في الأخير حضرموت وأهلها قبل كل شيء.

هذه فقط خاطرة ووجهة نظر قد أكون لامست بها جادة الصواب وغيره مما يتطلب الاغتناء لها من الآخرين.

الفيس 6 نوفمبر 2023م

عبر وحكم التاريخ

قليل من يتعظ من حكم التاريخ بدراسة أنظمة وحكام أصابتهم لعنة التاريخ لأنهم تكبروا وتغطرسوا أخذتهم هيبة الحكم وسلطانه وامتيازاته عن تحقيق متطلبات تطور شعوبهم والنهوض بمجتمعاتهم وأصبحوا هؤلاء عبرة وعظة لمن لا زال يسير على نفس دربهم.

ما أثارني للكتابة في هذا الجانب الضعف والهوان وقلة الحيلة وقسوة الحياة وضنكها في مجتمعنا اليوم، وما يشعر به الغالبية منهم بذلك وهم الأساس المنيع للحكم الرشيد إذا ماتم إدارته بمتطلباته وقوانينه.

إذا كانت كل مرحلة مرت ببلادنا تؤرخ في نتائجها باتجاهين (الإيجابيات والسلبيات) الأخطاء في مساراتها فأن الانطباع الأساسي لحكم المواطن العادي البسيط لهذا الحاكم والنظام هي في مسألة تحقيق الأمن والطمأنينة بالمجتمع، العيش المناسب بتوفير متطلبات الاحتياجات الأساسية ويأسف الإنسان البسيط لما يتم قوله لتلميع الحاكم من التطبيل الإعلامي وقصائد المدح والمهرجانات بالتظاهرات الصاخبة أو ما يشاهده امام عينيه من مظاهر البذخ وكذا الأطقم العسكرية الكبيرة أو السخاء والإكراميات التي تستنزف إمكانيات الدولة ويحس بالغثيان لما فيها من الهدر للمال العام في وقت أنه يقال أن البلاد في حالة الحرب وغيرها ومترتبات ذلك على عدم توفر سبل العيش الكريم.

وكما يقال استمرار الحال من المحال وحتى الأهداف الثورية المشروعة في حالة عدم ارتباطها بما يحقق أهداف مشروعها الوطني فأن الجماهير التي تساندها ممكن أن تنفض من حولها في حالة أنها لا تحقق مصالحها وهذا قانون ينطبق على الأنظمة والحركات السياسية.

للأسف الشديد فإن السعي لبناء الدولة بأشكالها المختلفة إذا لم يستند على قيم سياسية أخلاقية رفيعة وقاعدة من العمل الإنساني النبيل المنتظم فإن مصيره إلى الزوال.

خاتمة الأمر فالبلد تسير في مخاض ملتبس وتتجاذبه أطراف عديدة بحكم الحرب وما أنتجته من تأثير التجاذبات المصالح الإقليمية والدولية والتي تتطلب الحنكة السياسية في التوافق على المخارج السليمة المتوافقة مع الإرادة الشعبية الكفيلة بتأسيس لنظام جديد عادل استنادا للمواثيق الدولية.

الفيس 13 مايو 2024م

خارطة طريق للنهوض بأوضاع حضرموت

بمناسبة دعوة السلطة المحلية في محافظة حضرموت لعقد اجتماع موسع للهيئات والشخصيات يوم الخميس الثامن من أغسطس2024م أعددت هذا الموضوع.

نشرت صحيفة 30 نوفمبر الأسبوعية العدد (265) الموافق 13 أكتوبر 2020م (ص6) موضوعي بعنوان (ومضات من وحي اللقاء الموسع للقيادات الثلاثاء 2020/9/20م).

اليوم محافظة حضرموت بعد حوالي أربع سنوات تعيش أوضاعا مشابهة لذلك فهذا اللقاء الأول تم في فترة رئاسة اللواء الركن فرج سالمين البحسني محافظ حضرموت وقائد المنطقة العسكرية الثانية وبالتالي جامعا لسلطات الدولة المحلية المدنية والعسكرية بخلاف الواقع الحالي للمحافظ مبخوت مبارك بن ماضي، إلا أن المطالب الحضرمية هي الأخرى لازالت ثابتة مجسدة في أن تتحصل حضرموت على ما تستحقه بالتناسب مع مكانتها وأدوارها وسكانها و مساحتها وما تدخره من ثروات وما تقدّمه للدولة المركزية بخلاف محافظات أخرى تحتفظ بثرواتها ولا تقدم للدولة المساهمات وفقا للقانون، وإذا كان قد تحقق للمحافظة في السابق القليل من مطالبها، فأن الواقع الحالي قد أوجد ظروفاً أكثر تعقيدا في التزام الدولة بهذه المتطلبات مما زاد من معاناة المواطنين بالمحافظة في مجال الخدمات الأساسية وخاصة (في مجال الطاقة الكهربائية) والتي يتوقف عليها التطور الاقتصادي، وغيرها

من تدهور في أوضاع العملة الوطنية بل وتوفر الأسماك التي تعتبر من أهم احتياجات المواطنين وغيرها من المنغصات الحياتية التي يعيشها المواطن، في ظل ما تراه من عدد من المظاهر المنغصة في عمل المؤسسات الحكومية وبعض مظاهر البذخ في استخدام الإمكانيات في ظل غياب المسائلة.

اليوم وليس قبلها وعلى أثر ما شهدته المحافظة مع زيارة رئيس المجلس الرئاسي د. رشاد العليمي من بعض الأحداث والمطالب وهي نفسها التي تبناها مؤتمر حضرموت الجامع سابقاَ في مؤتمره الأول في 22 من أبريل عام 2017م هذا المؤتمر الذي انعقد في ظروف تاريخية مهمة سياسية توحدت فيه حضرموت بكل مكوناتها المدنية والعسكرية، وشكل المؤتمر إطارا مدنياً مهماً، وحقق بعض الإنجازات في التعامل مع ما هو وطني وخارجي، وإن حدث للأسف الشديد في مساره بعض الثغرات وخاصة في مجال التعامل مع السلطة ومتابعة تنفيذ قراراته كما أشرنا إليها في عدد من موضوعاتنا المنشورة في الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي وكذا في كتابنا (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات), ومن جديد نرى أن أمام مؤتمر حضرموت الجامع في الظروف الحالية أن يعيد تقييم أوضاعه وإجراء تغييرات جوهرية في قياداته وأسلوب عملها من أجل أن يواصل تحقيق أهدافه.

ونحن إذ نحيي ونبارك دعوة الأخ محافظ حضرموت لعقد لقاء للمكونات والشخصيات لحضرموت لتدارس مستجدات الأوضاع والمطالب الحضرمية، فإنني من جديد آمل بأن يتحقق في عقد مثل هذا اللقاء المزيد من تماسك

اللحمة الحضرمية وأن تكون بادرة طيبة وصادقة لقيادة المحافظة بشكل جماعي ومنتظم وليس حدث عرضي.

في موضوعي المشار إليه سابقاً بصحيفة نوفمبر أشرت فيه إلي لقاء السلطة المحلية برئاسة المحافظ البحسني مع الشخصيات والمكونات بالمحافظة في 2020/9/20م إلى التالي: «ما تم وضعه من المتحدثين لامس الواقع لتطوير عام ومنتظم للأوضاع بالمحافظة..ولكن النتائج خيبت ظني إذ توجهت فقط لمخاطبة المركز، ولم أجد نتائج وحلولاً تلامس الأوضاع بالمحافظة وفقاً المقترحات المطروحة في اللقاء»

اليوم الأربعاء السابع من أغسطس 2024م تحدث الأخ المحافظ مبخوت بن ماضي في إذاعة المكلا وجدّد دعوته للقاء المكونات الحضرمية والشخصيات وتقبله والانفتاح لكل الآراء الهادفة تطوير محافظة حضرموت، نأمل أن يحقق اللقاء النجاح، وبدورنا نضع التالي:

أولاً: أهمية التوافق على خارطة عمل واضحة للاستحقاقات والمطالب لحضرموت محلياً ومركزيا، وقد وضعت سابقاً في رسالتين تم نشرها في صحيفة نوفمبر موجه للأخ المحافظ مقترحات في هذا المجال وممكن لمن يريد أن يطلع عليها العودة إلى موقعي بالفيس أيضاً.

ثانياً: تشكيل لجنة متابعة للاستحقاقات تستوعب كل المكونات والشخصيات، وأن ينتظم عملها وتساعد السلطات في متابعة ذلك محلياً

ومركزيا، وأن تكون مرجعية.

ثالثا: مكاشفة المواطنين وقبلها الهيئات بكل ما يعتمل بالمحافظة من نشاطات السلطة المحلية والإمكانات التي ترد عليها مركزياً ومحليا بشفافية وطرق الاستفادة منها.

صحيفة 30 نوفمبر العدد (452) الموافق 27 أغسطس 2024م



حضرموت ماذا يراد لها؟

حضرموت أهميتها ومكانتها وأدوارها وما تشهده حالياً من تجاذبات وتدخلات في حاجة إلى البحث الموضوعي وهذا مهمة الباحثين الذين يأخذون بالاعتبار ما يجري بموضوعية وتوخي الواقع والحقائق، والانطلاق في الأساس لما يحقق وحدتها وتحقيق مصالح مواطنيها بدرجة أولى.

أولا: أفكار ومبادئ وآراء حول وحدتها:

لنضع هنا بعض ما كتبه مؤرخون وكتاب ومثقفون وكذا المصلحون للاستفادة منها:

المؤرخ سعيد عوض باوزير (صفحات من التاريخ الحضرمي): يشير الأستاذ نجيب سعيد باوزير في موضوع: الوحدة في كتابات المؤرخ سعيد عوض باوزير في كتابه (في دروب الإبداع قضايا يمنية في الأدب والثقافة) الإصدار عام 2001م صفحة 144 إلى الآتي: «لقد وجدت الوسطية أحد تجلياتها في التدرج الذي عالج به قضية الوحدة، فقد أيد وحدة حضرموت بقوة ولكنه لم يتعصب لتقوقع هذه الوحدة على نفسها- وإن كانت لم تتحقق فعلياً - بل أيد انضمامها إلى دولة موحدة اكبر في جنوب اليمن وعبّر عن موقفه هذا في الفقرة التي ختم بها كتابه (صفحات من التاريخ الحضرمي) حيث قال: «وإلى جانب الوحدة الحضرمية التي تتجه الجهود إلى تحقيقها برزت فكرة أوسع وأشمل ترمي إلى توحيد الإمارات الجنوبية بأجمعها توحيداً يحقق الأماني الوطنية التي أيقظها فجر الوعي الذي صحا على ضوئه سكان

هذه الإمارات وأدركوا حاجتهم إلى حياة أفضل ومستقبل مشرق يتجاوب مع الأفكار الجديدة التي تستلهم وحيها من الأماني القومية العربية العامة وتعاليم الإسلام العظيم».الطبعة الأولى عام1957م.

ثانياً: أسئلة الماضي والحاضر: حضرموت ماذا يراد لها؟

هذا سؤال اللحظة الراهنة الذي يتوقف على إمعان النظر فيه سيشكل الأساس للقادم لمستقبل حضرموت؟

ومن جديد ننظر لما أجاد به إلينا بعض الكتاب للمساهمة في ذلك يشير د. عبد الله سعيد الجعيدي أستاذ التاريخ بكلية الآداب بجامعة حضرموت- في موضوع له نشره بالفيسبوك بعنوان (حضرموت.. الفرص ذات الصدع): «لماذا لم يتمكن الحضارم من تأسيس نظام حكم موحد أو اتحادي أو تكتل مجتمعي واسع، وقوي، ومؤثر، يمكنهم من استفادة معقولة من ثرواتهم، وإدارة مستقلة لوطنهم رغم وجود المقومات الجغرافية والثقافية الداعمة»

أما في إطلالته الثانية بموقعه بالفيسبوك بعنوان: (حضرموت..ذات الدفع) نراه يشير إلى الواقع ما بعد تحقيق الوحدة اليمنية ونظرتها للأقاليم: «ومن واقع تجربة الوحدة اليمنية فأن الراسخ العقلية المركزية اليمنية يقوم على أساس الحق في السيطرة لأصول (سكان الوطن وليس لفروعه) يؤكد تلك العقلية مسودة دستور الجمهورية الاتحادية الافتراضية الذي أكد على مركزية المال (السيادي) على خلاف كل الأنظمة الاتحادية في العالم، التي يكون فيها

نصيب الأسد للأقاليم المستخرجة منها هذه الثروات»

أما د. مسعود عمشوش أستاذ الأدب والترجمة بكلية الآداب بجامعة عدن ففي موقع (مثقفون وتنوريون) نشر موضوعاً بعنوان: (حضرموت البقرة الحلوب بدون بزبوز عبر التاريخ) قراءة في كتابات روبرت سرجانت حول حضرموت وورد فيه «من الواضح أن الحضارم لم يقرأوا جيداً تاريخهم أو أنهم ضعيفو الذاكرة، واليوم يبدو أن القاعدة لم تتغير، فالقوى الخارجية لا تزال تستميت وتبذل كل جهودها لضمان الاستحواذ على أكبر نسبة من موارد حضرموت.

والسؤال: متى يا ترى سيقرأ الحضارم تاريخهم ويميزون بين أصدقائهم وبين الطامعين في مصادرهم ولقمة عيشهم»

ثالثاً: مؤتمر حضرموت الجامع.. كيف السبيل لإعادة أدواره، وتطوير أدائه وتصحيح أوضاعه:

من الأهمية الإشارة أن عقد هذا المؤتمر الحضرمي الجامع في أبريل 2017م كان حدثا استثنائيا لحضرموت وللوطن فقد جمع في أعماله الطيف السياسي والمجتمعي، وكانت قراراته تحدد مكانة حضرموت واستحقاقاتها الاستراتيجية المهمة، وما كان للمؤتمر أن ينعقد ويحقق له النجاح لولا الدعم الكبير الذي حظي به من السلطات السياسية والتنفيذية حينها بعد الانتصار على تنظيم القاعدة) أنصار الشريعة بساحل حضرموت في أبريل 2016م).

هل حقق الجامع قرارات مؤتمره الأول وماهي المكتسبات المحققة

في عمله ليس هذا الآن موضوع تقييمنا، ولكننا ممكن نشير أنه له أدوار ومساهمات ولكن ليست بالتوازي مع الآمال والطموحات وقد لعبت عدد من العوامل دورها في عدم رفع مكانته ومنها قيادته وعدم تجديدها، موقعه بين السلطة و منافساتها، أما أهم عامل أضعافه بداية تفريخ مكونات جديدة. كما أن من العوامل عدم الفصل بين الجامع كإطار مدني جامع والقبيلة.والكثير حول ذلك تضمنته عدد من مساهماتنا المنشورة في الفيسبوك وكتبنا.

دعونا نشير إلى موضوع للشيخ عبد الله بانجوة (أبو سعد) في 2022/1/18م حول إخطار التمترس بالقبيلة بعنوان (حضرموت والخطر القادم- فتنة القبائل) فقد أشار إلى «من أخطر الأمور التي تحصل اليوم بحضرموت هو الزج باسم القبيلة في المعتركات السياسية والمماحكات الحزبية الدائرة اليوم.. وهذا تؤدي إلى فتنة كبيرة جداً بينهم إذا لم يتدارك الحضارم ذلك، وهذا للأسف لا يوجد إلا بحضرموت... فلتكن لكم كيانات تدخلون تحتها تعملون من خلالها تحمل اسم (حضرموت) وهي موجودة وإنما تحتاج شيء من اللمسات والإصلاحات ومن أعظمها صدق النوايا ويكون العمل بعد ذلك منظماً وناجحا نافعاً»

رابعاً: مقترحات وأفكار:

تجاه ما يعتمل بالمحافظة من تطورات تمس النسيج الحضرمي، فأن المسؤولية الوطنية كبيرة وتتطلب إحكام العقل والتبصر لما يراد لحضرموت من قبل ناهبيها وكذا منفذي سياستهم ومصالحهم، وهذا لن يتحقق الا من

خلال عمل جماعي منتظم تشارك فيه كل المكونات الحضرمية والشخصيات الاجتماعية والمثقفين، وأقترح الآتي:

1) أن تضطلع السلطة المحلية في محافظة حضرموت برئاسة المحافظ مبخوت مبارك بن ماضي بالدور الأساسي كونه المسؤول الأول بالمحافظة ولديه هيئة استشارية ومستشارون ويمكن أن يشرك أيضاً ممثلين من مجلس النواب والشورى الحضارم لوضع خطة لحل الإشكالات بالمحافظة وتصور حقوق ومطالب حضرموت وتزمين متابعتها.

2) دعوته بعد ذلك لعقد لقاء موسع تشارك فيه كل المكونات بحضرموت وفي مقدمتها جامع حضرموت لنفس الغرض للتوافق على العمل والأخذ بالمقترحات لها.

3) أهمية تطوير أوضاع مؤتمر حضرموت الجامع بما يحقق التوافق والعمل المنتظم مع السلطة المحلية، وان يتم تطوير أوضاعه وترتيب وتجديد قيادته، ويمكن الدعوة إلى عقد مؤتمره الثاني لهذا الغرض..وهذا الوضع هو الأنسب للمحافظة على وحدة محافظة حضرموت.

وأريد أن أختم كلامي في هذا المجال بالإجابة على السؤال الذي في حالات كثيرة يشغل السياسيين والمكونات بحضرموت هو أيهما أولا مطالب حضرموت أو الجنوب، والرد نجده في موضوع نشره الأستاذ نجيب سعيد باوزير في 9 مارس 2014م وضمن ذلك في كتابه: على طريق الوعي مقالات

كتبت خلال الأعوام 2013– 2019م الطبعة الأولى1441هـ- 2019م ص (181) بعنوان (التباكي على الجنوب): «لا أستطيع أبداً أن أفهم سر إصرار بعض الحضارم من حملة الأقلام على الضرب على نغمة الجنوب والتباكي على الجنوب، وكأني بهم هم الذين يريدون أن يخلقوا تناقضاً وعداء بين حضرموت والجنوب، لو كانوا فعلاً يؤمنون أننا شعب واحد، لعملوا من أجل مصلحة حضرموت أولا. وهناك الكثير مما هو مطلوب في هذا الصدد. و لأيقنوا أنهم بذلك يخدمون الجنوب في الوقت نفسه.»

الفيس25 سبتمبر 2024م

المجلس الرئاسي وخطته لتطبيع الأوضاع في حضرموت

يشير المجلس الرئاسي في بيانه الذي تم إذاعته في وسائل الإعلام إنه كنتاج جلستين له بتاريخ 11/22 و24 من ديسمبر 2024م بشأن الأوضاع الاستثنائية في محافظة حضرموت فقد وضع خطة تشمل عدد (5) من الإجراءات التنفيذية وهي:

1) اعتماد عائدات بيع النفط الخام الموجود في خزانات الضبة لإنشاء محطتين كهربائيتين جديدتين في ساحل ووادي حضرموت.

2) دعم وإسناد الجهود الرامية لتوحيد وحشد أبناء حضرموت ومكوناتهم كافة، وتعزيز شراكاتهم العادلة في هياكل الدولة، وأي استحقاقات سياسية قادمة بما يتناسب مع مكانة حضرموت واستحقاقاتها على مختلف المستويات.

3) استيعاب أبناء حضرموت في القوات المسلحة والأمن وفقا للقانون ومعايير التجنيد المعتمدة.

4) إنشاء مستشفى عام في الهضبة (غيل بن يمين) من عائدات قيمة الديزل المخزون في شركة بترومسيلة والوقوف على ادعاءات الفساد المنسوبة لشركة المسيلة لاستكشاف وإنتاج البترول (بترومسيلة).

5) إدارة كافة العوائد المحلية والمركزية لصالح تنمية وأعمار المحافظة وفقا لخطة تنموية مشتركة مع الحكومة، ومجتمع المانحين الإقليميين والدوليين.

وحتى الآن لم ينشر المجلس الرئاسي خطته التنفيذية لمتابعة قراراته، ومن

هـي الجهـة التـي أوكل لهـا ذلك، هل أعضـاء محددين في المجلس الرئاسـي أم أحـال الموضـوع للحكومة كجهة تنفيذية للدولـة وتختص بالوزارات وأجهزة الرقابة والمحاسبة فهذه عملية جوهرية لمصداقية تطبيق القرارات.

الوضـع فـي محافظـة حضرموت يتطلب حلول جذرية تعالج بها إشـكالية السـلطة بالمحافظـة وعلاقتهـا بالقيادة (المجلس الرئاسـي) وكـذا وضع النقاط على الحروف في من المتسبب في مثل هذه الأوضاع؟!

واختتـم إحاطتـي هذا بالتأكيد أن محافظة حضرمـوت تتجاذبها المصالح علـى حسـاب تطويـر أدوارهـا وهـذا يتطلـب مـن كل المكونـات السياسـية والمجتمعيـة والجماهيريـة وأدوار الطليعـة المثقفـة أن تعـي أن تحقيـق مصالـح حضرمـوت لـن تتحقـق إلا في ظـل وحدتها كإطار مدني مجتمعـي أولاً بعيداً عـن العصبيـات والمصالـح الشـخصية الضيقـة، كمـا أن تنفيـذ أية قـرارات لن يكتـب لهـا النجـاح إلا بأدوات جديدة وقيادات نزيهة وكفؤة لا تخضع مصالح حضرموت الواضحة المعالم للنظرات الضيقة الآنية أو استباق الزمن في وضع شـروط ومطالـب تعجيزيـة ممـا يتعلق منها بالحلول القادمة للتسـوية السياسـية التي تستمد على الوقائع والقوانين الدولية والإرادة الشعبية.

وأخيـرا وليـس آخـراً تظـل وحـدة حضرمـوت وتحقيـق علـى الواقـع قـرارات المجلس الرئاسي خطوة هامة يجب أن تتظافر الجهود لتطبيقها وتحقيق أيضاً تطوير ما وردفي محتوياتها..

الفيس 4 فبراير 2025م

خامساً:

- صراع الإرادات والهوية الحضرمية الجامعة.
- آراء خبراء ومستشارين ومؤرخين حول هذا المسار.
- استخلاص عام.

صراع الإرادات والهوية الحضرمية الجامعة

إذا كانت الحضرمية هوية جامعة ظلت ثابتة في الوجدان منذ فترات تاريخية طويلة وهي عنوان لهم في كل مواقع تواجدهم داخلياً وخارجياً إلا إن تشكل الإطار الناظم لها ظل هو الآخر تؤثر فيه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. لنأخذ هنا بعضاً من العوامل الموضوعية والذاتية في هذا الشأن:

أولاً: اضطلع الحضارم المهاجرون منهم مثلاً في منطقة الملايو وجاوة وحيدر آباد وسنغافورة وغيرها من البلدان الأفريقية وفي دول الخليج العربي بدور بارز في نهضة هذه البلدان وتطورها وأصبحوا جزءاً أساسياً من نسيجها الاجتماعي واحتل العديد منهم مواقع في قيادة هذه البلدان.

ثانياً: لم يستطع الحضارم بالداخل (السطلتين القعيطية والكثيرية) أن يؤسسوا لهم إطاراً جامعاً وموحداً أو التوصل إلى إطار تنظيمي سياسي لوحدتهما رغم المحاولات التي تمت في المؤتمرات سنة 1927م بالشحر وكذا 1928م بإندونيسيا.

ثالثاً: لعبت المصالح السياسية والسيطرة الاستعمارية وكذا التدخلات الإقليمية دورها في عدم تحقيق هذا الهدف الاستقلالي أو التوحيدي.

آراء خبراء ومستشارين ومؤرخين حول هذا المسار

وهنا نوضح هذه المسارات وخاصة الثاني والثالث منها. ونأخذ في الأساس المصالح الاستعمارية والإقليمية:

يشير المستشار البريطاني بحضرموت (القعيطية – الكثيرية) دبليو أتش إنجرامز في كتابه (وصف رحلة إلى الملايو وجاوة وحيدر آباد) في كتابه حول: (السياسة المقترحة في محمية عدن الشرقية) ص (172) حول أشكال الوحدة الحضرمية: «إن وجود نوع من الإجراء الاتحادي بين دولتي القعيطي والكثيري أمر مرغوب فيه بدون شك، ولكن يجب عدم فرضه لأن الخلق التدريجي للخدمات المشتركة حسب الحاجة إليها سيؤدي بدون شك بالدول ذاتها بمرور الوقت إلى أن تمنح الصلاحيات إلى شكل من أشكال السلطة الفيدرالية». ولكنه أيضاً يعرج إلى استنتاج آخر: «حضرموت لن تستطيع أن تكون مستقلة تماماً حتى لو تغلبت على نزاعاتها الداخلية المزمنة، حضرموت لم تعرف طوال عصور التاريخ المعروف إلا بكونها منطقة مضطربة»كما أن زوجته دورين إنجرامز هي الأخرى في كتابها (أيامي في الجزيرة العربية حضرموت وجنوب الجزيرة العربية 1934– 1944م) فتوضح حال السلطتين (القعيطية والكثيرية) في مسألة الانضمام إلى اتحاد الجنوب العربي «كانت هناك توقعات عن قرب اكتشاف البترول في المناطق الشمالية الصحراوية من حضرموت وأمر كهذا لابد أن يجعل أهل السلطنتين يفضلون الاحتفاظ لأنفسهم بكيان سياسي مستقل حتى لا تشاركهم كل إمارات الجنوب

الأخرى في تلك الثروة». أما المساعد العسكري للمستشار البريطاني المقيم في محمية عدن الشرقية (حضرموت) جيمس أليس في ترجمة لموضوع له عن المخاطر التي تواجه حضرموت قام بها الأستاذ محمد سالم قطن في مجلة حضرموت الثقافية العدد (21) يوليو- سبتمبر 2021م فقد أوضح هنا التدخلات الإقليمية في حضرموت والمتعلقة بالبترول: «في أواخر سبتمبر عام 1955م أشعرتنا قبيلة الصيعر بوجود فريق ضخم من (أرامكو) مزود بآلات كبرى يجري أعمالاً في قريتهم وبالتحديد شمال (عبوة الصيعر السفلى)، ولهذا قمت مع الرئيس سالم عمر الجوهي باستطلا ع المنطقة المذكورة وبالفعل وجدنا آلة حفر تقوم بالعمل في هذه المنطقة التي تقع جنوب خط الرياض، وفيما بعد اسمينا هذه المنطقة بالمخيم، وفي 5 أكتوبر تحركنا إلى المخيم والذي وجدناه يضم فريق حفر تابع لأرامكو مع مرافقين وحرس سعوديين، وفي النهاية تحدثنا مع رئيس الحرس والمرافقين السعوديين وطلبنا منهم أن يغادروا هذه المنطقة ثم اقتربنا من فريق أرامكو الذي كان في تلك اللحظة يجري اتصالاً بالراديو مع الظهران، وأخبرتهم أن التعليمات لدي تقول إن على الحرس والمرافقين السعوديين مغادرة هذه المنطقة هذا اليوم، وبعد مغادرتهم سوف أجرى اتفاقاً مع رئيس فريق أرامكو على مهلة معقولة تتيح لهم سحب آلاتهم من هناك إلى داخل المناطق السعودية». أما د. صالح أبو بكر بن الشيخ أبو بكر في كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) الطبعة الأولى 1444هـ- 2023م الناشر دار حضرموت فيوضح المسار الداخلي المتعلق بالوحدة الحضرمية «في رأينا إن مسألة قيام

(دولة تشمل عدن والمحميات الغربية والشرقية) في تلك الظروف وبتلك الصورة والسرعة كان أمراً مخططاً لتحقيق (الخروج الآمن) لبريطانيا وكان لابد أن يتم مهما كانت المعارضة».

وإذا كان هذا الموقف للمستعمر البريطاني، فإن ما يتعلق بموقف الحضارم حول إقامة أشكال لوحدتهم هي الأخرى أشار إليها د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر إلى «إن اعتبار كل ماهو قومي والاعلاء من شأنه مما أدى إلى تفويت الفرص التاريخية لحل القضايا المحلية مثل إنجاز (وحدة حضرموت السياسية) أو (إقامة الدولة المستقلة) والتي سنحت فرص كثيرة لإنجازهما مرة عند انقضاء مؤتمر حضرموت الجامع سنة 1928/1927م في الشحر واندونيسيا (ومن المعروف) إنه بعد ذلك تنازعته الاختلافات ولم يكتب له النجاح. والثانية عند (سقوط المكلا) في يد الجبهة القومية NLF وحدوث فترة انتقالية ما بين مغادرة السلطان بتاريخ 17 سبتمبر 1967م وتولى (اللجنة الشعبية العليا) الحكم في حضرموت حتى قيام (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في 30 نوفمبر 1967م» بالاستناد على هذه المعطيات نتبين. أن العديد من الظروف الموضوعية والذاتية المتعلقة التي حالت من تحقيق هدف إقامة دولة حضرموت المستقلة، أما الأوضاع الحالية فهي أكثر تعقيداً وهي في مساراتها لا زالت تتصل أيضاً بالإمكانيات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

إن مثل هذا السؤال الذي أشار إليه د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر

أيضاً يشير اليه د. عبد الله سعيد الجعيدي في موضوع له بموقعه بالفيس بوك بعنوان: (حضرموت.. الفرص ذات الصدع) حيث أوضح: «السؤال لماذا لم يتمكن الحضارمة من تأسيس حكم موحد واتحادي أو تكتل مجتمعي واسع، وقوي، ومؤثر، يمكنهم من استفادة معقولة من ثرواتهم وإدارة مستقلة لوطنهم رغم وجود المقومات الجغرافية والثقافية الداعمة» وهذا السؤال الإجابة عليه نجد بعضاً منها في الاستخلاص العام..



استخلاص عام

لخصنا أهم مساقات أدوار حضرموت والتي تتعلق بعنوان كتابنا (حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب) والتي تحتل حضرموت فيه مكانة مهمة بالتناسق مع العاصمة عدن مركز الثقل الكبير أيضاً في هذين الجناحين المهمين في آفاق ومستقبل الحلول السياسية. وفي هذا القسم الأول أوضحنا أيضاً ما تتعرض له حضرموت في سياق ازدياد تطور أدوارها من معوقات منها ما يتعلق بها داخلياً، بحيث يكون لحضرموت مكانها في المشهد السياسي يتصل في الأساس على تخطى العوامل الموضوعية والذاتية التي تنتقص من أدوارها وخاصة مسألة إيجاد أصطفاف واسع في إطار مكونها الجامع وأيضاً في تموضعها السياسي والجغرافي الجنوبي بما يقرب لها تحقيق مصالحها.

وقد أشرنا في سياق هذا المبحث إلى جوانب من القصور في هذا العمل، وهنا نرى أن نؤكد من جديد على ما تم وضعه سابقاً في كتابي (تجربتي مع الصحافة 1974– 2016م) الصادر عن مطابع الهاشمية عام 2018م في موضوعنا الوارد في الصفحات (من 239 إلى 246) بعنوان (مؤتمر حضرموت الجامع.. هل يكون جامعاً وموحداً؟؟) لما أشار إليه المؤرخ سعيد عوض باوزير في كتابه (حياة جديدة وسيرة ذاتية وشهادات) الطبعة الأولى 1424هـ- 2003م الصادر عن دار حضرموت للدراسات والنشر وفي الصفحات (-163 164) وفي فقرة بعنوان (كنت في عدن (3) عام 1963م إلى واقع الحضارم حينها نقتطف منها البعض: «إنهم الحضارم.. لا ينقصهم المال ولا النشاط ولا الذكاء..

عيبهم الكبير الفردية، الأنانية، المصلحة الشخصية، عدم التعاون.. هذه نقاط الضعف عند الحضارم لا في عدن وحدها بل في حضرموت أيضاً وفي كل مكان رحلوا إليه.. ونقطة الضعف هذه عندهم هي أساس البلاء في كل ما تشكوه منه بلادهم من تأخر اجتماعي وتخلف اقتصادي وتسلط سياسي وتفكك في روابط القربى القريبة التي تجمعهم في عصر آمنت فيه الشعوب بضرورة التلاقي والتفاهم والتعاون بين القارات المتباعدة والمذاهب المتباينة والمصالح المتعارضة بين أكبر قوى الشرق والغرب».

وفي أثناء موضوعات هذا القسم أوضحنا بعض هذه المظاهر التي أشار إليها المؤرخ باوزير ومنها ما أشار إليه الشيخ بانجوة في 2022/1/28م بعنوان (حضرموت والخطر القادم فتنة القبائل)، وكذا استمرار الانقسامات البينية في إطار حضرموت ساحلاً ووادياً، وكذا ما أشار إليه المؤرخ باوزير حول أهمية مثل هذه الوحدة في فقرة أخرى من كتابه بين الشباب الحضرمي والعدني. فما بالنا في مخططات بتقسيم حضرموت وكذا فصلها عن سياقها الجغرافي السياسي الجنوبي الخ.

أما الأستاذ محمد سالم قطن فهو يشير إلى أنه بعد مرور (60) عاماً على ما كتبه المؤرخ باوزير عام 1963م وفي موضوع نشره في صحيفة 30 نوفمبر العدد (381) 2 مارس 2023م بعنوان: «أسئلة حائرة» إلى واقع الحضارم في موطنهم «ليس الآن بل منذ قرون أيضاً تتفشى بينهم السلبية وتتنازعهم الأوهام ويكيد بعضهم لبعض». وعلى ما يبدو إنه على النخب السياسية والثقافية

والمجتمعية بحضرموت اليوم أن تنظر بإمعان إلى هذا الموضوع الذي تطرق إليه سابقاً المؤرخ باوزير وحالياً الأستاذ محمد سالم قطن وتضعه في الحسبان من أجل تطوير أدوار حضرموت وتحقيق مصالحها استناداً إلى هذه القراءات وكذا الواقع الحالي فيما تم إيراده في هذا القسم للكتاب لتضع خططها المتناسقة بتحديد الأوليات وكذا التمييز بين ماهو منها مطلوب تحقيقه محلياً وأيضاً أدوارها المركزية بالتناسب مع الحلول الوطنية العامة التي تنظمها الاتفاقات الشاملة التي تأخذ الطابع الوطني وليس المناطقي مما اسهبنا الحديث حولها في الاتفاقات التي رعتها دول التحالف ومنها (اتفاق الرياض ومشاوراته) وكذا في الحلول المتصلة القادمة بالنسبة للحرب والسلم عن طريق المنظمة الدولية الأمم المتحدة.

وإذا كانت حضرموت أدوارها مهمة في هذا السياق فإن الضرورة والمصلحة الأساسية تتصل لها بالمشروع الجنوبي والذي أقرته وثائق اللقاء التشاوري الجنوبي (4– 8 مارس 2023م) والذي شاركت حضرموت بفعالية فيه، وأن تشكل هي والعاصمة عدن الإقليمين الأساسيين في نظام الاقاليم الذي ينظم فيه نظام اللا مركزية وحقوق الأقاليم.

القسم الثاني

القضية الجنوبية أهميتها ومحوريتها السياسية

- تمهيد.
- أولاً: الحزب الاشتراكي اليمني ومداولاته حول القضية الجنوبية.
- ثانياً: القضية الجنوبية في الصحافة الوطنية.
- ثالثاً: قضية الجنوب السياسية في المشهد اليمني العام.
- رابعاً: تطورات القضية الجنوبية (2015- 2025م)

تَمهيد

بالقسم الثاني بعنوان: (القضية الجنوبية أهميتها ومحوريتها السياسية) يتم استكمال محتويات الكتاب.

وأحب أن أوضح أن محتويات هذا القسم تتكون من مواضيع تم وضعها في الفيس بك ومنها في صحيفة الثلاثين من نوفمبر الأسبوعية الصادرة بالمكلا، وحددت لها أربعة محاور. وما تم إيراده هو مواصلة لاهتمامي بالقضية الجنوبية في كتبي الصادرة في الأعوام (2018– 2022– 2023م)

بالتسلسل (تجربتي مع الصحافة 1974-2016م)، (محطات في حياتي 2022م)، (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات,2023م) مع إضافة تلخيص للبعض أو ما أستجد في المشهد السياسي اليمني وخاصة الجنوبي منه في إبراز الدور الذي أصبح يضطلع به المجلس الانتقالي الجنوبي وطنيا إقليميا ودولياً، وإبراز أهمية اللقاء التشاوري الجنوبي الذي انعقد بالعاصمة عدن في الفترة (4- 8 مايو2023م) كمحطة مهمة في مساق توحيد الجنوبيين والوثائق المهمة التي أقرها، و الآمال المعلقة على مسألة التطبيق لها على الواقع أخذا في الاهتمام الصعوبات الموضوعية والذاتية و التجاذبات المتصلة بالمشهد الجنوبي ارتباطا بالمصالح للدول.

وفي سياق التعامل مع المستجدات الأخيرة وتشجيع بعض مظاهر الانقسامات المضرة للنسيج الجنوبي وبناء على طلب قيادة المجلس الانتقالي

الجنوبي بمحافظة حضرموت تم المشاركة في الفعاليات المقامة بمقره الآتية:

الأولى: ندوة الموافق 12 يناير2023م بتنظيم من الدائرة السياسية بالمجلس بعنوان: (المشاريع السياسية المطروحة في حضرموت بين الواقع ومشروعية الحلم).

الثانية: إلقائي محاضرة الموافق 3 يونيو 2023م بتنظيم من منسقية المجلس الانتقالي بجامعة حضرموت حول (الهوية الوطنية الجنوبية وسبل إحيائها مقارعة محاولة طمسها)

الثالثة: ندوة الموافق 14 يونيو 2023م إشراف المنسقية للمجلس الانتقالي بجامعة حضرموت بعنوان: (حضرموت تدافع الخيارات وغموض المآلات.)

ًمشاركتنا في هذه الندوات والمحاضرة تم فيها تسليط الأضواء على مكانة حضرموت في المشهد الجنوبي سابقا وحاليا مع العاصمة عدن، وتبيان المخاطر للمشاريع التي يتم الترويج وداعميها، كما استهدفنا من المشاركة تطوير عمل المجلس الانتقالي الجنوبي بشكل عام بمحافظة حضرموت استنادا إلى المقررات المهمة للقاء التشاوري الجنوبي، ولم نكتف بذلك بل تقدمنا بعدد من الاقتراحات في لقاء تم عقده الموافق 24 يوليو2023م مع الأخ سعيد أحمد المحمدي رئيس المجلس الانتقالي بالمحافظة ونائبه رئيس منسقية الطلاب بالجامعة الأخ. د. حسن صالح غلام العمودي. نتطلع إلى أن يشهد عمل المجلس الانتقالي عملا منتظما فاعلا وخاصة في مجال الاهتمام

بالمطالب القاعدة الشعبية والتي تعاني الكثير من تردي ظروف المعيشة في ظل ارتفاع الأسعار وقلة الرواتب بل وعدم إيفاء الحكومة الاستحقاقات للعسكريين والمدنيين لسنوات وأصبحت رواتبهم لا تساوي شيئا مقارنة بالمستجدين في وظائف أخرى فلا يمكن الحفاظ على المكاسب المحققة البنائية في عمل المجلس دون الأخذ بالاهتمام مطالب القاعدة الشعبية، وكذا أن يسري مسألة التقشف على كل مستويات الدولة وأن يكون عمل المجلس الانتقالي وهيئاتها في المقدمة.



أولاً: الحزب الاشتراكي اليمني ومداولاته حول القضية الجنوبية

- دور محافظة حضرموت في انطلاق الحراك والقضية الجنوبية.
- الحوار السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني حول القضية الجنوبية.
- ورقة الكاتب حول القضية الجنوبية.
- الحزب الاشتراكي اليمني والقضية الجنوبية.

دور محافظة حضرموت في انطلاق الحراك والقضية الجنوبية

أشرت في كتابي «الوحدة اليمنية.. المسارات والمآلات» إلى إرهاصات تشكل المقاومة للواقع الموجود أثر حرب 1994م في الجنوب بشكل عام، والمتمثل في تنظيم الفعاليات السياسية من لقاءات واعتصامات وتظاهرات في الفترة الأولى ترأسها الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة الأخوة القادة سكرتير أول منظمة الحزب م/حضرموت حسن أحمد باعوم والسكرتير الثاني الأخ/ المرحوم فؤاد محمد مسعود بامطرف تلك الفعاليات تدريجياً استقطبت أعداداً لا بأس بها من الشارع الحضرمي ضد الممارسات والتسلط لنظام 7 يوليو 1994م، بمحافظة حضرموت والمظالم الكبيرة التي وجدت بأثرها على حياة الناس في إطار المحاكم وأيضاً إدارة الدوائر المهمة من قيادات من صنعاء وهذا الواقع بينته تفصيلاً في هذا الكتاب.

وفي ضوء تطورات الأوضاع العامة بالجمهورية اليمنية تشكلت أحزاب المعارضة (أحزاب اللقاء المشترك) وبدأت تلعب دوراً محورياً في مجال كشف وتعرية الأوضاع ووضع برنامجاً لمواجهتها، وقد سلطت الأضواء في بعض الكتاب لدورها إيجاباً وسلباً.

لقد شكلت التحضيرات للانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م هذا قمة التجلي والتعبير في وضع البرامج الانتخابية السياسية وكذا في اللقاءات الجماهيرية بالمحافظات، وقد تقدمت أحزاب اللقاء المشترك بمرشحها للانتخابات الرئاسية المهندس (فيصل علي بن شملان) الشخصية الوطنية

الحضرمية المعروفة، وأظهرت التلاعب للسلطة ورئيسها المرشح للرئاسة (علي عبد الله صالح) بنتائجها، وهذا ما أظهره تقرير بعثة الاتحاد الأوربي على مراقبة الانتخابات.

الندوة المنعقدة بالمكلا بمحافظة حضرموت:

نظمت أحزاب اللقاء المشترك هذه الندوة بالمكلا يوم الأربعاء تاريخ 21 مارس 2007م، وشارك في أعمالها ممثلي هذه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالمحافظة، وأيضاً بعض القيادات التي رشحت للانتخابات المحلية من محافظات عدن وكذا بعض المختصين في هذا المجال، وبرعاية من الهيئة العليا للقاء المشترك والذي شارك في أعمالها بعض ممثليها من العاصمة صنعاء.

لقد شارك في هذه الندوة بمداخلات قيمة د. محمد علي السقاف أحد أساتذة القانون الدولي بورقة عنوانها «وقفة تحليلية عن تقرير بعثة الاتحاد الأوربي» وأخرى من قبل علي عبد الكريم بعنوان «الانتخابات وعلاقتها بمبدأ فصل السلطات» وأوراق لممثلي اللقاء المشترك بالمحافظة وآخرون.

لقد كانت نقاشات ومداولات المشاركين في الندوة عن الانتخابات بيّنت بشكل واضح وجلي حول قضية الجنوب المحورية ومكانته في الخارطة السياسية وتعقيدات المشهد في ظل عدم اعتراف نظام 7 يوليو 1994م بواقع حال الوحدة والانقسام السياسي والمناطقي (شمالاً وجنوباً) وبداية إفرازاته

وقد عبّر العديد من المشاركين في الندوة إلى أهمية أن يكون للجنوب استناداً إلى اتفاقيات الوحدة التي تم الانقضاض عليها واقع تواجده مناصفة في الاستحقاقات السياسية وغيرها بدلاً من استمرار المهادنة وتلميع صورة النظام السياسي واستخدامه الانتخابات كديكور للحصول على الأغلبية ومنها المريحة.

واعتبر بعض المشاركين في الندوة أن كان من ممثلي الحزب الاشتراكي اليمني المشاركين في الندوة من القيادة المركزية وكذا التجمع اليمني للإصلاح إن ما تم وضعه من أطروحات لا تنسجم مع برنامج اللقاء المشترك، هذا الطرح الجري تبناه المرحوم الأخ فؤاد محمد مسعود بامطرف وبالتنسيق مع عدد من الحاضرين وأدى في الأخير إلى صياغة النتائج بما يواقف ما جاء في برنامج اللقاء المشترك، وشكلت هذه الندوة خطوة تمهيدية سياسية لما بعدها من حراك بمحافظة حضرموت والجنوب في بلورة استحقاقات الجنوب ومطالبه العادلة والذي توّج بفعالية السابع من يوليو 2007م بعدن والتي أكدت على حق الجنوبيين في استعادة دولتهم وفك الارتباط.

الحوار السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني حول القضية الجنوبية

من المعروف إن الحزب الاشتراكي اليمني تم تأسيسه على قاعدة من العمل الوحدوي في اليمن (شمالاً وجنوباً)، وقضية الوحدة اليمنية شغلت حيزاً وافياً وكبيراً منذ فترة تحقيق الاستقلال الوطني في 30 نوفمبر 1967م، بل قبلها مع انعقاد المؤتمر الأول للتنظيم السياسي الجبهة القومية عام 1965م في تعز.

مسار تأثير حركة القوميين العرب وخاصة القيادات ذات المنشأ الشمالي فيها كان له انعكاسات على مجمل التطورات والأحداث التي مرت بها التجربة السياسية في الجنوب منذ غداة إعلان الاستقلال الوطني وبعده، وأدت إلى ارتفاع شعار (تحقيق الوحدة اليمنية) بشكل لافت على غيره من المهمات وتغذية الشارع وإعداده لهذا الحدث أكثر مما هو موجود في الشمال منذ ثورة 26 من سبتمبر 1962م في الجمهورية العربية اليمنية وحتى إعلان قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، وقبلها فقد تم استحضار قضية الوحدة بشكل لافت في نشاط القادة أثر الحرب بين النظامين وخاصة حرب (1972– 1979م) والتي أدت إلى وضع الاتفاقيات اتفاق القاهرة – وبعدها اتفاق الكويت وهلم جراً إلى المصادقة على مسودة الدستور عام 1982م من قبل اللجنة الدستورية المشتركة والذي ظل في أدراج القيادتين حتى عام 1989م عند زيارة الرئيس علي عبد الله صالح لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والإعلان عن اتفاق 30 نوفمبر بعدن والذي على أثره تم تسارع الخطى في الخطوات الوحدوية

وصولاً إلى الإعلان في 22 مايو 1990م في عدن قيام الجمهورية اليمنية.

وقد تحدثنا بالتفصيل عن هذه التطورات في كتابنا بعنوان «الوحدة اليمنية المسارات والمآلات» ولكننا هنا نريد تسليط الضوء على جانب آخر متصل بالتطورات التي حدثت بعد انتقال وضع الحزب الاشتراكي اليمني من إطار تحالف السلطة إلى المعارضة بعد حرب 1994م وخاصة بالنسبة لموضوع القضية الجنوبية التي هي الأخرى شكلت جزءاً مهماً في هذا الكتاب، ولكننا هنا نضيف بعض المعلومات في هذا الجانب.

فمن المعروف إن الحزب الاشتراكي اليمني ووحدته قبل الوحدة شهدت انقسامات وأحداث دامية وخاصة ما حدث في عام 1986م، إلا أن ذلك ظل في إطار الحزب الواحد والتجربة السياسية في دولة (ج. ي. د. ش) بخلاف ما تم بعد حرب 1994م، ونأخذ هنا بالاهتمام اختلاف نظرة القيادات الحزبية ممثلة باللجنة المركزية تجاه التعامل مع النظام وموقفه من إصلاح مسار الوحدة ومعالجة آثار حرب 1994م، حيث ظهر هنا تياران تجاه هذه المسألة وبرز ذلك الاختلاف والتباين بشكل جلي في الموقف من الانتخاب النيابية عام 1997م وحينها تغلب اتجاه إصلاح مسار الوحدة ومعالجة آثار حرب 1994م في وصول اللجنة المركزية للحزب لاتخاذ القرار بمقاطعة عملية الانتخابات النيابية لمجلس النواب في أبريل 1997م.

هذا التباين استمر في التطور ولتتخذ بعدها اللجنة المركزية للحزب قراراً

جديداً على ضوء التجربة ونتائج انتخابات عام 1997م والتي قاطعها الحزب بأن تتم المشاركة في أية استحقاقات انتخابية قادمة، وبعدها تمت المشاركة في الانتخابات النيابية المنعقدة في 27 أبريل 2003م والتي تحصل فيها الحزب الاشتراكي على مقاعد محدودة أغلبها في محافظات الجنوب ومن المنتخبين نذكر كل من د. عيدروس النقيب، د. ناصر الخبجي، د. محمد صالح علي.

وقد أكد المؤتمر العام الخامس للحزب المنعقد عام 2005م والذي انتخب فيه د. ياسين سعيد نعمان أميناً عاماً على استمرار المشاركة السياسية في الاستحقاقات الوطنية مع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية وغيرها من أجل التغيير للأوضاع وإجراء الإصلاحات وفي مقدمتها معالجة آثار حرب عام 1994م.

ازدادت غطرسة النظام السياسي في التعاطي مع الاستحقاقات والمطالب الجنوبية، وبدأت أساليب المواجهة للنظام تتعدد أشكالها وأخذت محافظة حضرموت الأسبقية في هذا المجال وبعدها امتدت الاحتجاجات والتظاهرات كافة نواحي الجنوب، وشكل انعقاد اجتماع التصالح والتسامح الجنوبي في 13 يناير 2006م والذي احتضنته جمعية ردفان بعدن مرحلة جديدة مفصلية في رص صفوف الجنوبيين وكذا انطلاق تأسيس تشكيلاتهم السياسية والمهنية والجماهيرية المعبرة عن ذلك.. وبدأ من جديد يزداد التباين في إطار قيادة الحزب الاشتراكي في مجال التعامل مع المستجدات وخاصة في ظل اشتعالها في الجنوب واختلاف النظرة إليها في إطار القيادة وخاصة في ظل طرح بعض

القيادات وخاصة من الشمال إن مظالم الجنوب لا تختلف عن ماهو موجود في الشمال بل وبدأ بعضهم يتحدث إنه لا توجد للجنوب قضية سياسية وإنما مطالب مطلبية، وكما إن صحافة الحزب بدأت لا تأخذ بالاهتمام ما يجرى في الشارع الجنوبي ومطالبه ولم يسمح فيها لتبادل وإبراز الرأي الآخر.

لقد بدأت تتشكل في إطار الحزب وتماسكه بوادر أزمة في التعاطي في القيادة مع هذه التطورات والمطالب الجنوبية، وأخذت هذه الانقسامات تفعل دورها من خلال العمل الميداني للعديد من القيادات في الحراك السلمي الجنوبي وفعالياته بل وفي قيادته.. مما اضطر قيادة الحزب الاشتراكي اليمني أن تقر تشكيل لجنة برئاسة عضو المكتب السياسي الأستاذ أنيس حسن يحيى وعضوية كل من:

1) د. عيدروس النقيب.
2) د. ناصر الخجبي.
3) د. محمد صالح علي.
4) قاسم داؤود.
5) د. طيبة بركات.
6) وفاء السيد.
7) د. عبد الرحمن الوالي.
8) علي هيثم الغريب.
9) حسن شكري.
10) عاشور عبود فييح

وقد عقدت اللجنة لها اجتماعاً بالعاصمة صنعاء يوم الخميس 15 فبراير 2007م ناقشت وثيقة قدمها الأخ/ رئيس اللجنة الأستاذ أنيس حسن يحيى بعنوان: «من أجل حوار هادي ومسؤول وبناء حول مسألة إصلاح

الوحدة وإزالة آثار حرب صيف 1994م»، مما يجدر الإشارة إليه إن هذه اللجنة ضمت في عضويتها قيادات بارزة في الفعاليات والنضال السلمي الجنوبي ومنهم د. النقيب، د. ناصر الخبجي والمحامي علي هيثم الغريب، والقيادي في إطار منظمة الحزب م/ عدن قاسم داؤود، والذين بعدها تم بروزهم أكثر في السابع من يوليو 2007م في الفعالية لإعلان تأسيس الحراك السلمي الجنوبي وإبراز مطالبه الواضحة والعادلة ومنها فك الارتباط مع نظام الجمهورية العربية اليمنية.

فما هي أهم ما شملته هذه الرؤية؟

أقرت الوثيقة بوجود تباين واختلاف في الرؤية للأوضاع الناتجة بعد حرب 1994م ومسألة إصلاح مسار الوحدة، وإنه وجد في هذا المجال فريقين (فريق الأكثرية وفريق الأقلية) وورد فيها التالي: «يرى الفريق الثاني إن المشاركة في الحياة السياسية قبل إصلاح مسار الوحدة وإزالة الآثار السلبية لحرب صيف 1994م يعني التخلي عن القضية الجنوبية... ويمكن أن نلحظ داخل هذا الفريق تمايزات، فهناك من يرى داخل هذا الفريق إنه بالإمكان المشاركة في الحياة السياسية في أية انتخابات رئاسية أو برلمانية أو محلية شريطة أن لا يعني ذلك إطلاقاً التسليم بشرعية حرب صيف 1994م وكل ما ترتب عليها من نتائج سلبية (وتقر هذه الرؤية) التالي: «لعب ناشطون سياسيون ضمن هذا الفريق دوراً فعالاً في المشاركة بالانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في 20 سبتمبر 2006م»

وتضيف الرؤية أو الورقة إلى: «بأن مداولات اللجنة المركزية في دورتها الرابعة المنعقدة في الفترة من 30 يناير وحتى 1 فبراير 2007م تبين إن هامش التباين بين الفريقين سيتقلص كثيراً وسيزول قطعاً إذا ما تمت الإشارة إلى عدم تسليم الحزب بنتائج حرب صيف 1994م، وكذا التأكيد على تمكسه بإصلاح مسار الوحدة من خلال منظور وطني شامل».. وقد حددت بعدها الرؤية الأسس التي يمكن أن يبنى عليها الحوار في إطار الحزب.

لقد أحدثت هذه الرؤية والتي عرضت للمناقشة والرأي حولها في منظمات الحزب وخاصة في الجنوب وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي بمحافظة عدن (عاصمة دولة الجنوب) نقاشاً مستفيضاً، وأعدت كل من منظمة الحزب م/ عدن، وكذا منظمات الحزب في الجنوب مجتمعة رؤاها حول ما جاء في هذه الرؤية.

أولاً: رؤية منظمة الحزب م/ عدن (3 مايو 2007م):

بلورت رؤية منظمة الحزب م/ عدن تكاملاً وإغناءاً للوثيقة المقدمة من اللجنة، ووضعت فيها بشيء من الوضوح المطالب الجنوبية التي هي نتاج للأوضاع لحرب 1994م ونظرتها العميقة للإصلاح السياسي وتشكلت هذه الرؤية من عدد (21) صفحة منها:

- المقدمة.
- أولاً: لماذا الحديث عن القضية الجنوبية؟

- ثانياً: توجهات الحزب بشأن معالجة آثار حرب 1994م وإصلاح مسار الوحدة وسلبياتها في وثائقه البرامجية ومبادراته السياسية.

- ثالثاً: مشاركة الحزب في الحياة السياسية.

- رابعاً: الوسائل العملية والآليات التنفيذية.

ثانياً: مجلس تنسيق منظمات الحزب بالمحافظات الجنوبية:

وقد شكلت رؤية منظمة الحزب م/ عدن الأساس الذي تم تطويره وإغناه بالآراء والمقترحات لرؤية منظمات الحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية في وثيقة أخرى أيضاً شاملة تحت عنوان: (الحراك الشعبي السلمي طريقنا لحل القضية الجنوبية). وتحت العناوين الآتية:

أولاً: الحراك السياسي الجماهيري الأسباب والنتائج.

ثانياً: كيفية التعامل مع مكونات الحراك السياسي السلمي الجنوبي.

ثالثاً: بعض المقترحات والحلول بشأن القضية الجنوبية.

وفي إطار منظمة الحزب الاشتراكي بمحافظة حضرموت أيضاً تمت مثل هذه المناقشة وبلورة رأيها في وثيقة مختصرة بتاريخ 2008/3/8م.



ورقة الكاتب حول القضية الجنوبية المقدمة لمنظمة الحزب م/ حضرموت

تشكلت هذه الرؤية في العناوين الآتية:

أولاً: أوضحت في موضوعي المنشور في صحيفة الوسط العدد (102) بتاريخ 2006/5/31م بعنوان (مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والتحديات التي تواجه التطبيق ما يلي: «في حين يعاب على المشروع بأنه لم يشر بشكل مباشر إلى تنفيذ اتفاقيات الوحدة في 22 مايو 1990م وتطبيقاتها والأزمة السياسية ووثيقة العهد والاتفاق وما تلاها من حرب 1994م وتأثيرها على الوضع العام وخاصة الأضرار بالوحدة السلمية وتعميق الجراحات في النفوس في إطار الوحدة الوطنية واستمرار تأثير هذا الوضع الكارثي على الوطن بأكمله».

وفي فقرة أخرى أوضحت «بأنه لا يعيب الوحدة الاعتراف بوجود قضية جنوبية في إطارها»، كما أشرت أيضاً بشكل جلي «أن إخراج القضية الجنوبية من سياقها الوطني وجعلها قضية فرعية في الإصلاح السياسي العام سيلحق أضراراً كبيرة في السياق العام للأخذ بالاهتمام مصالح مكونات الوطن بأكمله، ولا يمكن مقارنتها بمناطق جهوية أخرى أياً كانت».

ثانياً: أكدت ورقة الهيئة التنفيذية للقاء المشترك بعنوان (الوحدة ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني) والتي تم نشرها في صحيفة الثوري العدد (1959) الموافق 2007/5/17م بمناسبة الذكرى السابعة عشر

للوحدة صحة ما ذهبت إليه في موضوعي السابق ذكره في أولاً، وخلصت من قراءتي لهذه الوثيقة إلى ما يأتي:

1) عدم انسجام ما جاء في هذه الوثيقة مع بعضها البعض واعتقد أن ذلك يرجع لأسباب سياسية ومن خلال القراءة المعمقة لها نجد أن الوثيقة هي الأخرى، لم تشر من قريب أو بعيد إلى وثيقة الإجماع الوطني (وثيقة العهد والاتفاق) والتي تم الانقضاض عليها بإشعال حرب صيف 1994م، وما سمي بانتصار الوحدة المعمدة بالدم في 7 يوليو 1994م والتداعيات الكبيرة التي حدثت بعدها خاصة في الجنوب.

2) عدم صحة الاستنتاج الذي أوردته هذه الوثيقة (من أن الوحدة اليمنية ليست موضوعاً مطروحاً للمراجعة وإعادة النظر، وإن وحدة الكيان الوطني هو الخيار النهائي لليمنيين ولن يجدوا حلولاً لمشاكلهم خارج إطاره).

وللأسف الشديد أن مثل هذا التنظير لم يأخذ بالحسبان الفشل الكبير لمشروع الوحدة في تحقيق أهدافه المتوخاة، وهو محاولة لإخفاء الصعوبات الموضوعية والذاتية التي رافقت الحدث منذ البداية وبعد الانقضاض على الطابع السلمي للوحدة، كما إن هذا التسليم النظري لم يضع في الحسبان إن أي مشروع تاريخي لايتحقق من خلاله مطامح وآمال الناس معرض للخطر، وكثير من الوحدات السياسية للأنظمة التي تشكلت من اتحاد الدول تعرضت للانهيار في ظل عدم استجابتها لمتطلبات وشروط قيامها، وهذه عملية

موضوعية تنطبق أيضاً على الوحدة اليمنية، فلا يوجد ثابت إلا بشروطه.

ثالثاً: وثيقة قضايا وضوابط وضمانات الحوار: ضرورة أن تكون القضية الجنوبية مسألة مركزية في إطار الحوار الوطني، وقد أحدثت هذه الوثيقة التي تم إقرارها من قبل أحزاب أطراف الحوار الممثلة في مجلس النواب مع الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) بتاريخ 2007/6/16م جدلاً واسعاً حول مجموعة من المسائل ذات الأهمية في السياق الوطني نذكر منها:

«الأهمية للحوار كضرورة وطنية وقيمة لا يمكن الاستغناء عنها لإيجاد حلول للقضايا التي تتطلب توافقاً يراعي مصالح مكونات الوطن وحل الإشكاليات التي تعيق تطوره وتقدمه، دون إغفال ما آلت إليه الحوارات السابقة مع النظام إن كان مستوى التعامل مع وثيقة العهد والاتفاق التي لاقت الدعم العربي والدولي أو الحوارات بعدها كمثال وثيقة المبادئ للانتخابات، ووثيقة ما بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م مما يتطلب أن يتم ربط الحوار بمتطلبات أساسية تحويلية في إطار النظام السياسي وبالاستناد على قاعدة واسعة جماهيرية ومطلبية للضغط».

مفهوم القضية الجنوبية:

لقد انطلقت هذه الرؤية بالاستناد على المقومات الآتية:

1) اتفاقية الوحدة الدولية التي تمت بين نظامين سياسيين ودولتين وشعبين.

2) الانقضاض لأحد الأطراف في هذه الاتفاقية ممثلاً بالنظام في الشمال

(الجمهورية العربية اليمنية) على الطرف الآخر ممثلاً بالجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) من خلال عدم التزامه بتنفيذ الاتفاقات الوحدوية وضمنها اتفاقية العهد والاتفاق وشن الحرب على الجنوب صيف عام 1994م التي كانت ساحتها الجنوب.

3) الهدم الكامل للدولة الجنوبية وجعل الجنوب فيه خلافاً لاتفاقات الوحدة بعد حرب عام 1994م والتصفية والقضاء على كل ما تم بنائه من مؤسسات الدولة قطاع عام ومختلط خلافاً لما تم الاتفاق عليه في وثائق الوحدة بالأخذ بالأفضل والتسريح الكامل من الخدمة للأغلبية الساحقة من منتسبي القوات المسلحة والأمن وقطاع واسع من موظفي الدولة الجنوبية في القطاعات الاقتصادية والتعاونية وغيرها في تطبيق غير عادل للقوانين.

4) أخذت القضية الجنوبية طابعاً وطنياً من خلال المطالبة بالشراكة والمواطنة المتساوية ورفع الظلم والتعسف حيث أصبح المواطنون بالجنوب يرون إنهم فقدوا وطناً.

5) شكلت حركة الاعتصامات والتظاهرات التي نظمتها جمعيات المتعاقدين العسكريين والأمنيين وغيرها من الفئات الاجتماعية الأخرى تعبيراً واضحاً حول المظالم الموجودة وما آلت إليه أوضاع الوحدة المنكوبة التي أصبحت تتطلب علاجاً شافياً.

6) أهمية الاستناد على الأسس الوطنية والدولية لحل القضية الجنوبية وليست

كما ورد الإشارة إليها في هذه الوثيقة في البند أولاً قضايا الحوار فقرة (7) كحقوق فقط حيث أن الأوضاع الحالية ارتقت بها إلى قضية وطنية تتطلب حلاً سياسياً شاملاً.

خامساً: أهمية تطوير رؤية الحزب الاشتراكي اليمني تجاه القضية الجنوبية وتطوير دوره في دعم الحراك السلمي الجنوبي وتبنيها:

إن الحزب الاشتراكي اليمني الذي قاد الجنوب إلى وحدة 22 مايو 1990م يتحمل المسؤولية الأدبية والأخلاقية والتاريخية أمام الشعب في الجنوب وعليه مسؤولية تبنى هذه القضية المهمة ولذلك فإن أهم المتطلبات تتجسد في التالي:

1) تطوير ما جاء في برنامجه حول إصلاح مسار الوحدة ومعالجة آثار حرب 1994م ليستوعب ما يشهده الجنوب من حراك ومطالب لتصبح القضية الجنوبية كقضية سياسية ووطنية أحد تطور نشاطه السياسي والفكري والتنظيمي، والتوافق على وثيقة سياسية شاملة في هذا الاتجاه.

2) جعل من القضية الجنوبية أساساً لتحرك الحزب الداخلي والخارجي، إن كان في الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك أو في إطار المساهمة النشطة في الحراك السياسي والجماهيري الواسع الذي يشهده الجنوب، وإيجاد التآزر له في إطار الوطن بأكمله.

3) إيجاد مساهمة فاعلة للحزب الاشتراكي اليمني في تطوير الحراك الجنوبي

وتفعيل دور قياداته وأعضائه في إدارة دفته وتطوير أشكال فعله السياسي والتنظيمي بما يؤدي إلى إيجاد قيادة وطنية له يستند عليها في مسألة الحوار مع النظام حول القضية الجنوبية التي لا يمكن مقارنتها بالحوار والاتفاقيات التي تمت بين النظام والحوثيين في صعدة وبمشاركة قطرية، حيث إن الحوار حول القضية الجنوبية يجب أن يستند على أهمية اعتراف النظام بأزمة الوحدة وبالقضية الجنوبية كشريك أساس فيها وبالتالي إجراء الحوار بين طرفي معادلة الوحدة وبمشاركة إقليمية ودولية.

4) استناداً على معطيات نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية لعام 2006م وما قبلها من انسداد الأفق نحو إجراء انتخابات نزيهة وشفافة يفضى إلى تبادل سلمي للسلطة في ظل سياسة الغلبة والاستئثار للنظام بكافة مقدرات البلاد واستخدام الديمقراطية كديكور خارجي، فإن الحزب الاشتراكي اليمني آخذاً بالاهتمام الحراك السياسي في الجنوب والقضية الجنوبية والمطالبة بإيجاد شراكة وطنية حقيقية بعد الانقضاض على مشروع الوحدة بالحرب وتداعياتها على الجنوب فإن المسؤولية الوطنية تقتضي من الحزب بشكل أساسي وأحزاب اللقاء المشترك أن تأخذ في الحسبان الأوضاع الحالية بالجنوب من جهة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة في اتجاه أن يتم وضع الأولويات حل القضية الجنوبية كأساس للإصلاح السياسي العام وبعدها التفكير في الأسس السليمة لإجراء العملية الانتخابية بعد توفر مقومات جديدة للبناء السياسي بالبلاد.

بعدها وفي العدد (2004) من صحيفة الثوري الصادر بتاريخ 2008/5/1م الصفحة (8) تم نشر موضوعي المطور لما ورد في رسالتي للأخ/ سكرتير أول منظمة الحزب م/ حضرموت في 2008/3/7م بعنوان: (القضية الجنوبية): «نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية» ونشر أيضاً غيرها من المواضيع في الصحافة وموقع المكلا اليوم والتي تم إيرادها في كتابي(تجربتي مع الصحافة 1974– 2016م) الصادر عن مطابع الهاشمية بالمكلا عام 2018م.

الحزب الاشتراكي اليمني والقضية الجنوبية

يؤسس للسابع من يوليو 2007م بأنها الفعالية الكبرى التي تمت في عدن وقادها العسكريون الجنوبيون وجمعيات التصالح والتسامح والمتقاعدون في مؤسسات الدولة الجنوبية وتم فيها إظهار الحراك السلمي الجنوبي ومطالبه وفي تناولات سابقة أوضحنا بعض مظاهر تشكلات هذا الحراك في الجنوب بدءاً من محافظة حضرموت ثم عرجنا إلى مداولات الحزب الاشتراكي اليمني لهذه القضية ونواصل هنا سردنا لتطورات مواقف الحزب الاشتراكي فمن المعروف إن الحزب الاشتراكي اليمني بعد حرب صيف عام 1994م خاض وعاش مساراً صعباً بتحوله إلى حزب معارض في ظل أوضاع وطنية وإقليمية ودولية غاية في الصعوبة والتعقيد، ولكنه اجتاز هذه المصاعب بحكمة وبدور بارز لعدد من قيادته التاريخية الناضجة والمؤثرة ومنهم المناضل علي صالح عباد الأمين العام رحمه الله وآخرون، والذي سلم القيادة للحزب بانعقاد المؤتمر العام الخامس للحزب عام 2005م بانتخاب د. ياسين سعيد نعمان أميناً عاماً ليتجدد بعدها أفضل نشاط الحزب ويتم تفعيل أدواره وبتروى وبمعطيات جديدة من الأفق السياسي الناضج ومعرفة معمقه للواقع وكذا أهمية وضع الاستراتيجية والتكتيك المناسبين في نسج التحالفات، وأهمها انضاج جبهة وطنية عريضة في مواجهة المشروع العائلي والقبلي والمناطقي للنظام برئاسة علي عبد الله صالح الذي حطّم كل آمال الوطنيين في إقامة نظام سياسي عادل، وانقلب على الوحدة السلمية في 22 مايو 1990م بالحرب عام 1994م ثم بإنتاج الأزمات والحروب والتي لايمكن التمكن من خلخلتها

إلا بتحالفات سياسية تفكيكية لهذا المشروع السياسي التدميري على اليمن والمنطقة بأكملها.

ولا أريد أن أسرد هنا كل مترتبات ما حدث بعد حرب 1994م، أن كان على الوحدة الوطنية، أو التنازلات على حساب الوطن للآخرين من أجل استمرارية هذا النظام، الذي أظهر الحراك السياسي السلمي الجنوبي كل آفاته وعيوبه، وعراه أمام الجميع، كنظام سياسي دكتاتوري بغلاف أو ديكور ديمقراطي.

فما هو موقف الحزب الاشتراكي اليمني من هذه التطورات:

في عدد من مقالاتي وكتبي الصادرة أشرت إلى تطور موقف الحزب الاشتراكي اليمني تجاه الحراك والقضية الجنوبية، ولكن أردت أيضاً إضافة الإشارة إلى التالي: ففي الإحاطة السابقة عن تداولات اللجنة المركزية حول أهمية الحوار داخل الحزب أشرت إلى بعض هذه المفاصل في فهم هذه القضية والتعامل معها. ولكن من المهم إبراز هنا بعض المحطات المهمة:

أولاً: تعد فترة قيادة الأستاذ د. ياسين سعيد نعمان لقيادة الحزب خلال الفترة من 2005م (المؤتمر الخامس) وحتى انعقاد الكونفرنس للحزب عام (2014م) مرحلة مفصلية مهمة إن كان في إطار تحريك الأوضاع العامة السياسية في المشهد اليمني، أو اتجاه القضية الجنوبية ودعمها السياسي والفكري وتطورها النوعي.

ففي المجال السياسي والنظري قاد د. ياسين نعمان التحولات السياسية

والفكرية في داخل الحزب وأيضاً في تنظيم تحالفاته السياسية الوطنية وخاصة في إطار اللقاء المشترك كإطار لتجمع القوى السياسية لمواجهة المشروع اللاوطني والعائلي. ولقد تم تحقيق هنا نجاحات كبيرة في فكفكة هذا النظام وإظهار عجزه عن المعالجة الحقيقية للقضايا المهمة ومنها قضية الوحدة والحرب الناتجة عنها.

ثانياً: بالنسبة للقضية الجنوبية:

اتسم موقف الحزب الاشتراكي اليمني بالواقعية السياسية في التعامل مع تطور الحراك السلمي وقضيته من خلال عدد من أشكال الدعم والمؤازرة مع التأكيد على أهمية استقلالية الحراك وعدم حرفه عن مساره السلمي، وإيجاد قيادة من بين صفوفه الميدانية بدلاً عن استمرار الوصاية عليه بأي شكل من الأشكال المعروفة التي عرقلت وحدته وانتظامه في إطار وطني شامل، وعدم جره إلى متاهات افتعال صراعات مع أي قوة أو تحوله إلى إطار جهوي فقط يسهل للنظام كسره والانفراد بالتحكم في مصائره.

وكان للحزب الاشتراكي اليمني دوراً واضحاً في تفنيد بعض المظاهر الانتهازية والنفعية لتقلبات بعض السياسيين ومنهم الجنوبيين الذين يغيروا مواقفهم وفقاً للمصالح وما يجود لهم النظام الحاكم من الفتات للتشتيت واللعب في الملعب الجنوبي تحت دعوات وشعارات مختلفة ومنها المناطقية الضيقة ومشاريعها المقيتة والتي تجاوزها الجنوب في مراحله السابقة.

وبالنسبة لتعامل قيادته مع الحراك والقضية الجنوبية:

فقد اتسم موقف الحزب الاشتراكي من الحراك وقضيته الجنوب العادلة، باتخاده سياسة سليمة تتمثل في الآتي:

- انخراط عدد من قياداته الفاعلة في المكتب السياسي واللجنة المركزية ومنظمات الحزب في معترك هذا الحراك والعمل على تطويره سياسياً وفكرياً والعمل على وحدة مكوناته، وكذا العمل على توجيهه في المسار الصحيح من أجل تحقيق أهدافه.

- لم تتخذ الهيئات القيادية للحزب الاشتراكي اليمني في المكتب السياسي واللجنة المركزية أية قرارات سياسية أو تنظيمية لا تنسجم مع اعترافها بالقضية الجنوبية وأهميتها السياسية وعدالتها وبالتالي اتسم هذا الموقف بالنضج من حيث:

- الربط بين القضايا العامة، والقضايا المتعلقة بقضية الجنوب، ومنها إنضاج الظروف العامة وتوفير قدر الإمكان الدعم والمؤازرة بل أيضاً تنسيق المواقف بما ينسجم مع إيجاد ظروف سياسية ناضجة وعلى سبيل المثال قضية الانتخابات التي أجلت لمجلس النواب عن موعدها وغيره.

- العمل بكل الإمكانيات السياسية والقيادية من أجل المساعدة في تبني هذه القضية وطنياً وإقليمياً ودولياً وكان لدور الحزب الاشتراكي في مؤتمر الحوار الوطني الشامل أهمية الكبيرة في سياق الدفاع عن هذه القضية أو اقتراح الحلول لحلها.

القضية الجنوبية وعلاقتها باستقرار اليمن:

في موضوع للدكتور ياسين سعيد نعمان بمناسبة الذكرى (55) للاستقلال الوطني، عرّج فيه على العديد من المحطات المتعلقة بالقضية الجنوبية مراحل تشكلها وجوهرها وأهميتها الاستراتيجية المتعلقة باستقرار اليمن.

وفي كتبي الصادرة إن كان (تجربتي مع الصحافة 1974– 2016م) أو (محطات في حياتي)، وكذا كتابي الذي صدر بعنوان (الوحدة اليمنية: المسارات والمآلات)، أشرت فيها إلى الدور الذي اضطلع به د. ياسين في العملية السياسية باليمن ومساهمته الفاعلة في اقتراح الحلول ومنها ما يتعلق بالقضية الجنوبية وهنا في عناوين عامة أوضح بعض ما جاء في موضوعه بمناسبة ذكرى عيد الاستقلال الـ(55) منها:

«إن القضية الجنوبية هي العمر السياسي للجنوب في المرحلة الكولونيالية مروراً بتحقيق الاستقلال وتحرير الجنوب وقيام دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومرحلة ما بعد الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية وحتى اليوم».

- «الحراك السياسي لم يخلق القضية الجنوبية على نحو إرادي تحكمي، أو بدون أساس موضوعي كامن في بنية التاريخ السياسي، فمسارات الحراك وما صاحبه من حوارات فكرية وسياسية، وتعديات، واعتقالات، ومغازلات، واختراقات كشفت الغطاء عن الوضع السياسي القائم، ووضعته تحت المجهر».

- لقد كان رفض الحزب الاشتراكي لعملية الدمج (بعد الوحدة مع المؤتمر

الشعبي العام) منسجماً مع موقفه الرافض لفكره شراكة السلطتين على حساب الشراكة الحقيقية المتمثلة في أن يكون الجنوب شريكاً كاملاً بسكانه ومؤسساته وجغرافيته، ولو أنه قبل بالشراكة نيابة عن الجنوب لجاز اتهامه بالتخلي عن الجنوب».

إلا أنه في فقرة أخرى باتجاه مغاير وغير محسوب له عند توقيع اتفاقيات الوحدة، وهي أحد أهم المثالب على عقد الوحدة وتسرعها وعدم وضع الشروط الكفيلة بأساليب ضبط تطبيقاتها تجده يعترف بالتالي: «لم يشرع للشراكة الوطنية على النحو الذي يجعل التمثيل في هيئات الدولة المختلفة معبراً عنه بمعايير غير معيار السكان الذي أخذ به قانون الانتخابات والذي كان يجب أن يكون موضوع اتفاق إرادتين سياسيتين».

للأسف الشديد إنه حتى الآن رغم مرور أكثر من (32) عاماً على عقد الوحدة في 22 مايو 1990م لا يوجد تحليل واف وتقييم واضح وموضوعي لها ومآلات وما آلت إليه وما تقدم طرحه للأخ/ د. ياسين سعيد نعمان من اعتراف واضح عن أحد مثالبها يمكن أن يضاف إليه أخرى مما أشارت إليه العديد من الدراسات والندوات العلمية والكتب الرصينة التي تم الإشارة إلى بعضها في كتابنا»الوحدة اليمنية- المسارات والمآلات».

في هذه الإحاطة أيضاً يشير د. ياسين سعيد نعمان إلى انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل اليمني ومحطاته التي اتسمت بتغلب مصالح القوى النافذة التقليدية في النظر للقضية الجنوبية والتعبير عن حلها باقتراحات منقوصة

وجعلها قضية إدارية في إطار تشكيل الدولة الاتحادية الجديدة بـ (ست) أقاليم، منها عدد إقليمين في الجنوب بهدفَ من جديدَ التمزيق والقضاء على قضية الجنوب وإعادتها إلى مربع ما قبل تحقيق دولة الاستقلال (ج. ي. د. ش) وفي موضوع لنا بعنوان (تأملات في: رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية) تم نشره في صحيفة شبام الحكومية الصادرة بالمكلا العدد (122) الموافق 2015/3/9م أوضحنا أهمية هذه الرؤية، وحددنا رأينا في فترة سابقة في مقال نشرناه في صحيفة الثوري الموافق 2008/5/1م العدد (2004) بعنوان (القضية الجنوبية نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية) حيث جاء فيه رداً على موضوع للهيئة التنفيذية للقاء المشترك التي نشرت في الثوري التالي: «هذا التسليم النظري لا يأخذ بالحسبان أن أي مشروع وطني تاريخي لا يتحقق من خلاله مطامح وآمال الناس في المواطنة المتساوية ومصالحهم وثقافاتهم والتنوع لمكوناته معرض للخطر، وهذا ما آلت إليه مصائر عدد من الوحدات التي تشكلت من اتحادات الدول حيث تعرضت للانهيار في ظل عدم استجابتها لمتطلبات وشروط قيامها، وهذه عملية موضوعية تنطبق أيضاً على ضمان استمرار الوحدة فلا يوجد ثابت إلا بشروطه».

وفي آخر رؤيته يوضح د. ياسين نعمان شكل الأوضاع في اليمن بعد الانقضاض على نتائج مؤتمر الحوار الوطني والتي رغم أهميتها وظروف انعقاده وانقسام الجنوبيين حوله إلا إنه من الأهمية بمكان الاعتراف بأهميته في إظهار القضية الجنوبية وهذا ما أشرت إليه أيضاً في كتاب «الوحدة اليمنية المسارات

والمـآلات» إلا أن نتائجه الأخيرة كما أشار د. ياسين أظهرت من جديد تحكم عقلية حرب عام 1994م واستمرار تنازعات مصالح القوى التقليدية للتحكم بالمشهد السياسي من خلال النتائج الكارثية التعسفية التي تم الأخذ بها في خاتمة مؤتمر الحوار الوطني في التعامل مع القضايا الوطنية الكبيرة التي ناقشها المؤتمر ومنها الحلول التوافقية التي يمكن وضعها لحل قضية الجنوب، والتي كانت حصيلتها تحول المشهد السياسي برمته في الانقلاب على نتائج المؤتمر وسيطرة الحوثيين المدعومين إيرانياً على الأوضاع وبروز المشروع (الحوثي – الإيراني) ويخلص في خاتمة هذا المقال إلى التالي: «العمل بجدية على خلق توافقات سياسية من قبل كل القوى التي تتصدى للمشروع العنصري الذي حول اليمن إلى منصة إيرانية ليهدد بها أمن المنطقة والعالم، بحيث تشمل هذه التوافقات حل قضية الجنوب حلاً عادلاً على أساس الاختيار الذي يقرره الناس في الجنوب بعد أن تتم هزيمة هذا المشروع وفي ظروف يكون فيها الاختيار غير خاضع لأي ضغوط من أي نوع».

وهذا الاستنتاج والمنحى هو ما يعمل عليه حالياً المجلس الانتقالي الجنوبي للوصول الآمن لتحقيق أهداف الجنوبيين في تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم.

ثانياً: القضية الجنوبية في الصحافة الوطنية

- القضية الجنوبية في الصحافة (1968- 2019م)
- قراءاتي للقضية الجنوبية
- القضية الجنوبية في الأدبيات المعاصرة

القضية الجنوبية في الصحافة 1968- 2019م

للصحافة الوطنية دورها في تفنيد الأوضاع التي آلت إليها الجمهورية اليمنية منذ إعلان قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م وقبلها وذلك من خلال الحديث الموسع عن الدخول إلى النفق المظلم بسيطرة الفرد والقبيلة والمشائخ على مقاليد السلطة في اليمن بأكمله وتحويل الجمهورية إلى ما يشبه المملكة الوراثية غير المعلنة، واستشراء الفساد في مفاصل الحكم بأثر توزيع وتقاسم الثروات من قبل الأسرة والمقربين وبناء مؤسسة عسكرية وأمنية غير وطنية، وتفاقم الفقر والعوز في غالبية الشعب وإدارة الحكم في البلاد بالأزمات في ظل استخدام الديمقراطية والانتخابات كديكور وافتقاد دور دولة المؤسسات.

القضية الجنوبية في الصحافة:

وحظيت القضية الجنوبية في سياق تطورها منذ بعد الوحدة وحرب 1994م بمساحة واسعة من التعبير عنها في الصحافة الوطنية بشكل عام والصحف الصادرة في الجنوب بشكل خاص وأهمها صحيفة الأيام، ولا يمكن التقليل من دور الصحف الأخرى في هذا السياق العام، وتميز عدد من المفكرين والصحافيين بحضور واسع تجاه هذه القضية ومنهم د. أبو بكر السقاف، د. محمد علي السقاف، د. عيدروس ناصر النقيب وغيرهم.

لقد أعادت حرب 1994م ونتائجها الكارثية المسار الوطني لقضية الجنوبية

الوطنية العادلة والتي استقطبت ليس اهتمام الصحافة الوطنية بل صحافين عرب وأجانب ومن الأجانب كل من: البريطاني باتريك كريجر الذي نشر عدد (4) مقالات حولها، وأيضاً كتاب بعنوان (الجنوب العربي اللقمة القاتلة).. وكذا الأمريكي ستيفن داي والذي نشر موضوعاً أو بحثاً مطولاً بعنوان (اليمن على شفا الهاوية والتحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن).

وفي سياق اهتمامنا بالتوثيق الصحفي فقد شمل كتابي التجريبي الأول (البيلوغرافي) بعنوان (تجربتي مع الصحافة 1974– 2015م) تفصيلاً لما قمت به في هذا المجال ويشمل عدد (6) ملفات فيما نشر بالصحافة للفترة من 1968م إلى عام 2014م من موضوعات تم اختيارها وبلغ تعدادها (1228)، وممكن تصنيفها كالآتي:

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
المشهد السياسي اليمني العام	أحزاب المعارضة اليمنية اللقاء المشترك	القضية الجنوبية جوهرها وأسس حلها والحراك السلمي الجنوبي	الحقوق والحريات والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي مجال النفط والغاز	الثورة الشبابية ٢٠١١م نتائجها والمبادرة الخليجية والحوار الوطني والقرارات الدولية	اليمن تطورات الأوضاع الداخلية والعلاقات مع دول الخليج والدولية

وتتوزع المقالات على الملفات الست كالتالي:

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	الإجمالي
٢٨٣	٢٤٩	٢٥٢	١٠٠	١٨٧	١٥٧	١٢٢٨

كما تتوزع على الصحف وفقاً للجدول التالي:

الثوري	الوسط	المصدر	القضية	الأيام	الأهالي	صدى عدن	النداء	التجمع	التحديث
٣٧١	١٨٨	٧٩	٧٩	٧٠	٦٠	٤٢	٤٢	٣٥	٣٥
اليقين	الناس	الأمناء	الأولى	الوطن	صوت الثوري	عدن الغد	وفاق	٣٠ نوفمبر	الشارع
٣٣	٢٢	٢٢	٢١	٢٠	٢٠	١٤	١٠	١٠	٨
الجمهورية	الرشد	١٤ أكتوبر	الصحوة	الوحدوي	الطريق	الشورى	أفكار	المتفق	الهوية
٦	٦	٥	٤	٣	٣	٢	٢	١	١
يمنات	الديار	الحوار	٢٦ سبتمبر	الثورة الثقافية	الأسبوع	الإجمالي			
١	١	١	١	١	١	١٢٢٨			

كما تلاحظون من الجدول فهناك من الصحف أخذت حيزاً وافياً في سياق هذا البيان للتوثيق الصحافي ومنها (الثوري، الوسط، المصدر، الأيام، الأهالي، صدى عدن والنداء).

وبالإضافة إلى تطرق هذه الصحف إجمالاً إلى الأوضاع باليمن من حيث التحليل لها وخاصة فيما بعد الوحدة في 22 مايو 1990م فقد تضمنت في ملفاتها (الأولى والثاني، الرابع، الخامس، السادس) موضوعات غير ماهو وارد في الملف الثالث عن القضية الجنوبية ومنها فما يتعلق بالحقوق والحريات والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومجال الفساد وما يتصل بالفساد والاستئثار بالثروات بالجنوب وكذا الأراضي وغيرها.

والملف الثالث بعنوان (القضية الجنوبية جوهرها وأسسها) الذي يوضحه الملحق بالكتاب يتضمن في ثناياه عدد (252) موضوعاً ويمكن توزيعها وفق

للسنوات كالآتي:

١٩٩٤	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	الإجمالي
١	١	١	٩	١١	٢٩	٣٥	٢٤	٢٨	٤٧	٥٩	٢٥٢

وتتوزع مواضيعه على الصحف كالآتي:

٢٦ سبتمبر	الأهالي	الأولى	القضية	الأمناء	صدى عدن	الوسط	الأيام	اليقين	الثوري
١	٥	٧	٥٠	١٦	٢٥	١٠	٢٩	٦	١٧
النداء	الوطني	التجمع	يمنات	عدن الغد	الناس	التحديث	الرشد	وفاق	الشارع
١٩	٧٣	٦	١	٦	٢	١٠	٤	٦	٢
الأسبوع	الديار	١٤ أكتوبر	٣٠ نوفمبر	الطريق	الثورة الثقافية	الإجمالي			
١	١	٤	٨	٢	١	٢٥٢			

الاستنتاجات والاستخلاصات حول القضية الجنوبية وحراكها السلمي:

أولاً: بأثر حرب عام 1994م تحول الجنوب إلى ملحق في إطار نظام الجمهورية العربية اليمنية وليس شريكاً وفقاً لمقولة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (عودة الفرع إلى الأصل).

أما د. أبوبكر السقاف فقد وصف الوضع بالجنوب (بالاستعمار الداخلي) في تحليل عميق لارتجال تحقيق الوحدة وما تعرض له الجنوب من مظالم في كل مناحي الحياة أكثر مما حدث في فترة الاستعمار الخارجي البريطاني).

ثانياً: انتج هذا الواقع حراكاً سياسياً سلمياً وقبله أشكال من المقاومة من خلال الانتفاضات والتظاهرات والاعتصامات ضد نظام صنعاء وسلطتة القبلية والعسكرية وأسرة آل الأحمر ونافذيها..

وتعددت أشكال هذا النضال السياسي السلمي المتميز رغم كل أشكال العسف الذي تعرض لها ليصل إلى قمته في الفعالية السياسية الكبيرة في السابع من يوليو 2007م وتأسيس الحراك السلمي بالعاصمة عدن وإعلان موقفه الواضح تجاه الوحدة والمطالبة باستعادة الدولة الجنوبية.

ثالثاً: للحراك السلمي الجنوبي الأثر الكبير في تفكك نظام صنعاء وإظهار مفاسده وزيادة عدد تناقضات المصالح في إطار مكوناته وبالتالي انعكاس ذلك على بروز إطار منظم آخر في المعارضة له ممثلاً باللقاء المشترك وبالتالي اتساع أزمته السياسية وتعمقها مما لم يمكنه من تنفيذ الانتخابات النيابية وبالتالي زيادة احتدام التنازعات داخل النظام.

وعجل الحراك السلمي الجنوبي بأثره في سقوط النظام وجاءت الثورة الشبابية 2011م لتصب الزيت على النار في مفاصله وتظهر كافة مفاسده وعيوبه، وتعمل بالتغيرات ضمنه من قبل القوى الإقليمية والدولية.

رابعاً: لعبت الصحافة الوطنية دوراً مهماً في هذا المجال، وبالإضافة إلى تعرض قادة الحراك السلمي الجنوبي للاعتقالات والملاحقات والمحاكمات، فإن الصحافة هي والصحفيون أيضاً تعرضوا لنفس الأساليب وفي مقدمة هذه

الصحف (صحيفة الأيام) ورئاسة تحريرها (هشام باشراحيل) وغيرهم من الكتاب، ولم تشمل هذه الملاحقة الكتاب الجنوبيين بل أيضاً قادة ومفكرين وكتاب من الشمال ومنهم بعد ذلك من تم تصفيته.

خامساً: كل هذه التطورات انضجت الظروف للتحولات بعدها بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل وفي مواجهة الحوثيين وبالتحالف مع رأس النظام السابق (علي عبد الله صالح) لتكون معادلة جديدة سياسية تشكّل من خلالها تطويرٌ للحراك السلمي الجنوبي إطاراً جامعاً ممثلاً بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي أصبح موجوداً على الواقع سياسياً وعسكرياً وإطاراً وهيئات فاعلة وعلاقات مع الإقليم والإطار العام العربي والدولي.

وهذا هو الاستخلاص الأساس لهذه التطورات ومن أجل تنفيذ استحقاقات الجنوب العادلة في استعادة دولته على أسس فدرالية جديدة.

تناولات صحيفة الأيام للقضية الجنوبية عام 2019م:

من المعروف إن هذا العام هو عام مشهود في نضال الحركة التحررية الاستقلالية الجنوبية ومن أجل استعادة الدولة حيث إن الانتصارات المحققة في الميدان منذ عام 2015م في مواجهة الغزوة الحوثية ونظام صالح للجنوب وبعدها دعم التحالف العربي وانطلاق عاصفة الحزم في مارس 2015م كل ذلك كان له الأثر الكبير في تأسيس المقاومة الجنوبية وتطور دورها في المشهد السياسي الجنوبي كقوة عسكرية ضاربة تشكلت تدريجياً بدعم

الأشقاء في التحالف وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الحزم المملكة العربية السعودية، وإن مطلب تأسيس إطار جامع وطني للجنوبيين كان في مقدمة أهداف القادة وفي مقدمتهم اللواء عيدروس الزبيدي ومن أجل مواجهة التحالفات المضادة لقضية الجنوب وفي ظل ترهل السلطة الشرعية حينها واستحواذ على مفاصلها حزب الأخوان المسلمين (الإصلاح) وكنتاج لتراكم خبرات التجارب السابقة في مجال أهمية توحيد الصف الجنوبي فقد نظمت المليونية بعدن في الرابع من مايو 2019م وأعطى التفويض العام للواء عيدروس الزبيدي لتأسيس الإطار الجامع حيث أعلن في الحادي عشر من نفس الشهر قيام المجلس الانتقالي الجنوبي بدعم كبير من دولة الإمارات العربية المتحدة وشكل هذا المجلس إطاراً عاماً لجبهة وطنية جامعة للهيئات الجنوبية السابقة وأيضاً الأطراف السياسية الوطنية الأخرى.

شكل تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي الخطوة الجبارة في المسار الصحيح وبه تم فتح آفاق جديدة لقضية الجنوب لإظهاره وطنياً وإقليمياً ودولياً، وكان لتأسيس هيئاته المختلفة بالداخل والخارج الأثر في توسع نشاطه واكتساب علاقات مع دول الإقليم وفي النطاق العربي وكذا الدولي.

هذه التطورات تناولتها الصحافة وفي مقدمتها صحيفة الأيام حيث رصدنا إصدارها في أعدادها من أبريل إلى نوفمبر 2019م عدد (20) مقالاً.

قراءاتي للقضية الجنوبية

نشرت بالصحافة الوطنية مجموعة من المقالات وكذا في المواقع الإلكترونية، وتأسيساً على ذلك تم تضمينها كتبنا نوضحها بالآتي:

أولاً: كتاب: تجربتي مع الصحافة (1974– 2016م):

الصادر عام 2018م عن مطابع الهاشمية تجدون فيه عدداً من هذه المواضيع نوضحها وفقاً للجدول كالآتي:

الموضوع	الصحيفة	العدد	تاريخ النشر	الصفحة
١- مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والتحديات التي تواجه التطبيق	الوسط	١٠٢	٣١ مايو ٢٠٠٦م	٩
٢- القضية الجنوبية: نحو إيجاد فهم واسع وجديد للشراكة الوطنية	الثوري	٢٠٠٤	١ مايو ٢٠٠٨م	٨
٣- رداً على عبد العزيز يحيى الجنوب: مقاربة حلم الوحدة بواقعها	الثوري	٢٠١٣	٣ يوليو ٢٠٠٨م	٨
٤- أحزاب اللقاء المشترك وهيئات الحراك الجنوبي والتشاور الوطني العام	الثوري	٢٠٤١	١٩ فبراير ٢٠٠٩م	٨
٥- الجنوب: آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل	موقع المكلا اليوم	-	١ مايو ٢٠١٣م	-
٦- تأملات في رؤية الحزب الاشتراكي اليمني حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية	شبام	٦٩٧	١٢ يونيو ٢٠١٣م	٣
٧- مرة أخرى: الجنوب.. آمال وتطلعات توحيد الصفوف ورسم آفاق المستقبل (٢)	موقع المكلا اليوم	٢٠١٤م	٢١ سبتمبر	-
٨- الثورة السلمية الجنوبية: أهمية إيجاد الحامل السياسي الجامع	موقع المكلا اليوم	٢٠١٤م	٢١ سبتمبر	-
٩- مستجدات الأوضاع في اليمن وعلاقتها بالقضية الجنوبية	موقع المكلا اليوم	٢٠١٥م	١٨ يناير	-

الموضوع	الصحيفة	العدد	تاريخ النشر	الصفحة
١٠- عاصفة الحزم وإعادة الأمل: هل يؤسس مؤتمر الرياض لمرحلة جديدة في اليمن	موقع المكلا اليوم	٢٠١٥م	١٦ مايو	-
١١- عاصفة الحزم وإعادة الأمل المقاومة الوطنية الجنوبية: انتصارات وتطلعات مشروعة وأهمية فهم المرحلة وآفاقها	موقع المكلا اليوم	٢٠١٥م	٢٤ أغسطس	-

ثانياً: محطات في حياتي:

هذا الكتاب الثاني الذي صدر عام 2022م برقم إيداع رقم 2020/204م من الهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت وشمل في ثناياه مساهمتي في إبراز القضية الجنوبية وورد في محتوياته بالفصل السابع استخلاص تجربتي العملية السياسية كالآتي:

- خاتمة محطات حياتي.
- وجهة نظر حول التجربة السياسية.
- تجربة الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطية.
- بعض الاستخلاصات الختامية.

ثالثاً: الوحدة اليمنية المسارات والمآلات:

في هذا الكتاب الذي صدر عام 1443هـ- 2023م ورقمه في الهيئة العامة للكتاب، 269/ 2021م والتحليل هو الآخر أخذنا فيه بالاهتمام والتحليل والتدقيق تفاصيل المشهد السياسي اليمني بكافة تعقيداته وتم فيه إبراز قضية الجنوب وحراكها السياسي السلمي في فصول الكتاب منها:

فالجزء الأول في فصليه تضمن:

- الفصل الأول: حرب صيف عام 1994م وآثارها ونتائجها.

- الفصل الثاني: نتائج حرب صيف عام 1994م وما أفرزته من تحالفات سياسية.

أما الجزء الثالث: القضية الجنوبية الانطلاقة ومواقف السلطة والمعارضة فيتضمن في فصوله الثلاثة ما يأتي:

- الفصل الأول: القضية الجنوبية الانطلاقة والتأسيس والتطور.
- الفصل الثاني: موقف السلطة والمعارضة منها.
- الفصل الثالث: واقع النظام السياسي وتفاقم أزماته.

أما الجزء الرابع من الكتاب: الثورة الشبابية: والحلول السياسية، المبادرة الخليجية والقرارات الدولية.

ففي الفصل الثاني منه: مؤتمر الحوار الوطني الشامل فقد تم توضيح فيه: القضية الجنوبية: محوريتها في مؤتمر الحوار ودور فريقها بالمؤتمر.

أما الجزء الخامس: المأزق السياسي والعسكري للوضع باليمن فقد تم تخصيص الفصل الثاني منه بعنوان الجنوب، تطور حراكه ومقاومته وتطلعاته ومن أهم العناوين فيه:

- إعلان قيام المجلس الانتقالي الجنوبي بداية مرحلة جديدة في تاريخ

الجنوب.

- اتفاق الرياض 5 نوفمبر وتنفيذه وآلية تنفيذه.
- الإدارة الذاتية للجنوب.

هـذه أهـم المحـاور التي شـملها هذا الكتـاب وفي ثناياه أيضـاً تفصيلات أكثر حول القضية الجنوبية وتطورها إقليمياً وعربياً ودولياً.



القضية الجنوبية في الأدبيات المعاصرة

حظيت القضية الجنوبية بالتناول في عدد من المؤلفات والندوات لعدد من الكتاب والمؤرخين وفي ثنايا كتابنا «الوحدة اليمنية.. المسارات والمآلات» هناك الكثير من المراجع المتعلقة بذلك، ممكن لأي باحث العودة إليها.

ومن الإصدارات الجديدة كتاب الأخ/ يحيى سالم علي في طبعته الأولى 1442هـ- 2021م بعنوان: (القضية الجنوبية في الصحافة اليمنية) وبلغت صفحاته (386) برقم إيداع 2021/246م عن دار الكتب الوطنية بصنعاء وهي كما يوضح الكاتب مستوحاة من رسالة ماجستير عن اتجاهات الصحافة اليمنية نحو القضية الجنوبية 2013/2007م دراسة تحليلية مقارنة، جامعة عدن، كلية الآداب قسم الصحافة والإعلام مارس 2017م.

يتضمن الكتاب الفصول الآتية:

الأولى	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
الوحدة اليمنية وحرب صيف ١٩٩٤م	الصحافة اليمنية قبل الوحدة وبعدها	ظهور القضية الجنوبية والموقف منها	نشأة الحراك الجنوب وتطوراته	القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل	نتائج الدراسة التحليلية

واختتم كتابه بإيراد المصادر والمراجع للكتاب وقائمة محتوياته..

يشكل الكتاب من وجهة نظري العامة جهداً طيباً يحسب للكاتب (علي سالم بن يحيى) عن القضية الجنوبية وسيكون الاطلاع عليه والاستفادة مما جاء فيه مادة تضاف إلى المصادر الأساسية لقضية الجنوب العادلة وآمل أن

يحظى بالاهتمام والمتابعة والمراجعة من صناع القرار في المجلس الانتقالي الجنوبي وفي كثير من عناوينه وبالمقارنة مع ما جاء في كتابنا (الوحدة اليمنية: المسارات والمآلات) يتفق مع ما جاء في محتويات كتابنا، ولكنه يأخذ اتجاهاً واحداً في مجال الدراسة والمقارنة استناداً إلى موضوعات ما نشر في الصحافة اليمنية حول القضية الجنوبية باعتبار هذا الكتاب رسالة علمية في مجال الإعداد والمتابعة.

ثالثاً: قضية الجنوب السياسية في المشهد اليمني العام

- رسالة إلى الأخ/ المشير الرئيس عبدربه منصور هادي.
- تأملات في المشهد السياسي اليمني.
- اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019م وآلية تسريع تنفيذه.
- التحالف العربي في اليمن.. آمال منشودة.
- رسالة للحكومة والتحالف.
- قضية الجنوب في قناة الإخبارية السعودية للمبادرة.

رسالة إلى الأخ المشير الرئيس عبد ربه منصور هادي

الأخ الرئيس وأنتم موجودون حاليًا في العاصمة عدن فواجبكم السامي اليوم الوفاء لعدن التي تنشد بعد التحرير للأمن والأمان للمدينة وللبعد عن العصبيات المناطقية وغيرها من مآسي حقبة ماضية كانت لها الأثر على ما مرَّ به الجنوب من حروب وصراعات فككت نسيجه الوطني وأدت في الأخير إلى تكالب الأعداء عليه. لقد شكل لقاء التصالح والتسامح الذي احتضنته جمعية ردفان بعدن بداية انعطافة كبرى في انطلاق الحراك السلمي الجنوبي ورافعة للنضال الوطني العام باليمن وقيام الثورة الشبابية ووجودكم حالياً في قيادة البلاد.

ولردفان والضالع مكانة عظيمة في الملاحم الوطنية منها المآثر في الحرب الأخيرة 2015م ضد جحافل الطغاة والمتكبرين، وسطر الحضارم ملحمة تحرير ساحل حضرموت من سيطرة القاعدة المزروعة في خصر حضرموت لأهداف سياسية معروفة. وفي سماء الجنوب اليوم برزت قيادات شابة همَّها الوطن الجديد المراد بنائه على أسس جديدة منهم على سبيل المثال الزبيدي وشلال والخبجي والبحسني وبن بريك وهاني بن بريك وغيرهم كثر بالمحافظات المحرَّرة من قادة الحراك الجنوبي الذين يشهد لهم بالبنان، ويواجهون تركة ثقيلة لمخلفات الماضي للدولة العميقة وأجندة لا تخفي عليكم.

أخي الرئيس ما زالت شبكات الفساد تقوم بالعبث المنظم والمتعمد والمشكلة أنها تشكل امتدادًا لنظام الفساد السابق وهدفها الأساسي زعزعة الأوضاع وخاصة في العاصمة عدن لأهداف لا تخفي عليكم. أما أحدث

أساليب التخريب فهي العمل دون كلل لنبش وإنعاش صراعات الجنوب الماضية والبناء عليها لأجل استمرار استعادة سيطرتها، إن هذا المخطط يراد به إشغال الجنوبيين وهو مخطط سياسي قديم ومتجدد تقوده قوي نافذة في نظام صنعاء ويقوم بتنفيذه للأسف بعض الجنوبيين الذين تشابكت مصالحهم بهذا الأخطبوط، وتأتي الأحداث الأخيرة بعدن مع ذكرى التصالح والتسامح لتضع علامة استفهام حول ذلك.

أخي الرئيس يتأمل منكم استخدام سلطاتكم بألا تسمحوا للعصابات أو للمناطقية أن تحل محل الدولة وفوق النظام والقانون، وأن توحدوا المؤسسات الأمنية بالمحافظات المحررة تحت قياده واحدة ممثلة بمجلس الدفاع، وكل من يدعي أنه مقاومة عليه الانخراط بالمجال العسكري والأمني والدوائر الحكومية، ومن الأهمية تسليم السلاح وتنظيم حمله منعًا لسوء استخدامه، فالمدن المحررة لا حاجة لها لتعدد الولاءات والقيادات. وتجربة حضرموت ممثلة بوحدة القيادة مثالاً نرى أن يحتذى به. محافظة حضرموت تشد على أيديكم وتثمن زيارتكم وتتطلع إلى المزيد من دعمكم لقيادتها التنفيذية والعسكرية لتتمكن من إدارتها لكل المحافظة، ساحلها ووادیها وصحرائها وخاصة أنه يوجد منذ مدة محاولات للعمل على تقسيمها، فالانتصار لوحدة حضرموت انتصارًا للوطن بأكمله وللشرعية وللدولة ونظام الحكم الرشيد وإفشالاً لمخططات الأعداء جميعًا، مع بالغ تحياتي.

الفيس بتاريخ 16 يناير 2017م

تأملات في المشهد السياسي اليمني

منذ مدة مبكرة وفي عدد من مقالاتي بالصحافة الوطنية بدءًا بموضوعي بصحيفة الثوري في الأول من مايو 2008م العدد (2004) وبعنوان (القضية الجنوبية: نحو إيجاد فهم وواقع جديد للشراكة الوطنية)، وبعدها واصلت الكتابة حول هذه القضية الوطنية المحورية التي أنتجت حراكًا سياسيًا ومجتمعيًا كبيرًا، وقد ضمنت ذلك في كتابي الذي صدر تحت بعنوان (تجربتي مع الصحافة: 1974– 2016م) عن مطابع الهاشمية بالمكلا عام 2018م.

وفي ظروف ما يُعتمل بعدن العاصمة من أحداث مهمة لمشهد جديد يتشكل تجاه هذه القضية الجنوبية، أعيد للقارئ والمتابع لبعض فقرات ما كتبته سابقًا لعله يكون عاملاً مساعدًا لتنوير كل ذي بصيرة على خلفيات هذه الأحداث وسبل معالجتها وخاصة في ظل أوضا ع الشرعية الحالية وما هو مأمول من دور فاعل أكثر ومؤثر للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الدولتان الأكثر فعالية وحضورًا على الأرض في الملف اليمني حاليًا.

أولاً: وضعت المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي اليمن تحت دائرة الضوء والبند السابع، وبالتالي تحت المراقبة الدولية، وحركت القضايا المسكوت عنها التي كانت بعيدة عن التداول من قراراته الشهيرة حول اليمن 924 – 931 صيف حرب عام 1994م تجاه قضية الجنوب شريك إقامة دولة الوحدة السلمية في 22 مايو 1990م, وكان لمجلس التعاون الخليجي

واجتماعه في أبها بالرياض بالمملكة العربية السعودية المنعقد خلال المدة من 4- 5 يونيو 1994م دورًا مهمًا وسجل موقفًا تاريخيًا.

ثانيًا: شكل انطلاق الحراك السلمي الجنوبي في يوليو 2007م بداية انعطافه مهمة في مسار المشهد السياسي اليمني, وازداد التهابًا وفعاليةً بعد الثورة الشبابية عام 2011م وصراعات أجنحة الحكم هناك, والتغييرات السياسية كنتاج للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية, حيث أوصل شعب الجنوب رسالته وطنيًا وإقليميًا وعربيًا ودوليًا من خلال صوت المليونيات وهديرها التي نظمها الحراك في العاصمة عدن, وبعد الحرب الثانية على الجنوب عام 2015م التي شنَّها الحوثيون بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح ضد الجنوب كان للمقاومة الجنوبية دورًا فاعلاً في التصدِّي لهذا التحالف المدعوم إيرانيًا، وتعانق الجنوب بواقعه الإقليمي بعاصفة الحزم وإعادة الأمل بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وما أحدثه هذا التحالف من انتصارات في مدة قياسية في تحرير محافظات الجنوب، فهو علامة واضحة فارقة لمشهد سياسي جديد جدير بالاهتمام.

ثالثًا: أن الوضع باليمن ما بعد عاصفة الحزم وإعادة الأمل ليس كما قبلها بسبب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن (2140 – 2201 – 2216) والتي يؤمل أن تكون نتائجها على الواقع داعمة ومناصرة لدور القوى السياسية الصاعدة والشعبية ومناوئة لسلطة الفرد والأسرة والقبيلة, كما أنه من المؤمل منها أن تسهم في رسم خريطة جديدة لليمن بالمراعاة لمصالح الشعب

اليمني في الشمال والجنوب, وهذا ما أكد عليه مؤتمر الرياض لإنقاذ اليمن, وأن لا مكان فيها لسارقي ثروة الشعب وناهبيها وكانزيها بالداخل والخارج, ولكل المطبِّلين والمزمِّرين خلال مدة الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أكد قرار مجلس الأمن رقم (2140) على طي صفحتها وجاءت القرارات الأخرى بالعقوبات الدولية لتصب في نفس الاتجاه.

رابعًا: لقد أصبح للجنوب من رحم معاناته وحراكه السياسي لسنوات منذ عام 2007م وأثر مقاومته للاحتلال الثاني 2015م حضور على أرضه بعد دحر المليشيات وقوات صالح وأتباعه, بسبب تلاحمه بعمقه الخليجي أنتج واقعًا جديدًا وتوّج ذلك بالتفويض الشعبي عام 2017م بتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة قائده اللواء عيدروس الزبيدي، وأصبح لهذا المجلس حضوره ومكانته داخليًا وخارجيًا, وهو ما جعل عددًا من القادة السياسيين الفاعلين في المشهد السياسي اليمني في مقدمهم الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني السابق وسفير الجمهورية اليمنية ببريطانيا أن يطالب الشرعية بالحوار معه وإشراكه كمكون مهم.

خامسًا: للجنوب قضية عادلة نرجو ألا تُغيَّب، وأن تكون أساسًا لأي مفاوضات لاحقة في الشأن اليمني.

ولدول الخليج نوجه كلمة: لقد رفعتم من خلال عاصفة الحزم وإعادة الأمل دوركم ومكانتكم في إطار المعادلات الإقليمية والعربية والدولية، ومن

المؤمل منكم أن تبادلوا الوفاء بالوفاء، وأن تنتصروا للقيم ولحقوق الشعوب في حريتها وتقدمها، وأن تقدموا العون والمساعدة لرفع المظلومية عن شعب الجنوب لنيل حقوقه العادلة، وأن تكون مساعداتكم القادمة للدول والشعوب وليس لأفراد أو قبيلة أو نخب متسلطة.

وخلاصة القول نقولها بصراحة:

من الأهمية تلافي أي قصور أو خطأ، وأن يكون للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية الدولتين الفاعلتين بالمشهد السياسي جنوبًا وشمالاً دور أساسي في تصويب السياسات الحالية المتبعة من قبل الشرعية, وأن تعمل لتفعيل إطار مشترك جامع منظم لذلك, وأن يتم استيعاب مكونات الشعب كافة في إطاره, وأن يتم التعامل دون مواربة مع الوقائع الجديدة على الأرض، ومنها بروز دور المجلس الانتقالي كحامل لقضية الجنوب العادلة كطرف أساسي على الأرض مناهض لإيران وأعوانها وداعم أساسي للتحالف, وأن يتم وضع خريطة طريق لدعم انتصارات المناطق المحررة وتطويرها اقتصادياً واجتماعياً و إبعاد قوى الفساد -إن كان في الحكومة أو خارجها- عن المفاصل الأساسية كأساس لإدارة الحرب والاهتمام بتحسين الأوضاع المعيشية والخدمات.

أن المهام أمام التحالف صعبة ولكن يمكن تخطيها بمراكمة التحولات النوعية ودعم الانتصارات المحققة, ومواجهة الهجمة الشرسة للإعلام المضاد الذي تقوده إيران وقطر وأعوانهم الإقليميين الآخرين, وأن يكون للإعلام لقوى

التحالف دور منسجم مع الأحداث والمستجدات لا مسايرة في حالات عديدة الإعلام المضاد كما هو حادث في بعض القنوات (العربية والحدث), وأيضًا بعض المحللين الذين يصفون التطورات في الجنوب بأنها تصب في مصلحة إيران والحوثيين وغيرهم, مما لا ينسجم مع ما صرح به الناطق الرسمي للتحالف, مما يؤثر على مشاعر الجنوبيين كطرف أساسي داعم للتحالف.

هذه بعض الرسائل أردت أن أضعها ونحن نعيش مشهدا سياسياً ضبابيا، ووضعا يتطلب الأمر فيه مزيدا من الشفافية والعمل الخلاق لتحقيق استراتيجية التحالف في تحرير البلاد من هذا الانقلاب الحوثي وأعوانه ووضع لبنات جديدة لمواجهة قوى الفساد المستشري حالياً في كل مناحي الحياة.

صحيفة 30 نوفمبر العدد (151) الموافق 12 فبراير 2018م ص5

اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019م وآلية تسريع تنفيذه

بعد مخاض عسير ودور كبير وعمل متواصل من المملكة العربية السعودية قائدة التحالف العربي وبرعاية من ملكها الملك سلمان، وحضور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان ورئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي، تم التوقيع في الرياض في الخامس من نوفمبر 2019م على اتفاق الرياض.. مثَّلَ هذا الاتفاق نجاحًا كبيرًا للجهود الحثيثة لدور المملكة في الملف اليمني والتعمق فيه بوضع الحلول المتصلة بالواقع والآفاق الجديدة، لتطوير دور منظومة الشرعية ورفع مكانتها في القيام بواجباتها بنوع من الوقوف حول وضع الاستراتيجيات وأيضًا أخذ بالاهتمام الواقع ودور الأطراف الفاعلة فيه وعدم إغفال المصالح والوقائع على الأرض والأهداف التي تتسم بالموضوعية لوضع لها الحلول وفقًا لمسار سلمي تدريجي وتفاوضي تشارك فيه دول الإقليم والمجتمع الدولي ممثلاً بالمنظمة الدولية للأمم المتحدة.

إن الكاتب انطلاقًا من اطلاعه على محتويات الاتفاق وأيضًا وجهات النظر المتعددة حوله يضع عددًا من الاستنتاجات، منها:

أولاً: إنَّ اتفاق الرياض انتصار كبير لدبلوماسية المملكة العربية السعودية ودورها ومكانتها المحورية في التحالف العربي وعلى النطاق الدولي.

ثانيًا: أظهر اتفاق الرياض وبالرعاية المشتركة له من قبل كل من المملكة

العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وحدة موقفهما وعلاقاتهما الاستراتيجية من أجل حل هذا الملف، ووجه صفعة قوية للمحاور الإقليمية وأعوانها بالداخل.

ثالثًا: وبالنسبة للقضية الجنوبية فقد أظهر الاتفاق تفهمًا لها ووضعها في إطارها الواقعي في الحل بما يتوافق وحلها سلميًا في إطار المفاوضات وبإسهام المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) وذلك من خلال تأكيد الاتفاق على هذه المشاركة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

آلية تسريع تنفيذ الاتفاق:

أما الآلية الأخيرة المقرة للتنفيذ التي أعلنتها أيضًا المملكة العربية السعودية قبل العيد فهي الأخرى تصب في اتجاه تصويب المسار، ووضع الخطوات العملية للتنفيذ ولاختبار مصداقية الأطراف في التعامل معها، وهي تحسب أيضًا في نطاق التدرج والمرونة السياسية في التطبيق، أهم شيء في اتفاق الرياض وآليته التنفيذية أنه أعطى دفعًا جديدًا وتأييدًا لها من قبل كل الأطراف الإقليمية والعربية والدولية. وهذا أيضًا يعد انتصارًا جديداً للدبلوماسية للمملكة السعودية ودورها المحوري، وأهمية الاطلاع لدورها الفاعل في التطبيق على الأرض.

لقد وضع الاتفاق وآليته التنفيذية قضية الجنوب في مكانتها السليمة والطبيعية في الشراكة بالحكومة وصنع القرار، وبالتالي في كل المتطلبات

الأخرى المرتبطة به، وفي الحل السياسي القادم.

أحيي من صميم قلبي هذا الجهد الكبير والقائمين عليه والذي يحمل بشائر الخير لكل من ينشدون بناء أوطانهم وطي صفحة الحروب، وأطالب كل الجنوبيين بالالتفاف والمؤازرة واغتنام هذه اللحظة التاريخية التي ستؤسس لهم إن شاء الله مستقبلاً آمنًا ومزدهرًا.

صحيفة 30 نوفمبر العدد (257) الموافق 17 أغسطس 2020م، ص6



التحالف العربي في اليمن.. آمال منشودة

حلَّ علينا العام الميلادي الجديد 2021م وبدأت بشائره في اتجاهات عدة:

فبالنسبة للأوضاع في اليمن ورغم الحادث الإرهابي بمطار عدن فإن هناك مؤشرات وآمال معقودة بعد وصول الحكومة بأن يتم العمل بشكل أفضل لحلِّ كثير من الملفات المهمة، أما بالنسبة للإقليم فإن المصالحة الخليجية وانعقاد اجتماع مجلس التعاون الخليجي في الرياض بالمملكة العربية السعودية وإعادة العلاقات مع دولة قطر بالدور المحوري لدولة الكويت الشقيقة خطوة مهمة في إعادة مسار عمل هذا المجلس ووحدته وتطوير دوره في حل العديد من القضايا الإقليمية والعربية والدولية ومنها الحل السياسي في اليمن.

في موضوعي المنشور في صحيفة 30 نوفمبر العدد (151) الإثنين 12 فبراير 2018م بعنوان «تأملات في المشهد اليمني، عدن حاضرة اليوم ورافعة المستقبل» أشرت إلى أهمية دور التحالف العربي، وأبرزت هنا مسألتين مهمتين، هما:

أولاً: من الأهمية بمكان تلافي أي قصور أو خطأ، وأن يكون للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية الدولتين الفاعلتين بالمشهد السياسي جنوبًا وشمالاً، دورٌ أساسي في تصويب السياسات الحالية المتبعة من قبل الشرعية.. فماذا تحقق في هذا المجال؟ لقد شهد عام 2019م التوقيع على اتفاق الرياض في الخامس من نوفمبر منه

بين الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي، وهي خطوة نوعية كبيرة تحسب للتحالف من أجل ترتيب الأوضاع في إطار وحدة القوى المناوئة للمشروع الإيراني بالمنطقة، الذي يقوده الحوثيون وأعوانهم، كما إن لهذا الاتفاق أهمية أخرى في الاهتمام الأكبر بأوضاع المناطق المحررة وفي مقدمتها العاصمة المؤقتة عدن، التي عاشت أوضاعًا كارثية من كل النواحي، وأتى اتفاق تسريع تنفيذه هو الآخر بوصفه خطوة أخرى من أجل وضع نقاطه في التطبيق، وكان من حصيلته إعلان الحكومة بالمناصفة بين الجنوب والشمال، وتعيين محافظ لعدن قبلها. وينتظر من الحكومة وبمساعدة التحالف سرعة حل العديد من الملفات المهمة يتضمنها هذا الاتفاق.

وهذا ما أشرت إليه سابقًا في هذا المقال بأن «أمام التحالف وضع خريطة لدعم انتصارات المناطق المحررة، وتطويرها اقتصاديًا واجتماعيًا، وإبعاد قوى الفساد، وإن كان في الحكومة أو خارجها عن المفاصل الأساسية كأساسٍ لإدارة الحرب والاهتمام بتحسين الأوضاع المعيشية وتقديم الخدمات بشكل عام».

ثانيًا: أما في موضوعي الثاني المنشور بصحيفة 30 نوفمبر العدد (170) الموافق 30 يوليو 2018م بعنوان «المؤتمر الصحفي لمحافظ حضرموت وتساؤلات اللحظة الراهنة» فقد أشرت إلى الآتي: «سرعة العمل وبكل الإمكانات وبالتنسيق مع رئاسة الجمهورية والحكومة والتحالف من أجل فتح مطار الريان الدولي، وسد كل الذرائع المتعلقة بذلك. إلخ».

وقد أدت مثل هذه المطالب إلى الفتح للمطار إلا إن ذلك لم يستمر طويلاً حيث المعاناة تزداد للمواطنين المسافرين وخاصة المرضى منهم للانتقال برًا إلى سيئون والسفر من مطارها بما يحمله من مشقة من كل النواحي، وازدادت هذه المطالب مؤخرًا بما تضمنه بيان نتائج اللقاء المهم بمدينة المكلا في سبتمبر 2020م الذي دعا إليه المحافظ لمواجهة الظروف الطارئة بالمحافظة منها أوضاع الكهرباء والمعيشة للمواطنين وغيرها، حيث أكد اللقاء أهمية سرعة فتح مطار الريان الدولي، ولا يزال هذا الموضوع المهم يراوح مكانه دون إجابات، ونضعه الآن أمام الحكومة ووزير النقل والسلطة المحلية للمتابعة وسرعة تحقيقه.

وفي الأخير فإن على التحالف العربي والبلد تحت البند السابع أن يتحمل مسؤوليته الكاملة والذي لا يمكن لأي مراقب أو متابع إلا أن يشيد بتدخلاته المتعددة الإنسانية والإنمائية، ولأجل حث الخطى أكبر من أجل أن تقوم الحكومة الجديدة، التي سَلِمَتْ والحمد لله في يوم وصولها لعدن من حادثة كارثة العمل الإرهابي، بما يعطى رسالة جديدة بأن كل القوى الرافضة والمعرقلة لتنفيذ اتفاق الرياض وفي مقدمتهم الحوثيون الذين لا يسرهم أبدًا هذا الإنجاز، وسيعملون بكل الوسائل لوأده، وهذا يضع مسؤوليات إضافية أولاً على الحكومة أن تعمل بجدية وشفافية لتحقيق أهداف وجودها وبرامجها، وأن يكون الدعم لها أكبر من التحالف العربي تذليلاً لكل الصعوبات وما أشرنا إليه سابقًا في أثناء موضوعنا هذا.

التحالف أيضًا اليوم معنيٌّ بإنضاج ظروف تحقيق كل ما ورد في اتفاق الرياض، وضمنها مشاركة المجلس الانتقالي، الذي أصبح فاعلاً وموجودًا في إقرار اتفاق الرياض وتطبيقه ليكون أيضًا مشاركًا في المباحثات الدولية حول تحقيق السلام في اليمن والحلول السياسية الشاملة لها، وهذا الجهد الإقليمي والعربي والدولي بدأت تباشيره في الأفق وفي جهود محاربة الإرهاب بأشكاله كافة.

صحيفة 30 نوفمبر، العدد (280) الموافق 26 يناير 2021م، ص 6



رسالة للحكومة والتحالف

لفت نظري في اليوم الثامن من مارس 2021م وأنا أتابع إذاعة المكلا نشرة التاسعة صباحًا لفت نظري خبر قيام وزير الخارجية والمغتربين بصفته خبرًا مهمًا بافتتاح سفارة الجمهورية اليمنية بالدوحة بقطر ورفع العلم عليها، والسؤال لماذا هذا الترويج لحدث اعتيادي وطبيعي، وكل الدول المقاطعة لقطر قامت بمثل ذلك.

يستغرب المرء من أهداف الحكومة و إجادة بعض وزرائها التصريحات الإعلامية في حين يطحن المواطن الغلاء وارتفا ع أسعار المشتقات النفطية، وتأخر تسديد مستحقات أجور العسكريين وقِلّتها وضعفها للعاملين لدى الدولة. أزمات عديدة مستفحلة، ولن نتحدث عن الحسم العسكري الذي ينطبق عليه (محلك سر).

بدلا من كل ذلك مطلوب الحكومة برهان مصداقيتها في الآتي:

- القيام بتنفيذ ما كلفت به عند التشكيل، وأهمها معالجة الأوضا ع الاقتصادية المتدهورة في المناطق المحررة.
- سرعة معالجة أوضا ع المؤسسات الاقتصادية للدولة التي بانتظام عملها توجد بها الدولة، وفي مقدمتها دور البنك المركزي الذي وصل به الحال إلى أن أشارت اللجنة الدولية إلى الفساد فيه، أما السكوت عن هذه الجرعات وارتفا ع أسعار الوقود واللعب بالعملة وتفشي الفساد فهو في حالة الحرب

خيانة كبيرة.

- والرسالة الثانية نوجهها إلى التحالف العربي، ألا ترون معاناة الناس وتردي الأوضاع والبلد تحت البند السابع؟ إلى متى سيظل هذا الوضع؟ ألا ترون نتائجه بعد مرور سبع سنوات منذ بداية الحرب في مارس2015م، فهناك أهمية كبيرة لتحرككم الجاد، وفي مقدمتها تطبيق اتفاق الرياض ومعالجة هذه الأوضاع المأساوية التي تطحن المواطن ولا تجعله يفكر في غيرها.
- أما رسالتي للقوى المجتمعية السياسية المدنية، المطلوب مزيد من التلاحم والمشاركة الفاعلة في وضع الحلول، وعلى المجلس الانتقالي المزيد من إظهار دوره في ظل هذه الأوضاع.

الفيس 8 مارس 2021م



قضية الجنوب في قناة الإخبارية السعودية

أولا قبل التعليق على ما جاء في هذا البث التلفزيوني للقناة الإخبارية السعودية في اللقاء مع الدكتور مطلق المطيري من جامعة الملك سعود، علينا توضيح الآتي:

- إن قضية الجنوب ومطالبه المشروعة في استعادة الدولة الجنوبية أتت وبعلم العالم أجمع بعد وحدة 22 مايو 1990م، والحرب الظالمة عليه عام 1994م الذي أكد حينها مؤتمر وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في أبها بالرياض موقفًا واضحًا بأن الوحدة لا تفرض بالقوة إلى آخر ما جاء في فقراته.

ونضالات الجنوبيين وتضحياتهم كافة وخاصة منذ انطلاق حراكهم السلمي عام 2007م تصب في هذا الاتجاه.

- إن ما هو بارز منذ انطلاقة عاصفة الحزم وبعدها الأمل 25 مارس 2015م هو تلاحم الموقف الجنوبي وتعاضده مع التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في هذه الحرب، وتقديم الشهداء وتحقيق الانتصار وتحرير عدن والمحافظات الجنوبية من هذا الصلف الحوثي المدعوم إيرانيًا.

ومنذ انطلاق العاصفة أطلق عدد من القادة السياسيين ومنهم الدكتور ياسين سعيد نعمان عددًا من المبادرات عن تطوير أداء التحالف، وكذا إيجاد

إطار ينظم علاقتها بالشرعية ومعالجة اختلالاتها الواضحة، إلا أن التعامل مع هذه الدعوات وإجراء مثل هذا التقييم ووضع المعالجات ظل حبيس التغيرات التي أفضت إلى مزيد من تفكك الجبهة الداخلية، وفي مقدمة ذلك إعادة للمشهد قيادات فاسدة، وهي جزء من النظام السابق، همَّها الأساسي استنزاف التحالف والاستحواذ على الثروات وخاصة في الجنوب، والموقف الذي يحسب للتحالف بعد تأسيس المجلس الانتقالي (بدعم من دولة الإمارات وبعد أحداث أغسطس بعدن رعاية المملكة وبدعم الإمارات التوقيع في الخامس من نوفمبر 2019م على اتفاق الرياض الذي للأسف الشديد لأكثر من مرة يجري تعطيل تنفيذه.

أن موقف الجنوبيين لن يكون إلا داعمًا ومساندًا للجهود الإقليمية والعربية والدولية والتي تقف عند مصالح كل الأطراف، وفي مقدمتها حقوقه الواضحة المعالم.

اليوم وبعد انقضاء سبع سنوات من هذه الحرب، ودخول السنة الثامنة علينا أن نرى بأعيننا اختلاف الظروف والأوضاع لنضع ونستخلص التقييمات الصحيحة بدلا من رميها على الآخرين، واتخاذ الإجراءات السليمة لمعالجة الأوضاع. وخاصة دراسة أسباب القصور في الأداء السياسي والعسكري للشرعية شمالاً رغم كل الدعم بالإمكانات، وكذا سرعة تطبيق ما تبقى من اتفاق الرياض، وإعطاء المناطق المحررة والعاصمة عدن كل الاهتمام وتوفير لسكانها الحياة الاقتصادية والصحية والخدمات من كهرباء ومياه وفتح

المطارات المتوقفة حتى يشعر المواطن بأنه يجد فيها أفضلية عن المناطق غير المحررة.

- للأسف الشديد نرجو أن يكون ما جاء في القناة الإخبارية السعودية في اللقاء الذي أجرته مع الدكتور مطلق المطيري لا يعبِّر عن رأي القيادة السعودية التي رعت اتفاق الرياض، وتعرف أكثر من غيرها مواقف المجلس الانتقالي وشعبه، وألا تساير هذه القناة القنوات الأخرى التابعة لها العربية والحدث، كما نتوخى منها دورًا متميزًا في تدعيم قوى التحالف وتمتينها وخاصة العلاقات السعودية الإماراتية.

الفيس 31 مارس 2021م

رابعاً: تطورات القضية الجنوبية (2015 - 2025م)

- القضية الجنوبية، محوريتها وواقعها كقضية عادلة.
- اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة (2019- 2022م)
- دور المجلس الانتقالي الجنوبي.
- الحوار الجنوبي وأهميته السياسية.
- اللقاء التشاوري الجنوبي (4- 8 مايو 2023م) أهميته السياسية.
- قضية الجنوب وحاملها وحضرموت.
- خلاصة.

القضية الجنوبية محوريتها وواقعها كقضية عادلة

أنهيت إعداد كتابي بعنوان (الوحدة اليمنية- المسارات والمآلات) وهو يحمل في ثناياه تحليلاً شاملاً ومعمقاً لتجربة الوحدة مساراتها ومآلاتها الكارثية، ها أنا استخلص ما ورد فيه بخصوص القضية الجنوبية.

كتابي الأول بعنوان (تجربتي مع الصحافة 1974– 2016م) حمل في ثناياه العديد من المقالات حول القضية الجنوبية وحراكها السلمي التأسيس والتطور«لقد شكلت الفعالية الكبرى في السابع من يوليو 2007م تتويجاً رائعاً للمخاض الصعب في مواجهة نظام 7 يوليو 1994م وانتصاره المزعوم على الجنوب في حربه الظالمة، هذا اليوم شكل انطلاق المارد الجنوبي بكل قواه تجاه رفع مطالبه بطلب فك الارتباط والتي أعلنها سابقاً في 21 مايو 1994م الرئيس علي سالم البيض ولم يكتب لها النجاح لأسباب عديدة.

يشير الكاتب الأمريكي ستيفن داي في موضوعه بعنوان (اليمن على شفا الهاوية التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن) إلى الآتي:

«في 22 مايو 2005م بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للوحدة في المكلا عاصمة محافظة حضرموت الشرقية، فيما كان في السابق جنوب اليمن، مد الرئيس صالح يده للجنوبيين من خلال إقامة الاحتفالات السنوية للوحدة في المكلا، ولكن بعد ذلك بعامين فقط، اقتحم الحراك الجنوبي المشهد في المكلا ومدن أخرى في جميع أنحاء الجنوب بالاعتصامات والاضرابات

والمظاهرات، وتغدى من تظلمات المنطقة في أعقاب الوحدة وحرب العام 1994م» ويضيف الكاتب: «فالحراك الجنوبي هو أكثر بكثير من مجرد تهديد إذ هو قبل كل شيء حركة سياسية تسعى إلى التعويض عن فشل عملية التوحيد في التسعينات».

أما الكاتب البريطاني باتريك كريجر في موضوعه بعنوان: (القضية الجنوبية جوهرها ودورها في الصراع السياسي) بتاريخ 28 مارس 2009م، فقد أوضح ما يلي: «إن القضية الجنوبية، قضية وطنية أصيلة لشعب جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً، وهي في جوهرها ليست قضية مطلبية معاشية، ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل حلها، أن الصراع في حقيقته وجوهره ومضمونه هو صراع بين ثقافتين، إزاء مشروعين سياسيين لإدارة البلاد، ألا هو مشروع الدولة المستندة إلى النظام والقانون، ومشروع القبيلة القائم على القوة والأعراف القبلية».

يفند أ. د. صالح علي باصرة (رحمه الله) رئيس اللجنة الوزارية المشكلة للمحافظات الجنوبية في تقريره الشهير عن نتائج عمل اللجنة هذا الواقع بالآتي: «الحقيقة إن التحدي هو تقرير من الأغلى عند الدولة هل هؤلاء المواطنون الذين يشكلون الأغلبية أم 10 أو 15 مسؤولاً عسكرياً ومدنياً النافذ يأخذ 2000 فدان والمواطن غير قادر على الحصول على مسكن 15× 15 متر مربع».

وفي مقابلة له أيضاً مع صحيفة اليقين أوضح د. باصرة المظالم الأخرى للجنوبيين منها: «موضوع القضاء حيث أوضحنا في التقرير إنه لا يوجد

من الجنوبيين في معهد القضاء سوى أعداد قليلة». «وأيضاً وزارة الخارجية التي كانت مناصفة بين الشمال والجنوب، والآن أذهب إلى وزارة الخارجية وأسأل كم عدد الموظفين الجنوبيين في الوزارة، لم يبقى إلا أعداد قليلة لا تتجاوز 3%، أما الكليات العسكرية الموجودة في الجنوب ثم انتهت، والآن لا يوجد كليات عسكرية في أي محافظة جنوبية».

أما الأستاذ نجيب يابلي: (رحمه الله تغشاه) في مداخلة له بالندوة الوطنية التي انعقدت بعدن وغطتها صحيفة الأيام العدد (5188) 3 سبتمبر 2007م، فقد أوضح رأيه بالآتي: «إن القرارات التي اتخذت واللجان والهيئات التي شكلت لتطبيع الأوضاع ومعالجة الاختلالات واحتواء الأزمات تأخذ مداها الزمني!! وكل ما نخشاه أن قوى فاسدة من داخل النظام تعمل على إفشال تنفيذ تلك القرارات».

إيضاح هذه الحيثيات تعمدنا وضعه لمعرفة إن كثيراً من الاتفاقات والمعاهدات وحتى إن اكتسبت شرعيتها والتوافق عليها وطنياً وإقليمياً ودولياً لا تجد التطبيق في الممارسة العملية وتجربة الجنوبيين وحتى هذه الأيام توضح عدم المصداقية في التنفيذ، وهذا أيضاً ما نراه ماثلاً في الاتفاقيات الأخيرة في اتفاق الرياض وأيضاً المشاورات الأخيرة التي رعاها مجلس التعاون الخليجي في الرياض.

وسنتطرق أيضاً إلى مسألة التعامل مع القضية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الجهود الوطنية ودور الأمم المتحدة قبل الحوار الوطني:

في كتابنا (الوحدة اليمنية - المسارات والمآلات) الجزء الرابع الفصل الثاني: مؤتمر الحوار الوطني الشامل في صفحاته (193– 207) تحدثنا فيه بإسهاب عن التطورات قبل انعقاده، موقع القضية الجنوبية ومحوريتها، وهنا نشير إلى الآتي:

عضو لجنة التواصل الخاصة بالحوار الوطني الشامل برئاسة د. عبد الكريم الأرياني وعضوية آخرين ومنهم د. ياسين سعيد نعمان عقدت لقاء بقيادة مؤتمر القاهرة الجنوبي برئاسة علي ناصر محمد والرئيس حيدر أبوبكر العطاس بتاريخ 23 يونيو 2012م ومما يجدر أن هذا المؤتمر الجنوبي الأول انعقد في القاهرة 20– 22 نوفمبر 2011م: «تحت شعار (من أجل تقرير المصير لشعب الجنوب) وأهم مخرجاته هي:

- حق شعب الجنوب في تحقيق مصيره كحق شرعي تكفله كافة المواثيق الدولية وبنود القانون الدولي.

- رأي أن خيار الوحدة في دولة اتحادية بإقليمين جنوبي وشمالي على خط الدولتين الموقعتين على إعلان وحدة 22 مايو 1990م هو المخرج الآمن لحل القضية الجنوبية والمشروط بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات.. وإن عدم الاستجابة لهذا الحل يعطي الجنوبيين الحق في اللجوء إلى كافة الخيارات.

وبعدها واصل المبعوث للأمم المتحدة أ. جمال بن عمر، عمله للتهيئة والتحضير لإنجاح انعقاد مؤتمر الحوار ومشاركة الجنوبيين فيه، حيث عقد لقاء مع عدد من القيادات الجنوبية في دبي بالإمارات العربية المتحدة في 9 مارس 2013م منهم الرئيس علي ناصر محمد الرئيس حيدر أبوبكر العطاس، عبد الرحمن الجفري، سالم صالح محمد.. وبدلاً من حضوره اللقاء أرسل الرئيس علي سالم البيض مبعوثاً عنه د. محمد علي السقاف برؤيته حول حل القضية الجنوبية ومطالبه قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني.

وفي الأخير اقنع الرئيس عبدربه منصور هادي في فبراير 2019م بعض الجنوبيين وفي مقدمتهم محمد علي أحمد وهو أحد قادة مؤتمر القاهرة الجنوبي وتم قبل الحضور تشكيل هيئة مؤتمر شعب الجنوب وبعدها أعلن الموافقة على حضور المؤتمر هذا الواقع يوضح التباين وعدم وحدة الجنوبيين تجاه عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل، حيث هناك أيضاً من الجنوبيين المنضوين في الأحزاب وكذا المنظمات الشبابية والنسائية الخ.

القضية الجنوبية ومحوريتها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل:

كلنا تابع انعقاد هذا المؤتمر والذي آتى تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وكذا نتائجه وتعامل القوى اليمنية المختلفة معه، وسأتطرق هنا فقط إلى بعض ما يتعلق بالقضية الجنوبية في هذا المسار التحضيري والنتائج.

أولاً: في تحليلها لواقع الحال والتعامل من قبل رئاسة الجمهورية والحكومة

مع قراراتها الخاصة بإعادة الثقة والإجراءات المطلوبة ومنها تنفيذ النقاط العشرين للجنة الفنية للحوار الوطني والصادرة قبيل انعقاد المؤتمر، أشارت خبيرة في الأزمات الدولية د. أبريل لونجلي إلى الآتي: «لم تنفذ ولا واحدة من تدابير الثقة التي اقترحتها اللجنة الفنية (للحوار الوطني) على الأرض، مثل حل نزاعات الأراضي ومعالجة مسألة فصل الموظفين بصورة غير شرعية في أعقاب الحرب الأهلية في عام 1994م بين الجنوب والشمال».

ثانيا: أما المبعوث الدولي جمال بن عمر ففي إحاطته لمجلس الأمن الدولي في جلسته المنعقدة في 4 أبريل 2013م (أي بعد حوالي شهر من بدء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بعنوان (الجزء المتعلق بالجنوب) أشار إلى ما يأتي: «لفتت نظر المجلس إلى التحديات الكبيرة الباقية، هنالك اضطرابات في الجنوب، وتستقطب حركة العصيان المدني اليوم أعداداً كبيرة من الناس إلى الشارع، وتتنامى الدعوة للانفصال يوماً بعد يوم، سئم الشعب في الجنوب بعد نحو عقدين من التمييز والقمع وعدم معالجة المظالم المشروعة وبات الآن يشكك في وعود الإصلاح.. الخ».

ثالثاً: أما الأستاذ محمد علي أحمد رئيس فريق القضية الجنوبية فقد عبر عن إحباطه من النتائج المتوقعة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل في رسالته الشهيرة للمؤتمر ولراعي المؤتمر بتاريخ 23 ديسمبر 2013م ويتمثل بطلبه «الاعتراف بحقيقة الشعبين والدولتين لارتباطه بمسار إعادة الحق وتحقيق العدالة، فهذا الخيار الذي يتمسك به شعب الجنوب هو خيار الحق والسلام

خيار الأمن والاستقرار الذي تقره مضامين القانون الدولي».

إن هذا الخيار يتوافق مع ما جاء في وثيقة الفريق المصغر حيث ورد فيها التالي: «إن الوحدة اليمنية هي اتفاق بين دولتين كانتا طرفين سياسيين في الشمال والجنوب إلا إن الممارسات العبثية والخاطئة التي وقعت خلال الفترة الماضية منذ الوحدة والفتاوى التكفيرية خلقت قناعة كاملة عند عدد كبير من الجنوبيين بتقويض الوحدة السلمية، وإن مكانتهم في إطار دولة الوحدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وأمنياً قد دمرت وضربت في مقتل».

رابعاً: أما د. عبد الله سعيد الجعيدي في تقييمه لنتائج الحوار الوطني والحراك الجنوبي يشير في موضوع له بعنوان (حضرموت.. الفرص ذات الصدع) إلى التالي: «الحوار الوطني اعترف بالقضية الجنوبية وضمّنها ضمن مطالب حقوقية وسياسية ضمن مشكلات اليمن الموحد، لكن الجانب السياسي بالنسبة للحراك في هذه المرحلة هو انقسام مكوناته وتنافس قياداته على الزعامة مما أسهم في تشتتيت قوته، وإرباك حركته».

وفي الحصيلة العامة فإن المآلات لنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتنفيذ قراراته لم يكتب لها النجاح لأسباب عديدة ومنها التعامل مع قضية الجنوب وحلها (رغم أهمية الوثائق حولها) على أساس شكل الدولة القادمة كأقاليم، ومن جهة أخرى تم الانقلاب على كل النتائج من قبل التحالف الجديد المتكون من القوى التقليدية جميعها وفي مقدمتها التحالف بين الحوثيين ونظام علي عبد الله صالح وبعدها التسليم من الشرعية بمطالب

الحوثيين بالتوقيع معهم في 21 من سبتمبر 2014م على (اتفاق السلم والشراكة) وبعدها استكمال سيطرتهم على الشمال والعاصمة صنعاء وغيرها من الإجراءات المرافقة لذلك ضد الرئيس والحكومة.. وهذا ما عبرت عنه وثيقة مجموعة الأزمات الدولية (موقع صدى عدن 29 يناير 2015م) حيث أوضحت التالي: «لقد تداعت المرحلة الانتقالية المدعومة من الأمم المتحدة في اليمن ودخلت البلاد في مرحلة جديدة وخطيرة من عدم الاستقرار ففي 22 يناير 2015م قدم الرئيس عبدربه منصور هادي ورئيس وزرائه استقالاتهم بعد إن استولى الحوثيون على القصر الرئاسي وعززوا سيطرتهم على العاصمة».

الجنوب وعاصفة الحزم:

انطلقت يوم السادس والعشرين من مارس 2015م في عملية عسكرية سعودية بمشاركة تحالف دولي، ويكون انقضى عليها حالياً عشر سنوات حتى مارس 2025م، ولا يهدف موضوعنا إجراء تقييم ليرصد نتائجها فهذا أيضاً تضمّنه كتابنا (الوحدة اليمنية: المسارات والمآلات) وما نحن بصدد الحديث فيه هو إيضاح إن قضية الجنوب ليست وليدة انطلاق هذا الحدث بل هي قبلها وإن تلاحقت والتحمت بها في مواجهة الغزوة الثانية للجنوب لتحالف نظام علي عبد الله صالح والحوثيين، وهناك كثيراً من الشواهد توضح تمايز الموقف الجنوبي وثباته في دعم وموازرة الأشقاء في هذه المواجهة، والتي كان له آثار كبيرة في انبثاق المقاومة الجنوبية وتشكلها المتعدد وتكونها كقوة عسكرية ومن ثم كقوة سياسية بقيام وانبثاق المجلس الانتقالي الجنوبي

بعد مليونية الرابع من مايو في الحادي عشر منه 2019م.

وقد شهدت التحالفات الإقليمية في سياق هذه الحرب انعطافات وانتكاسات في أحايين كثيرة خدمت المشروع الحوثي المدعوم بقوة من إيران وأعوانها.

وهنا أرى أن أبين رؤية بعض الأطراف النافذة في المراكز العلمية في مجلة (القمة الألمانية) لشهر يناير 2015م حيث أشار عبدالعزيز الصقر رئيس مركز الخليج للأبحاث في مؤتمر لصناع القرار الأمريكيين والعرب في واشنطن في أكتوبر 2014م إلى التالي: «بأن دول الخليج يمكن أن تساعد جنوب اليمن في مشروع استقلاله وتدعمه كي تنقذ جزءاً من اليمن على الأقل من الانهيار، وفي جنوب اليمن يتركز معظم الجزء الأكبر من النفط اليمني وأحد أهم الموانئ العاملة، بالإضافة إلى كون الجنوب يشترك في 1200 كيلو متر من الحدود مع المملكة العربية السعودية».

نأخذ من هذا الإفادة ونضع الأسئلة المتعلقة بالمصالح السياسية والاقتصادية وارتباطها أيضاً بالحروب ونتائجها.

اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة (2019- 2022م)

أوضحت تجربة الحرب منذ انطلاق عاصفة الحزم إن الانتصارات المحققة كانت جنوبية بامتياز، وأن كل ما قدّمه التحالف من إمكانيات لتحقيق خطوات في تحرير الشمال الذي في غالبيته تحت سيطرة الحوثيين فشلت لأسباب وجود تخاذل في هذا المجال، في توجيه المعركة جنوباً بدلاً عن الشمال.

وقد أشار د. ياسين سعيد نعمان إلى الأساليب الناجعة لتطوير دور الشرعية بالتناسق مع التحالف العربي في موضوع لموقع صدى عدن 20 مايو 2017م بالتالي: «أرى أن يتم تشكيل فريق سياسي استراتيجي يضع خطة شاملة لمراجعة السياسات التي تتحرك بموجبها الشرعية بالتشاور والتنسيق مع الحلفاء، وذلك من منطلق إن الشرعية هي الجامع الأكبر في الوقت الراهن لكل القوى التي تصدت للانقلاب والتي عليها أن تستكمل مهمتها ضمن هذا الإطار بإصلاحات يتم التشاور حولها.. وفي خطوة لاحقة وفي ضوء نتائج عمل هذا الفريق يتم الاتفاق على تشكيل فريق عمل سياسي من كافة الأطراف لتنسيق المسارات السياسية خلال المرحلة القادمة، والقبول بفكرة الاختلاف والتعايش والاحتكام إلى الناس».

لتصحيح الأوضاع وتقييماً لمسار عمل التحالف مع الشرعية ولمواجهة الاختلالات في عملها تم التوقيع في الرياض بالخامس من نوفمبر 2019م على اتفاق الرياض والذي هو الآخر تعثر تطبيقه لوجود ممانعة لدى جهات

نافذة وبمؤازرة من بعض الحلفاء مما أدى مرة أخرى للتأزم جنوباً والانتكاسة شمالاً، وفي مواجهة ذلك أعلن المجلس الانتقالي في 25 من أبريل 2020م الإدارة الذاتية وحالة الطوارئ بالجنوب وعلى ضوء هذه التطورات ومن جديد دعا التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية إلى لقاء آخر بالرياض في 29 يوليو 2020م وتم فيه الاتفاق على آلية لتسريع تنفيذ لاتفاق الرياض، وهنا نشير إلى إن عملية المتابعة والإلزام يظل يسودها عدم الانتظام وبالتالي يعكس هذا الوضع تأثيره على زيادة الأزمات وأيضاً معاناة المواطنين من تدهور الخدمات، وحتى أن تم إجراء بعض الخطوات في تشكيل حكومة المناصفة وتعيين محافظ لمحافظة عدن ومدير للأمن بها، إلا أن القرارات المهمة المتعلقة بالوضع العسكري والإدارة والخدمات وتصحيح أوضا ع المؤسسات الأساسية وفقاً للاتفاق ظلت متوقفة، في ظل انشغال التحالف بازدياد الهجمات عليه من الحوثيين وبدعم إيران وأيضاً بداية بدور ترتيبات لحل الملفات الشائكة في المنطقة من خلال الحوارات الجارية بين المملكة العربية السعودية وإيران عبر أطراف عديدة وخاصة دور جمهورية العراق.. وبالتالي فإن المسار السياسي يميل حالياً إلى وضع التسويات وبالتالي قرب مؤشرات عوامل الحل السياسي في ظل انخراط الأمم المتحدة والدول العظمى في الوصول إلى بعض عوامل اتفاقات الهدنة مع الحوثيين، وبالتالي تراجع الحسم العسكري الذي لايعطيه القادة في الشرعية الاهتمام الأكبر لأسباب وعوامل تتصل بمسار التحالفات والعلاقات وأيضاً عوامل التخاذل في مسألة حل المسارات حيث

البعض ينظرون إلى الجنوب كأساس للمشكلة وأنه الملاذ الآمن لمصالحهم وتسوياتهم.

مشاورات الرياض 29 مارس – 7 أبريل 2022م:

بالاستناد وعلى ما أوضحناه سابقاً تبنى مجلس التعاون الخليجي الذي تلعب فيه المملكة السعودية والإمارات الدور الأساسي في دعم تحالف الشرعية الدعوة لعقد هذا المؤتمر أو المشاورات اليمنية- اليمنية، والتي حضرها كافة الفرقاء وقاطعها الحوثيون ولم يعترفوا بنتائجها.

أرى هنا أن أوضح رأى بعض السياسيين والكتاب حول العلاقة مع دول التحالف أو عن نتائج اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة.. في تصريح للأخ/ محمد الغيثي رئيس العلاقات الخارجية في المجلس الانتقالي لتحديث نت في 26 يونيو 2020م أوضح التالي: «علاقتنا بالإمارات أو السعودية ليست علاقة موظفين بأصحاب مؤسسة أو شركة، هي علاقات شراكة يحددها أمران، موقفهم من قضيتنا الجنوبية، والمحور الثاني في مواجهة التحديات في المنطقة وعلى رأسها مليشيا الحوثي وإيران وتنظيم القاعدة والملاحة البحرية والسواحل اليمنية في الجنوب والشمال».

أما الكاتب الأخ/ أ. سمير القاضي في موضوعه بعدن الغد 16 أبريل 2022م يشير إلى مشاورات الرياض الأخيرة بالتالي: «على التوازي بالجانب السياسي ممثل بعقد المؤتمرات والحوارات وفرض نتائجها على الجنوبيين ممثلين

بالانتقالي وعدم الالتزام بمخرجاتها من قبل الشرعية وسط تقاعس تام وملحوظ للتحالف، وأبرزها نتائج حوار الرياض».

لن نتطرق كيف سارت مشاورات الرياض الأخيرة والتي دعا لها مجلس التعاون الخليجي وكذا ما مدى قدرة هذا المجلس الرئاسي المتكون على إدارة الملفات الشائكة التي ظلت عصية عن الحل في فترة رئاسة الرئيس عبدربه منصور هادي، ثم إن السؤال الأساسي مدى الجدية في تحقيق هذه النتائج والتي هي الأخرى تؤكد على تنفيذ القرارات السابقة لاتفاق الرياض.

هذه الأسئلة لن تطول الإجابة عليها فالأوضاع والأزمات في حاجة إلى حلول مستدامة وأن يكون للتحالف ودوله الأساسية المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة أن تسهم بفعالية في هذا الجانب وخاصة المجال الاقتصادي الخدماتي الذي أثقل كاهل المواطن وجعله يشعر بالريبة وخيبة الأمل في هذا الحرب ونتائجها ومترتباتها على حياته المعيشية وكذا من جانب إن المناطق المحررة التي يراد بها أن تكون النموذج في توفير المتطلبات لها ازدادت معاناتها أكثر.

ولهذا فإن أمام المجلس الرئاسي والحكومة ترد بصورة عاجلة وضع خطة شاملة بتنفيذ كل ما اتفق عليه في اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة، وأن تنفيذها على الواقع دون مماطلة وأن تدعم هذه الخطة من التحالف العربي.

ويمكن أن نضع عناوين عامة لهذه الخطة منها:

1) إجراء تغيير شامل للحكومة أو لبعض وزرائها الذين اثبتوا فشلهم في العمل.

2) سرعة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية بما يعزز الأوضاع بها في مسألة الحرب أو السلم، وآخذ بالاهتمام الواقع في هذا المجال.

وحل قضايا العسكريين ورواتبهم واستحقاقاتهم وفقاً للقرارات الرئاسية السابقة، وبإدماجهم في المؤسسات العسكرية والأمنية كقوة منظمة وذات تجربة (وكذا إدماج القوى العسكرية والأمنية الأخرى ضمن قوام أجهزة المؤسسة العسكرية والأمنية- النخب وغيرها).

3) تطبيق القرارات الرئاسية السابقة حول معالجة تظلمات الجنوبيين في مجال الخدمة المدنية، وكذا قضايا الأراضي (والتي شكلت لها لجان سابقة).

4) إيلاء اهتمام بالأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد، وإعادة الاعتبار للمؤسسات المنظمة لذلك بتشكيل اللجان وفقاً لاتفاق الرياض للبنك المركزي والرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد، وأن يتم إيراد إلى البنك المركزي كل الموارد النفطية وكذا المؤسسات الأخرى التابعة للدولة من المنافذ الجوية والبحرية والبرية.. وكذا ضبط الاستفادة من المساعدات وتوجيهها لخدمة التنمية، وإصلاح سياسة الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الغلاء في البلاد.

5) رفع القيود على حركة الملاحة بأشكالها، وتشغيل المطارات بالجمهورية، وسرعة تنفيذ ذلك بالنسبة لمطار الريان.. واعتبار ذلك أحد أهم الروافد

الاقتصادية بالتنسيق مع التحالف العربي.

6) الاهتمام بالعاصمة عدن والمحافظات الجنوبية المحررة بحل إشكاليات الخدمات بها من كهرباء ومياه وطرق وخدمات طبية الخ.. وسرعة تنفيذ قرار تعيين محافظين جدد ومديري أمن تنفيذاً لاتفاق الرياض.

7) تطبيق سياسة المناصفة بين الجنوب والشمال في كل مفاصل مؤسسات الدولة ومنها (السلك الدبلوماسي، والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية) وغيرها.

8) النظر في الممتلكات والثروات التي تكدست في الجنوب لنافذين بعد حرب 1994م في المجالات النفطية وغيرها والعمل على جعلها ملكاً للدولة والشعب.

9) وضع خطة واضحة مع التحالف العربي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للخروج من دائرة الحرب والبند السابع، وكذا للدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وغيره، وتشكيل إطاراً واضحاً ينظم ذلك.

10) سرعة تنفيذ ما جاء في اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة حول اشتراك المجلس الانتقالي الجنوبي في لجنة المفاوضات ومن أجل تنفيذ مخرجات مشاورات الرياض حول إدراج قضية الجنوب في المفاوضات للحل السياسي القادم.

دور المجلس الانتقالي الجنوبي

لا شك إن وجود المجلس الانتقالي إن كان في إطار حكومة المناصفة أو المجلس الرئاسي يضع أمامه مسؤوليات كبيرة ويجعله مؤثراً وفاعلاً في متابعة كافة القضايا التي تم الاتفاق عليها إن كان في اتفاق الرياض أو المشاورات الأخيرة أيضاً بالرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإنه تنتصب أمامه مهاماً كبيرة هي:

أولاً: تحقيق المتابعة المنتظمة بعد وضع على المجلس الرئاسي والحكومة خطة واضحة متكاملة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ثانياً: أن يكون دور أعضائه في المجلس الرئاسي ممثلاً برئيس المجلس الانتقالي وكذا أعضائه بالحكومة نموذجاً للعمل والمتابعة والتقييم للأداء لهذا المجلس.

ثالثاً: أن يحقق في نشاط المجلس الانتقالي ما أشار إليه رئيس المجلس في الدورة الأخيرة للجمعية الوطنية بالوقوف أمام تقييم شامل لنشاطه منذ التأسيس، وأن يضبط إيقا ع عمله وفقاً للإمكانيات المتاحة والامتيازات الواقعية ومنها الصرفيات للهيئات وكذا فعالية كوادره وهيئاته بما يحقق الرفع أكثر لمكانته و إحلال قيادات جديدة في عمله وكذا الاستفادة من الكوادر الوطنية الجنوبية الأخرى على ضوء نتائج الحوار الجنوبي لضمها لهيئاته بالصيغ والأشكال المتفق عليها.

وأن تضع القيادة للمجلس الانتقالي إن الحكم في هذا المجال المواطن البسيط الذي ينظر للمجلس الانتقالي كإطار جامع يتطلب أن يسود عمله كثيراً من العمل التطوعي والنضالي والقدوة والنموذج وخاصة إن المرحلة هي استعادة بناء الدولة ومؤسساتها وليس أن يتم التصرف كأن المجلس يملك إمكانيات دولة.

رابعاً: الأهمية الكبيرة بأن يدرس المجلس الانتقالي في كل خطواته نبض الشارع ومطالبه لأنها الأساس لتحقيق أهدافه الكبيرة، فبدون الاهتمام بتحقيق مصالح المواطنين وحاجاتهم الأساسية كأساس لدوره ومكانته سيفقد تدريجياً زخم الشارع واقتناعه بتنفيذ أهدافه.

دور المجلس الانتقالي الجنوبي بمحافظة حضرموت:

لا شك فإن لهيئات المجلس الانتقالي بالمحافظات أهمية كبيرة في مجال تطوير أوضاع دور ومكانة المجلس الانتقالي الجنوبي وتحقيق تطلعاته في استعادة الدولة الجنوبية لما قبل 21 مايو 1990م وهذا لن يتم إلا بالتلاحم والعمل الدؤوب مع المواطنين لتحقيق مصالحهم وإشعارهم بتمثلها في الواقع من خلال المتابعة المنتظمة مع السلطات المحلية وخاصة محافظة حضرموت لمكانتها الجيوسياسية المهمة في الجنوب، ولما تتمتع به من ميزات حضارية وثقافية واقتصادية وغيرها من المقومات الوطنية المهمة.

ولا يمكننا إلا التقييم الإيجابي لسير عمل المجلس الانتقالي بالمحافظة

وما حققه من عمل تنظيمي وسياسي وثقافي وكذا اجتماعي وأيضاً في عدد من مجالات الخدمات الأساسية في الظروف التي عاشتها المحافظة أثر وباء الكوليرا وغيره. إلا إن الجهد السياسي العام في تنظيم المليونيات والفعاليات السياسية الأخرى، من الأهمية بمكان أن يواكبها إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالمحافظة التي تملك إمكانيات كبيرة وترفد الدولة وميزانيتها بمصادر دخل كبيرة، وفي ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في عدد من المجالات لا تخفى عليكم جميعاً وعلى سبيل المثال:

1) أوضاع الكهرباء، والمياه، والطرقات، والخدمات الصحية.

2) عدم انتظام تشغيل مطار الريان الدولي، والذي له أهمية وحيوية اجتماعية واقتصادية وكذا صحية وإنسانية.

3) اختلال عمل السلطات المحلية بالساحل والداخل خلال الفترة المنصرمة، مما أدى إلى بروز بوضوح سلطتين ومحافظتين.

4) أهمية التمييز في عمل المجلس الانتقالي بين دوره كمجلس، ودور الهيئات العليا وخاصة في القضايا المركزية لاتفاق الرياض ومشاوراته.

5) العمل مع السلطة المحلية السابقة لما يحقق من خلاله توفير بعض المقومات الأساسية لنشاط مستدام تشارك فيه كل المكونات، والنتائج للقاءات لم تحقق أية من المطالب.

6) تقييم دور الهيئات التابعة للمجلس، ودوره في الهيئات الأخرى بالمحافظة (مؤتمر جامع) والأطر التي أنشأها ومنها دور الهبة الحضرمية الثانية والتي بدأ يتلاشى دورها وتسودها التناقضات في ظل تعامل السلطة معها.

7) من الأهمية أن يكون لدى المجلس الانتقالي بالمحافظة خطة واضحة للعمل مع السلطة المحلية وكذا مع الهيئات المرتبطة به، وأن يتقدم من خلال عدد من الاستشاريين والكوادر بالمحافظة بالمقترحات لتطوير أوضاع المحافظة.

8) إذا كان هناك أهمية كبيرة للحوار الجنوبي في إطار عمل هيئات المجلس الانتقالي المركزية، فإن أمام المجلس الانتقالي بمحافظة حضرموت أيضاً تبنى نفس النهج في إطار تنظيم حوارات مع الشخصيات السياسية التي في الأحزاب أو المنظمات الاجتماعية والقبلية والشخصيات للوصول معها إلى قواسم وعمل مشترك في إطار المحافظة وليتم ما يتم الاتفاق عليه رفعه إلى السلطة المحلية، أو القيادة في المجلس الرئاسي كمطالب للمحافظة.

9) أهمية مساعدة السلطة المحلية بالمحافظة في مجال تنفيذ برنامجها وأهمها: تطوير أوضاع المؤسسات والدوائر بالمحافظة في أداء عملها، تنسيق عمل السلطات المركزية بالمحافظة (الساحل والوادي) – انتظام عمل هيئات الرقابة والمحاسبة ودورها في تقييم الآراء ووضع المعالجات للتغيير ومكافحة الفساد) – وتطوير أوضاع المؤسسات العسكرية والأمنية

بالمحافظة وخاصة النخبة الحضرمية والشرطة والأمن لمواجهة أية ظروف طارئة.. ودعم نشر النخبة الحضرمية في حضرموت بكاملها.. وتنظيم الاستفادة من الإمكانيات بالمحافظة أو الدعم الخاص بشحنات البترول في المجالات الحيوية والأساسية.

وأخيراً فإن أمام المجلس الانتقالي وحيث أن قيادته المركزية تعمل على التقييم العام لأعمالها منذ التأسيس بأن تبادر القيادة بالمحافظة بمثل هذا التقييم وترفعه للاستفادة منه في تطوير عام لعمل المجلس للفترة القادمة.

الحوار الجنوبي وأهميته السياسية

شكل انعقاد الجمعية الوطنية الجنوبية خلال الفترة يومي الثلاثاء والأربعاء 21– 22 يونيو 2022م أهمية كبيرة في مضامين الموضوعات التي ناقشتها وخاصة بالنسبة لأهمية تطبيق نتائج اتفاق الرياض والمشاورات الأخيرة لمجلس التعاون الخليجي، وشكلت الكلمة للرئيس عيدروس الزبيدي في افتتاحية المجلس أهمية كبيرة وخاصة في حديثه عن أهمية الحوار الجنوبي وتقييم نشاط هيئات المجلس وإجراء التغييرات فيها.

إن المشهد السياسي اليمني بعد نتائج نقل السلطة لا زال يسوده الضبابية وخاصة في مجال حلحلة الملفات الداخلية المتعلقة بحياة الناس وتوفير الخدمات الأساسية لهم من كهرباء ومياه ورواتب وغيرها وخاصة في المناطق المحررة وفي مقدمتها العاصمة عدن التي يكتوى الشعب فيها بنيران ارتفاع الأسعار والوضع الكارثي في مجال الكهرباء والمياه وكذا العملة وعدم تطبيق القرارات الهادفة إلى مزيد من الحوكمة والمراقبة لسير عمل الوزارات والمؤسسات التي ينخرها الفساد لهذه الأوضاع البائسة فإن صبر المواطن العادي بدأ في النفاذ مع كثرة الوعود وتكرار المناشدات من قبل المجلس الانتقالي وهيئاته وبالتالي فإن استمرار هذا الحال في وضع حكومة المناصفة يخيب الآمال في مصداقية العمل ويخلق بدوره التوجسات لدى المواطنين في إن كل ذلك العمل المنظم والمرتب في الأخير لايحقق له أية طموحات في بلوغ الأهداف التي ناضل وقدم فيها خيرة شبابه خلال كل مراحل ثورته،

وإن هناك جهات لا تريد إلا إن تستمر في إذلال الجنوبيين وتحطيم تطلعاتهم بل القضاء على مشروعهم الاستقلالي الجديد.

لقد وضعت كلمة الرئيس الزبيدي في الجلسة الافتتاحية وسلطت الأضواء على عدد من المحاور لقضية الجنوب وتطلعاته وكذا اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة، إلا أن الأمور في الأخير في التطبيق الفعلي على الواقع لكل هذه المخرجات.

وقد لفت نظري في هذه الكلمة مسألتان أساسيتان:

أولهما: حول أهمية تقييم عمل المجلس الانتقالي وهيئاته المختلفة كأساس لتطور دوره ومكانته.

ثانيهما: تطرقه إلى أهمية الحوار الجنوبي لنيل الاستحقاقات القادمة وميثاق الشرف.

وسآخذ بالاهتمام قضية الحوار الجنوبي لما له من أهمية كبيرة في سياق تحقيق المشروع الجنوبي في استعادة الدولة وتقرير مصيره.. وأحدد ملاحظاتي بالتالي:

أولاً: إن ما نراه في إطار عمل المجلس الانتقالي وقيادته ولجانه المشكلة للخارج والداخل من عقد اللقاءات مع المكونات الجنوبية أو الشخصيات الوطنية نراه شيئاً طيباً ونباركه ولكننا لا نعده حواراً سياسياً لقضية الجنوب الذي

لها اشتراطاتها ومتطلباتها مما يعلمه في تقديرنا صناع القرار وهيئاته المختلفة المعنية بهذا الشأن.

ثانياً: لقد شكّل تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2019م نقلة نوعية في إطار تطوير وتوسيع مستوى المشاركة فيه من أطراف متعددة بما يشبه الجبهة الوطنية المتحدة، إلا أنه ظل خارجه عدد من المكونات والواجهات الجنوبية القيادية المؤثرة والتي لها مكانتها في إطار تأسيس الحراك الجنوبي أو وضع قضية الجنوب داخلياً وخارجياً.

وحيث أن المجلس الانتقالي اليوم قد تصدر المشهد السياسي الجنوبي وحقق إنجازات في الاعتراف بقضية الجنوب وطنياً و إقليمياً وعربياً ودولياً فإن مسؤوليته اليوم تتضاعف في إطار قيادته حواراً جنوبياً جاداً منتظماً ومحدد الأهداف للوصول إلى التطوير المنشود والانخراط المثمر لكل القوى الحية في الدفاع عن الجنوب ومشروعه الوطني.

ثالثاً: إن مسألة تقييم نشاط وهيئات ومؤسسات المجلس الانتقالي ورفده بالقيادات والكفاءات الوطنية مسألة مهمة، وسيكون له أثر أكبر في أن يسير بشكل متناسق مع إدارة حوار جنوبي شامل وجري لا يستثنى من حضوره أحدٌ ويمكن أن يتبنى المجلس هذا الحوار ويعدله ورقة أساسية وتتقدم المكونات وغيرها بأوراق أخرى والاتفاق على لجنة تحضيرية من كافة الأطراف والتوافق على مكان عقده ورعايته، وأن ينتج عنه أيضاً إقرار الوثائق وميثاق الشرف (أو الميثاق الوطني).

فهذا في وجهة نظري لب الحوار الصحيح والذي لا اعتقد أن القيادات التي اختبرها الزمن والتجربة في هيئات المجلس الانتقالي بعيدة عن الإلمام به، ويمكن أن تكون نتائج هذا الحوار تحدد الصيغ المناسبة للعمل القادم، وممكن أن يكون أيضاً من ضمن الاتفاقات النظر في الهيكلة المناسبة للعمل الجبهوي بما يضمن الاستمرارية إن كان في هيئات المجلس الانتقالي وتعزيزه.

رابعاً: من الأهمية التنبيه بأن التجربة الجنوبية في إطار التعامل مع الحوار كشكل حضاري للتوافق للوصول للأهداف بالتدرج والاستراتيجية والتكتيك المناسبين لم يكتب لهما النجاح ولن نتكلم على فترات سابقة، بل نحددها بفترة ما قبل حرب 1994م وبعدها بعد تأسيس الحراك الجنوبي 2007م حيث إن كل الدعوات لحوار جنوبي شامل بما فيها مبادرة تيار مثقفون من أجل جنوب جديد لاقت الفشل وكذا الوصول إلى اتفاق موحد تجاه المبادرة الخليجية والحوار الوطني اليمني الشامل وكل ذلك الفشل بتأثير صراعات الماضي لتجربة جمهورية اليمن الديمقراطية واستمرار دور القيادات في إعاقة هذا الحوار الجاد وإعطاء فرصة للقيادات الشابة الجديدة في هذا المجال، ومن هنا فإن أي حوار قادم لابد أن يتم حساب كافة هذه العوامل وأن لا نسير في مساحات الخلافات وبالتالي نعيق تنفيذ ما أنجز من خطوات في مسار المشروع الوطني الجنوبي بل والهدف الأساس لأي عملية حوارية تتطلب قبل أي شيء ضمان نجاحها من خلال خطة منتظمة لعملها وضمانات لنتائجها.

خامسا: أحب أن أضيف إلى ما أشرت له في محاور تطرقي الأربع

السابقة إلى أهمية الحوار إلى ما يأتي:

بمتابعتي لأعمال فريق الحوار الوطني الجنوبي برئاسة الدكتور/ صالح محسن الحاج رئيس الفريق وخاصة في عقده يوم الثلاثاء 23/أغسطس/2022م اللقاء بأعضاء الهيئة التنفيذية والمركزية لحزب رابطة الجنوب العربي الحر توجهاً سليماً يتناسب وينسجم مع أطروحاتي في هذا المبحث عن أهميه الحوار وتنظيمه وأيضا ضمان تحقيق النجاح له وأخذ بالاهتمام آراء ليس فقط المكونات السياسية بل والشخصيات والمراكز العلمية وغيرها من المؤسسات والفعاليات الاجتماعية، بل وكل من تم استبعادهم في فترات تاريخية سابقة من تاريخ الجنوب في ظل السياسات التي طبقت إن كان قبل تحقيق الاستقلال أو بعده حين الكلمة فقط للرأي الواحد

فاليوم الجنوب ينهض بكل أطيافه وتشكيلاته السياسية ومثقفيه وعلمائه وكل فئاته ليشكل إطاراً واسعاً مجتمعياً لمناقشة مستقبله متجاوزاً أخطاء الماضي.

وقد لفت نظري ما أشار إليه رئيس فريق الحوار الجنوبي:

- (حرص الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي على خلق مناخ سياسي جنوبي تتوفر فيه ثقافة الحوار، ونشر قيم السلام وحرية الفكر وحق الاختلاف في الرأي، وفي نفس الوقت التخلي عن ثقافة التهميش والتغييب والإقصاء والكراهية).

- (ناقش اللقاء أهمية إيجاد نقاط التقاء وصياغة مشتركة تساهم في تحقيق

توافق جنوبي لا سيما في القضايا والأهداف الاستراتيجية، وإيجاد شراكة حقيقية في القرار السياسي الجنوبي بغض النظر عن احتفاظ كل مكون بالرؤى السياسية الخاصة به).

وهذا يبشر بخير ويطمئن كل مراقب ومتابع على سلامة هذا النهج المتبع الذي في حالة إدارته وفقا لهذه المعطيات سيتحقق له النتائج المرجوة.

وفي الأخير فان دور المجلس الانتقالي في محافظة حضرموت باتساع رقعتها ومكانتها ودورها فيما يعتمل بها من حراك وفي ظل مستجدات الأوضاع الحالية وما نلمسه من انتعاش في إطار الاهتمام بالقضايا الحيوية لزيادة مكانتها فإنه ترد أمامها مع ما يعتمل مركزياً أن يكون لها دور هي الأخرى لممارسة أسلوب الحوار مع كافه الأطراف والمكونات الحضرمية والشخصيات الاجتماعية والثقافية والجماهيرية وغيرها وكافة من لهم وجهة نظر في التقريب والوصول إلى اتفاقات فيما يتعلق بمطالب ومصالح حضرموت وما يتعلق أيضا بالاستراتيجيات الوطنية العامة هذا الحوار الذي لا يستثني أحداً وإن تشكل لجنة أو إطار ينظم ذلك.



اللقاء التشاوري الجنوبي 4- 8 مايو 2023م أهميته السياسية

المشهد السياسي الجنوبي منذ انطلاقة الحراك الجنوبي في عام 2007م وتطوره بعد عاصفة الحزم في مارس2015م وفي سياق تكونه السياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي أصبح واقعاً ملموساً، وتكويناته شكلت انتصارا للقيم والمبادئ التي أستند عليها في أخذ زمام المبادرة وتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2019م الذي جمع في إطاره خبرات جيل الثورة السابق وريعان وحيوية شبابه المتجدد اليوم في حمل الرأية من أجل التحرر والاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية كهدف استراتيجي لا رجعة عن تحقيقه وبقيادة إطاره الجامع (المجلس الانتقالي الجنوبي)، الذي حقق منذ تأسيسه خطوات مهمة في النطاق الوطني الجنوبي والإقليمي والعربي والدولي بقيادته الحكيمة وفي رئاستها اللواء عيدروس بن قاسم الزبيدي.

أما أهم ثمار ذلك وجود الجنوب اليوم على أرضه واتساع دوره ومكانته وتحقيق مكتسبات كبيرة على الواقع، في ظل تناغم دوره مع الحلفاء الإقليمين وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية الشقيقة والإمارات العربية المتحدة، وأن من أهم المكاسب الاعتراف بدوره ومكانته وتمثيله للجنوب وقضيته العادلة وبالتالي إفساح المجال لتحركه السياسي الأقليمي والعربي والدولي.

من الأهمية الإشارة بأن هذه النجاحات تمت كنتاج لأتباع السياسة المرنة والحكيمة في نسج هذه العلاقات، وأيضاً عمل المجلس الانتقالي في تعزيز وتطوير التحالفات السياسية الجنوبية والتقييم الموضوعي لأخطاء

الماضي في استعادة اللحمة الوطنية الجنوبية، وما الحوار الذي سلكه منهج ثابت لعمله داخلياً وخارجياً والذي أفضى إلى النجاح الباهر لأعمال اللقاء التشاوري الوطني الجنوبي المنعقد بعدن العاصمة خلال الفترة من 4– 8 مايو 2023م والنجاحات التي حققها إلا دليل واضح على صحة وسلامة هذا النهج المطلوب تطويره وتدعيمه بخطوات ثابتة لوحدة الجنوبيين من أجل انتزاع حقوقهم وفي مقدمتها استعادة الدولة الجنوبية، وكذا مواجهة كل المخاطر التي تواجه تجربتهم من كافة القوى التي استنزفت وعبثت بكل مقدرات الجنوب وعاثت فساداً وإرهاباً ولا زالت تدافع بشراسة عن هذه المصالح وتعيق تنفيذ اتفاق الرياض ومشاوراته.

أمال معقودة بعد نجاح اللقاء التشاوري الجنوبي برسم خارطة عمل جديدة وخطوات ثابتة ومدروسة لاستعادة السيطرة على المؤسسات وبناء الكادر وتوزيعه الوطني ومحاربة الفساد المرتبط بالدولة العميقة، وأن يطلع المجلس الانتقالي الجنوبي بالاستعانة من كل الكفاءات المخلصة لتحقيق ذلك، والبداية بأن يكون هذا المجلس وهيئاته قدوة ومثالا فهذا هو الأساس والمبتغى.

الفيس السابع من يونيو 2023م



قضية الجنوب وحاملها وحضرموت

لست من المتحمسين ولا أحبذ التعاطي مع الأحداث بردات الأفعال، بل أحبذ وأشجع العمل السياسي المنظم والهادف والمخطط في عمل أي مكون بما فيها مكون المجلس الانتقالي بحضرموت، وهذا ما أوضحته لقيادة المجلس في وقت مبكر بعد انقضاء أعمال اللقاء التشاوري الجنوبي في عدن 4– 8 مايو 2023م، ولقائي بقيادته وتقديم مقترحات وأفكار مكتوبة لتطوير عمل المجلس بالمحافظة والمركز خاصة في التعاطي مع نتائج اللقاء التشاوري الجنوبي، والتي أرى حتى الآن أن التعاطي معها على مستوى المحافظة أو الجنوب يتطلب عملا منظماً وهادفاً يتصل بالواقع الصعب الذي يعيشه المواطن في الجنوب كافة والعاصمة عدن الحبيبة وهذه هي أساس متطلبات هذه المرحلة الهامة والحركة لتواجد المجلس الانتقالي الجنوبي في المجلس الرئاسي أو الحكومة أو غيره وفقاً لاتفاق الرياض أو مشاوراتها برعاية مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بتنفيذ نتائج هذه الاتفاقات ليشعر المواطن بتحسن أوضاعه على الواقع.

وأنني وإذ أسلط الأضواء حول ذلك ليس إلا من باب الحرص على تطوير أداء المجلس الانتقالي لأهميتها في تحقيق المشروع الجنوبي الذي قدم من أجله التضحيات، فالمطلوب ليس الاهتمام بترتيب الأوضاع القيادية للمجلس مع أهميتها وقيام الهيئات المتعددة والمتشابكة الأهداف وبما تتطلبه من إمكانيات دولة في حين أن المواطن لا يجد في المناطق المحررة إلا المزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية والخدمية الهامة ومنها بالعاصمة عدن الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات الأساسية.

أما واقع الحال في محافظة حضرموت فقد تحدثنا عنه كثيراً في موقعنا الإلكتروني في الفيسبوك ففي الفترة الأخيرة، فالانشغال نجده في بروز المكونات بتشكيلات عديدة والمدعومة من هنا وهناك وتفكيك تماسك وحدة حضرموت التي أنجزت في أبريل 2017م الإنجاز الكبير من بين كافة أنحاء محافظات الجنوب بل وقبل تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي بإنجاز تأسيس مؤتمر حضرموت الجامع المكسب الحقيقي الكبير الذي حقق في مشواره عدد من الإنجازات ولكن مسار تطوير أدواره لأسباب بينة وواضحة عملت على زيادة التنازعات البينية والتصدعات داخله وكذا بروز الإطار القبلي بدلاً عن الإطار المدني مما يتطلب إعادة البوصلة، والأخطر ما برز مؤخراً في التنازعات مع السلطة والتي من أساس مهامها تحقيق مصالح حضرموت ورعاية وحدتها، مما يتطلب العمل بأن تعمل كافة المكونات الحضرمية بأن يكون جل اهتمامها في وحدتها والعمل المؤسسي والدؤوب لتوفير متطلبات العيش الكريم للمواطنين بالمحافظة استناداً لما يوجد بها من إمكانيات وخيرات وما تقدمه للدولة المركزية ليكن مكانتها تتناسب مع ذلك، فهذا هو المطلب الأساسي وجعل من تنفيذ قرارات المجلس الرئاسي وخطته للتطبيع للأوضاع في محافظة حضرموت الخطوة الأولى في ذلك ولا زالت مقررات مؤتمر حضرموت الجامع أساسا توافقيا يمكن تطويره والاستناد عليه، لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية بحضرموت لتأخذ مكانتها في المجال الحضري المدني والموقع السياسي المناسب مع ذلك.

الفيس 26 أبريل 2025م

خلاصة

لقد حدثت تطورات كبيرة ومهمة في المشهد الجنوبي منها ما تم إيضاحه في القسم الأول من الكتاب عن حضرموت أدوارها ومكانتها، أما القسم الثاني فقد شمل سرد التطورات في هذا المشهد فيما يتعلق بالقضية الجنوبية وطنياً وإقليمياً ودولياً، والمرحلة الجديدة واستحقاقاتها بعد نجاح اللقاء التشاوري الجنوبي بعدن خلال الفترة4– 8 مايو2023م والمهام الجديدة أمام المجلس الانتقالي الجنوبي للعمل الخلاق والمنظم لوضع برنامج لها في الواقع، وأهمها تنظيم مشاركة أوسع في أعماله بعد تقييم نشاط هيئاته الحالية واتخاذ خطوات في الربط الوثيق بين بناء المؤسسات وجدوى عملها على الواقع وماذا حققه المجلس في متابعة تحسين الحياة الاقتصادية المعيشية والاجتماعية للمواطنين الذين تزداد معاناتهم في ظل تواجد الإمكانيات التي إذا ما تم استخدامها بشكل صحيح يتم تحسين الأوضا ع العامة التي أصبحت استمرارها له نتائج على تقييم المواطن العادي لإيجاد ارتباط بين بناء أسس الدولة القادمة بالارتباط والضغط لتحقيق مصالح الجماهير في العيش الكريم والخروج من هذه الدائرة المحبطة، في ظل الاستمرار بالمشاركة في مفاصل الدولة، وإيجاد تناغم وعمل مع الحلفاء الإقليميين والدوليين لتحقيق ذلك.

فاستمرار واقع الحال على ماهو موجود سيكون له عواقب وخيمة على استمرار الزخم الجماهيري للقضية الجنوبية والحلول لها، هذا يتطلب خطة واضحة للمهام الآنية توضع على الهيئات الرئاسية ومجلس الوزراء يلمس

من خلالها استجابة واضحة وملموسة لتحسين الأوضاع وأن تكون قيادات المجلس وعملها أساس التقييم في الاقتصاد في النفقات وإظهار الإخلاص والنموذج. وهنا نضع في ختام هذه الخلاصة المقترحات الآتية:

أولاً: إننا إذ نرى أنه تم قطع خطوات في إطار تكوين المؤسسات التي تتبع المجلس الانتقالي وعدم التقليل من أهميتها إلا أننا نرى أنه من الأهمية بمكان الأخذ بالاهتمام أننا لا زلنا في إطار الإعداد للدولة الجنوبية القادمة وليست الدولة الحالية المتواجدة وهذا له متطلبات مما يتطلب إمكانيات مالية، وهذا يضع أمام المجلس النظر في جدوى عمل الهيئات وتقليص أعدادها ومكوناتها، بما ينسجم بإظهار تناغم بين عملية التحرير واستعادة الدولة.

ثانياً: الاهتمام الأكبر بتقييم عمل هيئات المجلس المركزية والمحلية بالمحافظات، وإجراء تناسق بين مكوناتها بالمحافظات والنظر في جدوى بعضها. وفي مجال القيادة تحقيق اتخاذ أسلوب المناقشة للقضايا المصيرية بشكل جماعي تجنباً لأخطار مزالق إعلاء دور الفرد في القرارات المهمة المصيرية. والالتزام بقرارات اللقاء التشاوري الجنوبي في أية خطوات سياسية وطنياً إقليمياً ودولياً، مع إيجاد توازن بين هذه المصالح على ألا تكون على حساب القرار الوطني الجنوبي ومواصلة الحوار الجنوبي بالداخل والخارج انسجاماً مع نتائج هذا اللقاء ومن أجل تحقيق الوحدة والمصالحة الجنوبية.

ثالثاً: في ممارسة السياسة أخذ بالاهتمام الأكبر مصالح تحقيق وحدة الجنوبيين و الاستحقاقات في العيش الكريم وأن يتم الاهتمام بالمؤسسات الأمنية والعسكرية الجنوبية، وأن تتم الهيكلة والتطوير بها على الأساس الوطني وليس المناطقي، وتطبيق القانون على الجميع ومتابعة أوضاعهم المعيشية وإيجاد توازن وتعامل متساوي في الرواتب والاستحقاقات الوظيفية وكذا حل مظلومية العسكريين في الجيش والأمن الجنوبي والكوادر المدنية وفقا للقرارات المتخذة، وكذا استحقاقات موظفي الدولة في حقوقهم المشروعة فليس من المنطقي أن يتحصل المعلمون بالمدارس والجامعة في الظروف الحالية أقل الرواتب مقارنة على سبيل المثال بآخرين. وجعل من العاصمة عدن أساساً للتطبيق وكذا في بسط الأمن والطمأنينة وتطبيق القانون، ورفض وضع أية قضية جنائية أياً كانت في إطار المجهول.

رابعاً: تطوير العلاقات الخارجية وفقا الاتفاقات الوطنية بالرعاية الإقليمية لاتفاق الرياض ومشاورات الرياض لمجلس التعاون الخليجي وخاصة في إطار الحلول السياسية للوضع الحالي بالجمهورية اليمنية، وتوسيعها عربياً ودولياً، والالتزام بقرارات الجامعة العربية حول القضية الفلسطينية، وأخذ بالاهتمام المصالح الوطنية في مواجهة المشروع الطائفي في اليمن ومخاطره وأن تكون الحلول السياسية تتوافق مع أخذ مصالح الشعب شمالاً وجنوباً على أرضه وثروته.

نتأمل أن تشهد الفترة المقبلة اهتماماً أكبر بمعالجة الكثير من القضايا

الوطنية وأن يضطلع المجلس الانتقالي الجنوبي بأدوار أكثر انسجاما مع مطالب القاعدة الجماهيرية التي هي مصدر ديمومته وبها ينتصر لتحقيق قضاياها المهمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب والبحوث والدراسات:

- مركز عدن للدراسات والبحوث التاريخية، ندوة بعنوان (دور الحضارم في عدن عبر التاريخ) 18 أبريل، 2019م.

- دورين إنجرامز (أيامي في الجزيرة العربية-حضرموت وجنوب الجزيرة العربية 1934– 1944م)، دار الصالحية للنشر غيل باوزير، ترجمة نجيب سعيد باوزير. الطبعة الثانية (منقحة).

- دبليو إتش إنجرامز (وصف رحلة إلى الملايو وجاوة وحيدر أباد) الطبعة الأولى، 1440هـ– 2018م، ترجمة د. محمد جعفر قاسم، مراجعة نجيب سعيد باوزير، الصالحية للنشر والتوزيع غيل باوزير.

- د. صالح أبو بكر بن الشيخ أبو بكر (كلام عن المكلا وأهلها)، الطبعة الأولى 1444هـ- 2023م دار حضرموت للدراسات والنشر المكلا.

- كرامة مبارك سليمان (التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن) الجزء الأول مركز الدراسات صنعاء، 1994م.

- أحمد عوض باوزير (شهداء القصر قصة أول انتفاضة شعبية ضد الحكم الأنجلوسلاطيني في حضرموت) الطبعة الثانية 1446- 2024م.

- سالم عوض باوزير (محطات...على الطريق) الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م، إصدارات مكتب وزارة الثقافة م/حضرموت الساحل.

- سعيد عوض باوزير (معارك الأحرار مقالات في السياسة) الطبعة الأولى,,2002م، إصدارات جامعة عدن.

- عدنان أحمد سالم جروان (مدينة غيل باوزير دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية وثقافية 1355- 1378هـ - 1967- 1936م)، الطبعة الأولى (1433هـ- 2012م) دار الفالحين للطباعة والنشر والتوزيع الرياض.

- د. صالح علي باصرة (دراسات في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى1421هـ– 2001م

- محمد علي باحميد (التعليم النظامي في عهد الدولة الكثيرية، 1949-1967م الطبعة الأولى2009م، دار حضرموت للدراسات والنشر المكلا.

- د. عبد الله سعيد الجعيدي (عابر سبيل) الطبعة الأولى1435– 2014م، مكتب الثقافة م/حضرموت الساحل.

- صالح سعيد بامطرف (تجربتي مع الصحافة 1974- 2016م) مطابع الهاشمية بالمكلا 2018م

- صالح سعيد بامطرف (محطات في حياتي) الطبعة الأولى,2022م.

- صالح سعيد بامطرف (الوحدة اليمنية المسارات والمآلات) الطبعة الأولى2023م دار الأسعاء للدراسات والنشر الشحر.

- نجيب سعيد باوزير (في دروب الإبداع قضايا يمنية في الأدب والثقافة)

الإصدار عام2001م مركز عبادي للدراسات صنعاء.

- يحيى سالم علي (القضية الجنوبية في الصحافة اليمنية) الطبعة الأولى 2021م، عن دار الكتب الوطنية بصنعاء.

ثانياً: بحوث ودراسات وندوات:

- ندوة بمناسبة ذكرى سقوط السلطنة القعيطية نظمها مركز حضرموت للدراسات التاريخية في سبتمبر 2017م

- دراسة في مجلة حضرموت للدراسات التاريخية، جيمس ألي المساعد العسكري للمستشار البريطاني، ترجمة الأستاذ محمد سالم قطن - العدد 21 يوليو- سبتمبر 2010م.

- الندوة المنعقدة بالمكلا 21 مارس 2007م حول نتائج الانتخابات اليمنية عام 2006م.

- ستيفن داي، الكاتب الأمريكي، دراسة (اليمن على شفا الهاوية: التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن).

- د. صالح باصرة ونتائج عمل اللجنة الوزارية عن الأوضاع في المحافظات الجنوبية...

- نجيب يابلي: الندوة بعدن حول القرارات الرئاسية المتعلقة بالجنوب وتقرير اللجنة الوزارية.. وثائق مؤتمر الحوار الوطني الشامل اليمني ونتائجه.

- إحاطة أ. جمال بن عمر المبعوث الدولي لليمن إلى مجلس الأمن الدولي

في 4 أبريل2013م.

- وثيقة مجموعة الأزمات الدولية حول الأوضاع في اليمن 29 يناير 2015م

- اتفاق الرياض ومشاوراته برعاية مجلس التعاون الخليجي. (2019- 2022م)

ثالثاً: الصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي:

- مواضيع الكاتب في صحيفة 30 نوفمبرالأسبوعية الصادرة بالمكلا.
- مواضيع الكاتب في موقعه بالفيسبوك.
- مواضيع بالصحافة منذ عام 1968- 2019م عن اليمن وقضية الجنوب.
- الإنترنت: عاصفة الحزم، 26 مارس 2015م.

- د. عبد الله الجعيدي: موقعه بالفيسبوك (حضرموت الفرص.. ذات الصدع) (حضرموت.. ذات الدفع)

- د. ياسين سعيد نعمان - موقع صدى عدن 20 مايو 2017م (الوحدة من منجز إلى تهمة).

- مجلة القمة الألمانية لشهر يناير2015م، مداخلة د. عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث حول أهمية جنوب اليمن.

- موقع يوكبيديا الإنترنت عن العصبة الحضرمية.

- موضوع بموقعه الشيخ (أبي عبد الله بانجوة) 2022/1/18م بعنوان (حضرموت والخطر القادم... فتنة القبائل)

المحتويات

الإهداء 5

شكر وتقدير 6

التقديم 7

المقدمة 11

القسم الأول: تطورات الحركة الوطنية في حضرموت 13

تمهيد 15

أولاً: حضرموت والجنوب العربي في الفترة الاستعمارية 17

الأهداف الاستعمارية البريطانية في الجنوب وحضرموت 19

حضرموت والجنوب العربي 26

تطور الحركة الوطنية بحضرموت 33

دور الحضارم في محطات الحركة السياسية الجنوبية 37

ثانياً: مكانة حضرموت بعد الاستقلال والوحدة 41

مكانتها بعد الاستقلال الوطني 43

الأوضاع في حضرموت بعد تحقيق الوحدة اليمنية 49

أدوار حضرموت وأشكال مقاومتها 51

ثالثاً: الأوضاع في حضرموت قبل الحوار الوطني الشامل وبعده (2011- 2016م) 57

الثورة الشبابية والتسوية السياسية 59

مجلس حضرموت الأهلي أبريل 2011م 62
دور الأكاديميين ونقابتهم بجامعة حضرموت..... 67
دور الحضارم في إشهار (تيار) مثقفون من أجل جنوب جديد 18 يونيو 2012م..... 68
الأوضاع بحضرموت قبل مؤتمر الحوار الوطني الشامل 70
العصبة الحضرمية (2012م) ونظرتها السياسية 72
مكانة حضرموت في مؤتمر الحوار الوطني الشامل..... 75
استيلاء أنصار الشريعة على ساحل حضرموت 2- 3 أبريل 2015م77
إشهار المجلس الأهلي الحضرمي في 13 أبريل 2015م..... 79
تحرير ساحل حضرموت 24 أبريل 2016م..... 81
رابعاً: التطورات في المشهد الحضرمي (2017م- 2025م)..... 83
انعقاد مؤتمر حضرموت الجامع 22 أبريل 2017م ونتائجه ومستجداته..... 85
التطورات الأخيرة في المشهد العام الحضرمي (2023- 2025م) 89
دلالات ومغازي انعقاد المشاورات الحضرمية بالرياض..... 90
مقابلة المهندس حيدر أبوبكر العطاس مع قناة حضرموت (4- 3- 2 مايو 2023م) 93
مجلس حضرموت الوطني التكوين والأهداف 97
وجهة نظر: المكونات والعمل المؤسسي 100

عبر وحكم التاريخ 102
خارطة طريق للنهوض بأوضاع حضرموت 104
حضرموت ماذا يراد لها؟ 108
المجلس الرئاسي وخطته لتطبيع الأوضاع في حضرموت 114
خامساً: 117
صراع الإرادات والهوية الحضرمية الجامعة..... 119
آراء خبراء ومستشارين ومؤرخين حول هذا المسار..... 120
استخلاص عام..... 124
القسم الثاني: القضية الجنوبية أهميتها ومحوريتها السياسية 127
تمهيد..... 129
أولاً: الحزب الاشتراكي اليمني ومداولاته حول القضية الجنوبية . 133
دور محافظة حضرموت في انطلاق الحراك والقضية الجنوبية . 135
الحوار السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني حول القضية الجنوبية..... 138
ورقة الكاتب حول القضية الجنوبية المقدمة لمنظمة الحزب م/ حضرموت..... 145
الحزب الاشتراكي اليمني والقضية الجنوبية..... 152
ثانياً: القضية الجنوبية في الصحافة الوطنية 161
القضية الجنوبية في الصحافة 1968- 2019م..... 163

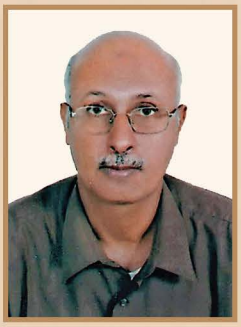
قراءاتي للقضية الجنوبية 170
القضية الجنوبية في الأدبيات المعاصرة 174
ثالثاً: قضية الجنوب السياسية في المشهد اليمني العام 177
رسالة إلى الأخ المشير الرئيس عبد ربه منصور هادي 179
تأملات في المشهد السياسي اليمني 181
اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019م وآلية تسريع تنفيذه 186
التحالف العربي في اليمن.. آمال منشودة 189
رسالة للحكومة والتحالف 193
قضية الجنوب في قناة الإخبارية السعودية 195
رابعاً: تطورات القضية الجنوبية (2015- 2025م) 199
القضية الجنوبية محوريتها وواقعها كقضية عادلة 201
اتفاق الرياض ومشاوراته الأخيرة (2019- 2022م) 210
دور المجلس الانتقالي الجنوبي 216
الحوار الجنوبي وأهميته السياسية 221
اللقاء التشاوري الجنوبي 4- 8 مايو 2023م أهميته السياسية ... 227
قضية الجنوب وحاملها وحضرموت 229
خلاصة 231
قائمة المصادر والمراجع 235

الكتاب

يرصد الأستاذ صالح سعيد بامطرف في كتابه الموسوم "حضرموت والتطورات السياسية في الجنوب 1937-2025م" ذلك الإرتباط العميق بين حضرموت وجوارها الجغرافي، ويغوص في التداخلات السياسية والاجتماعية التي تشكلت خلال ما يقارب قرنا من الزمان. إلا أن مايميز هذا العمل هو تركيزه الواضح على القضايا الراهنة والملفات الساخنة التي تشغل الساحة السياسية اليوم، ممايقرب هذا الكتاب من حقل الدراسات السياسية والإستراتيجية أكثر من كونه عملا تاريخيا تقليديا.

إن أهمية هذا الكتاب لا تقتصر على كونه توثيقها لتاريخ معاصر ما يزال في طور التشكل، بل تكمن كذلك في كونه قابل لأن يكون معيناً لصناع القرار، ولكل من يبحث عن فهم الواقع السياسي بصورة شاملة ومتوازنة. فهو يخدم التاريخ، ويضي دروب الحاضر، ويقدم للقارئ المعاصر صورة واضحة لمراحل التحول، كما عاشها الكاتب ورصدها بعين الباحث والمراقب المثابر.

أ.د. عبدالله سعيد بن جسار الجعيدي



المؤلف

الحمدلله وبتوفيقه
فقد تم إنجاز هذا الكتاب السادس من اصداراتنا منذ صدور كتابنا الأول:
(تجربتي مع الصحافة 1974-2016م)
عن مطابع الهاشمية بالمكلا عام 2018م
وتواصلت بعده الإصدارات
ووفقاً لخطة الإصدارات الجديدة التي تم ايضاحها في كتابي الخامس
(الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق
جامعة حضرموت أنموذجاً)
الصادر عام 2025م.
يتم إصدار كتابنا هذا.
وإن لدى الكاتب خطة إصدار كتب أخرى منها كتاب:
تجربتي في إدارة المكتبات - مكتبة كلية التربية بجامعة حضرموت.
وكذا إصدارات أخرى في المجال الثقافي والاجتماعي والسياسي.

همس علي
7333371377